السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية حرة، تهدف إلى إعادة المحبة والألفة بين السوريين، وتقريب وجهات النظر بينهم.

/http://alsori.net
0997326097
alsorilklalsoreen@gmail.com

هوامش

خيم مهترئة تعطل التعليم في مدارس مخيم مهجري تل أبيض

الرقة/ حسن الشيخ

توقفت العملية التعليمية بشكل مؤقت في مدارس مخيم مهجري تل أبيض، نتيجة تسرب مياه الأمطار إلى داخل الخيم الصفية، في ظل أوضاع خدمية متردية تعاني منها المؤسسات التعليمية منذ سنوات.

وجاء هذا التوقف اضطرارياً، حفاظاً على سلامة التلاميذ والكادر التدريسي، بانتظار أعمال الترميم والصيانة التي باشرت بها الجهات المعنية ضمن إمكانياتها المحدودة.

وتسببت الأحوال الجوية القاسية، ولا سيما هطول الأمطار الغزيرة والرياح القوية، بتقاقم معاناة الخيم الصفية، حيث تسربت المياه إلى داخل الصفوف بسبب تمزق الجوادر العازلة واهتراء هيكل الخيم، ما جعلها غير صالحة لاستقبال الطلبة.

وتضررت بشكل خاص المدرسة الإعدادية الشهيدة رابعة إسماعيل، التي شهدت تسرباً واسعاً للمياه إلى عدد من الصفوف، الأمر الذي حال دون استمرار الدوام المدرسي.

ومنذ افتتاح مخيم مهجري تل أبيض في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ٢٠١٩، عملت الإدارة الذاتية على تأسيس ثلاث مدارس داخل المخيم، بهدف استيعاب ما يقارب ١٥٠٠ تلميذ وتلميذة من أبناء النازحين، وضمان عدم انقطاعهم عن التعليم بعد تهجيرهم القسري من مناطقهم. وتشرف على هذه المدارس إدارة المدارس العامة التابعة لمجلس مدينة عين عيسى، وتشمل مدرسة حاتم زيدان، ومدرسة التوسعة، إضافة إلى المدرسة الإعدادية الشهيدة رابعة إسماعيل.

ورغم الجهود المبذولة في السنوات الأولى، إلا أن مدارس المخيم تعاني اليوم واقعاً صعباً، يتمثل في الخيم المهترئة، والجوادر الممزقة، والأرضيات الترابية غير المجهزة، فضلاً عن غياب أي عمليات ترميم شاملة منذ افتتاحها. وقد أدى ذلك إلى تدهور البنية التحتية التعليمية، وجعل المدارس عاجزة عن مواجهة الظروف الجوية، خصوصاً في فصل الشتاء.

وفي هذا السياق، قال الإداري في مدارس المخيم كامل عثمان إن هيئة التربية استجابت لمناشدات إدارة المدارس، وقدمت جوادر وعوازل لتغطية الخيم الصفية، وذلك ضمن الإمكانيات المتوفرة لديها.

وأوضح أن هذه الخطوة ساهمت جزئياً في التخفيف من الأضرار، إلا أنها لم تحل المشكلة بشكل جذري، نظراً لقدم الخيم نفسها واهتراء أجسامها، وعدم استبدالها منذ سنوات.

وأضاف عثمان أن دخول مياه الأمطار إلى داخل الصفوف يعود بشكل أساسي إلى تآكل هياكل الخيم، الأمر الذي يجعل أي حلول إسعافية غير كافية، ويستدعي استبدال الخيم بشكل كامل. وبيّن أن هيئة التربية في مقاطعة الفرات تضع ترميم الخيم الصفية في مخيم مهجري تل أبيض ضمن أولوياتها، لضمان استمرارية التعليم لأبناء النازحين الذين خرموا من مدارسهم الأصلية بعد تهجيرهم.

وأشار إلى وجود وعود من هيئة التربية باستبدال جميع الخيم الصفية ضمن خططها للعام ٢٠٢٦، في خطوة يأمل القائمون على العملية التعليمية أن تساهم في تحسين الواقع التربوي، وتوفير بيئة تعليمية آمنة ومستقرة للطلبة.

ويأمل أهالي مخيم مهجري تل أبيض أن تُترجم هذه الوعود إلى خطوات عملية في أقرب وقت ممكن، مؤكدين أن التعليم يشكل ركيزة أساسية لمستقبل أبنائهم، وأن استمرار الدوام المدرسي في خيم مهترئة وتحت ظروف قاسية يهدد حق أطفالهم في التعليم، ويضاعف من معاناتهم اليومية في حياة النزوح.

انتشار النرجيلة بين الأطفال في حدائق دمشق.. ظاهرة مقلقة تهدد الصحة

دمشق/ مرجانة إسماعيل

أصبح مشهد الأطفال وهم يجلسون بين طاولات المقاهي أو على المقاعد البلاستيكية في شوارع دمشق وحدائقها العامة، ممسكين بشقفة النرجيلة أمراً متكرراً يثير مخاوف الأهالي والعاملين في القطاع الصحي على حد سواء. هذه الظاهرة لم تعد مقتصرة على البالغين في المقاهي التقليدية فحسب، بل تجاوزتها إلى الأطفال والمراهقين الذين يتجمعون حول أنابيب التدخين في أماكن يُفترض أنها مخصصة للعبهم واستمتاعهم بأوقات الفراغ، وسط غياب رقابة فعّالة أو وعي كافٍ بخطورة هذا السلوك على صحتهم ومستقبلهم.

في حديقة عامة قرب ساحة العباسيين، تجلس مجموعة من الشباب الصغار، بعضهم لا يتجاوز سن الحادية عشرة، يدخنون النرجيلة بنهم، يروونها كنوع من المرح أو التقليد لما يرونه من البالغين، فيما تبقى صحّة الرئة بعيدًا عن أولوياتهم أو إدراكهم الكامل لها. يقول والد أحد الأطفال، الذي شاهد ابنه في الحديقة مؤخراً يحمل خرطوم النرجيلة، إنه شعر بالصدمة والقلق: "لم أكن أتوقع أن يرى ابني هذا المشهد في مكان عام، وأن يعود إلى البيت مدخناً، كأنه يقلّد الكبار"، مضيفاً أنه حاول المناداة على إدارة الحديقة للمراقبة، لكن لا أحد يبدو معنياً بما يحدث.

وتتعدّد قصص الأهالي الذين يشكون من انتشار هذه العادة بين أبنائهم، معتبرين أن غياب أماكن ترفيه آمنة للأطفال وضعف الرقابة على المقاهي العشوائية في الحدائق قد شكّل بيئة مناسبة لتغلغل هذه الظاهرة. أم فراس، أم لثلاثة أطفال، تقول إنها عندما ذهبت مع عائلتها إلى إحدى الحدائق القريبة من شارع بغداد، فوجئت بأطفال يمسكون بخرطوم النرجيلة بجانب أبنائهم أو حتى بمفردهم: "كنت أظن أن الحدائق هي مكان للعب الأطفال، لكن اليوم أصبحت هذه الأماكن مواقع لتدخين النرجيلة، حتى بين من لا يعرفون خطرها".

وتضيف أن كثيراً من الأهالي في الحي باتوا يخشون إرسال أطفالهم إلى الحدائق بمفردهم، خوفاً من تعرضهم لهذه التجربة.

وليس من الصعب إيجاد مبررات بين الأطفال والمراهقين لهذا السلوك. بالنسبة لهم، تدخين النرجيلة في الحديقة أو المقهى يبدو نشاطاً اجتماعياً ممتعاً، وسلوكاً للكبار يريدون تقليده، أو حتى وسيلة للترفيه عن أنفسهم في غياب بدائل ثقافية وترفيهية مناسبة ومفتوحة أمام صغار السن. في إحدى الجلسات المسائية في حديقة الرمل، يقول مجموعة من المراهقين الذين تجمعوا حول أنبوب النرجيلة إن "الجلسة مع المعسل والضحك مع الأصدقاء هي ما يميز وقت الفراغ"، معتبرين أن الأمر لا يعدو كونه "متعة مؤقتة". هذه التصريحات تعكس مدى تفشي الفكرة بين فئات لا تزال في طور التكوين، وهو ما يُضاعف المخاطر الصحية والاجتماعية.

من الجانب الصحي، يرى مختصون أن هذه الظاهرة تشكل أزمة حقيقية، إذ أن جسم الطفل أكثر عرضة لتأثيرات التدخين من جسم البالغ، وأن استهلاك النرجيلة قد يؤدي إلى مشاكل تنفسية وقلبية مزمنة، فضلاً عن الإدمان على النيكوتين.

كما أن التدخين في الأماكن العامة أمام الأطفال يعطي رسالة ضمنية بأن هذا السلوك مقبول ومألوف، ما يقلّل من حساسية المجتمع تجاه مخاطره. ومع ضعف تطبيق القوانين التي تحظر بيع التبغ لمن هم دون سن الثامنة عشرة أو منع تقديم النرجيلة للأطفال، تزداد المشكلة تعقيداً.

الأهالي يشيرون أيضاً إلى أن بعض المقاهي العشوائية المنتشرة في الحدائق لا تقتصر على تقديم النرجيلة للكبار فقط، بل تُسهّل وصولها للأطفال أيضاً، إما بمباركة من بعض الأهالي أو لمجرد غياب الرقابة والإجراءات القانونية الصارمة. هذا الواقع دفع بعض الأسر إلى الدعوة لوجود حملات توعية أكثر فعالية، وأن تكون هناك قوانين واضحة تُطبق بصرامة لحماية الأطفال من أضرار التدخين المبكر.

الأطفال أنفسهم يدركون في كثير من الأحيان أن تدخين النرجيلة ليس صحياً، لكن رغبتهم في الانتماء لمجموعة الأصدقاء، والرغبة في تقليد الكبار، تجعلهم يتجاهلون هذه الحقائق. إحدى الفتيات في الحادية عشرة من عمرها تقول بأنها بدأت تدخين النرجيلة لأنها "رأت أصدقاءها يفعلون ذلك ويضحكون"، معتبرة أن الأمر ليس مدمناً بقدر ما هو "عادة مسلية". هذه التصريحات تكشف عن عمق المشكلة، وكيف أن النظرة الشبابية لهذه الممارسات تختلف كثيراً عن نظرة الخبراء والمختصين.

وبينما يبقى انتشار النرجيلة بين الأطفال في حدائق دمشق ومقاهيها العشوائية مؤشراً مقلقاً على تغيّر السلوكيات الاجتماعية، تؤكد الأهالي والمراقبون أن الحل لا يقتصر على منعها فقط، بل يتطلب توعية مجتمعية واسعة، وتوفير بدائل ترفيهية صحية، فضلاً عن تعزيز الرقابة وتطبيق القوانين بشكل صارم لحماية الطفولة من هذه المخاطر المتزايدة.

انتشار أمراض تنفسية حادة في قرى ومدن الساحل السوري يرفع حالة التأهب الصحية

اللاذقية/ يوسف علي

شهدت مدن وريف طرطوس واللاذقية خلال الأسابيع الأخيرة زيادة ملحوظة في حالات الأمراض التنفسية الحادة، وفق التحليلات الوبائية والمخبرية الصادرة عن المشافي والمراكز الصحية والمخابر المعتمدة في المنطقتين.

وأوضحت البيانات ارتفاع نشاط الإنفلونزا، حيث بلغت نسبة الإيجابية المخبرية ٥٢,٨٪ مقارنة بـ ٢٢٪ في الفترة السابقة، مع سيطرة شبه كاملة لفيروس الإنفلونزا A، معظمها من النمط الفرعي H٣N٢، وهو النمط السائد إقليمياً وعالمياً، فيما يستمر دور فيروس كوفيد-١٩ بشكل محدود.

وأظهرت النتائج المخبرية أن الزيادة الحالية تعود بشكل رئيسي إلى الإنفلونزا الموسمية، ما دفع بعض المشافي إلى توسيع أقسام العناية المشددة والمتوسطة، مع إدخال ستة أجهزة تهوية إضافية، إضافة إلى ١٢ جهاز تهوية بالضغط الإيجابي، لتعزيز قدرة النظام الصحي على التعامل مع الحالات الشديدة.

وأكدت مديريات الصحة في طرطوس واللاذقية أن الحالات الشديدة لا تزال ضمن المستويات المتوقعة مقارنة بالسنوات السابقة، مع استمرار تطبيق البروتوكولات العلاجية الوطنية، بما في ذلك بدء العلاج بالمضاد الفيروسي «الأوسيلتاميفير» للحالات الشديدة والفئات الأكثر عرضة للاختلاطات، دون انتظار نتائج التحاليل المخبرية، مع متابعة دقيقة للتقارير والمعلومات المتداولة حول الإصابات والوفيات.

ودعت مديريات الصحة المواطنين إلى الالتزام بالإجراءات الوقائية العامة، ومراجعة المراكز الصحية عند ظهور أعراض تنفسية، خصوصاً لدى الأطفال وكبار السن والحوامل ومرضى الأمراض المزمنة، بعد تسجيل زيادة في الحالات خلال الأسابيع الأخيرة.

كما كشفت التحاليل المخبرية عن عزل فيروس الإنفلونزا A من النمط H٣N٢، مع تسجيل نمط فرعي جديد K من النمط H٣N٢ يتسبب بأعراض تنفسية شديدة تشمل الحرارة والسعال والصداع والإقياء وألم البطن.

ومن المتوقع وصول هذا النمط الفرعي إلى قرى ومدن ساحلية جديدة خلال الأيام المقبلة، ما يستدعي التزاماً دقيقاً بالإجراءات الوقائية للحد من انتشار العدوى، أبرزها اتباع آداب السعال، والابتعاد عن الأماكن المزدحمة، التواجد في أماكن جيدة التهوية، ارتداء الكمامات، وتلقي لقاح الإنفلونزا.

ويذكر أن فيروس الإنفلونزا A H٣N٢ ينتمي إلى عائلة فيروسات الإنفلونزا وليس إلى عائلة كورونا، ويسبب أعراضاً تنفسية شبيهة بالإنفلونزا التقليدية، بينما فيروس كوفيد-١٩ من عائلة فيروسات كورونا، وتشابه أعراضه الإنفلونزا، لكنه أكثر قدرة على الانتشار وقد تكون مضاعفاته أخطر، ولا يمكن التمييز بينهما إلا من خلال الفحص المخبري.

وتتراوح الأعراض بين ارتفاع درجات الحرارة، غثيان مستمر، رشح كثيف يرافقه عطاس وسعال قوي، وألم حادة في الرأس والصدر، وفي بعض الحالات مصحوبة بآلام عضلية وخمول شديد، وأحياناً آلام في البطن وإسهال حاد، ويشير الأطباء إلى أن استمرار هذه الأعراض وطبيعتها يوحيان بموجة مرضية أكثر تعقيداً تشبه أعراض فيروس كورونا.

السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية حرة العدد ٣٠١ - الأربعاء ٧ كانون الثاني ٢٠٢٦ م السعر: ١٠٠ل.س

ثلوج إدلب تكشف هشاشة مخيمات النازحين وتقصير الحكومة السورية الانتقالية

شهدت مخيمات شمالي غربي سوريا في ريف محافظة إدلب خلال الأيام الماضية أضراراً واسعة نتيجة موجة الطقس القارس وتساقط الثلوج بكثافة، ما زاد من معاناة آلاف العائلات النازحة التي تعيش أصلاً في ظروف إنسانية صعبة.»٢

إفراج أمني عن طفلين في السويداء يكشف انتهاكات حقوق القاصرين والإخفاء القسري

أفرجت الحكومة السورية الانتقالية عن الشقيقين القاصرين ينال وقيس الهداد، بعد نحو ستة أشهر من احتجازهما في سجن عدرا المركزي، في خطوة أثارت تساؤلات واسعة حول انتهاكات حقوق الأطفال وممارسات الإخفاء القسري في السويداء.»٢

فنزويلا بعد اعتقال رئيسها... أزمة اقتصادية وسياسية وصراع دولي على الثروات

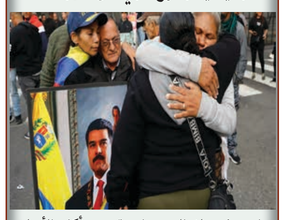

تواجه فنزويلا اليوم واحدة من أكثر الأزمات الاقتصادية والإنسانية تفاقماً في التاريخ الحديث لأميركا اللاتينية، رغم امتلاكها أحد أكبر الاحتياطيات النفطية في العالم، كما تستعد لسيناريوهات مفتوحة بعد أن اعتقلت الولايات المتحدة رئيسها نيكولاس مادورو وزوجته.»٥

الشائعة كسلاح صامت في الجنوب السوري: كيف يُدار الخوف في درعا والقنيطرة

في الجنوب السوري، وخصوصاً في محافظتي درعا والقنيطرة، لم تعد الشائعة مجرّد خبر عابر أو حديث مجالس، بل تحوّلت إلى عنصر فاعل في تشكيل المزاج العام، وأداة ضغط نفسي تُحدث أثرها دون أن تطلق رصاصة واحدة.»٦

بين المفهوم والتطبيق - توضيحات حول اللامركزية السياسية والإدارية في سوريا

نوه خليل العرادة إلى أن فهم الفرق بين الفيدرالية، والكونفدرالية، واللامركزية السياسية، واللامركزية الإدارية، يُعدّ أمراً حيوياً لأي عملية سياسية تهدف إلى بناء نظام حكم مستدام في سوريا.»٣

أزمة اليمن القديمة المتجددة.. أحداث متسارعة.. ومصير ضبابي

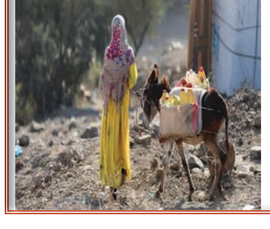

كشفت أحداث الأشهر الأخيرة في اليمن مجموعة من الأزمات التي تعصف فيه، من بينها أزمة التنسيق بين القوى الفاعلة على الساحة اليمنية، إذ شهدت مناطق استراتيجية في البلاد توتراً بين قوى عربية يفترض أن هدفها الحفاظ على وحدة الأراضي اليمنية، وتبعتها تصريحات متناقضة واستفزازية، وإلغاء اتفاقيات قائمة بإجراءات أحادية الجانب.»٥

الحد من خطر داعش.. ضرورات المرحلة المقبلة

يظل تنظيم داعش تهديداً مستمراً للأمن والاستقرار في سوريا، خاصة في ظل الفراغ السياسي والأمني الذي تعاني منه مناطق عدة، ومن أجل تفادي تكرار ما شهدته البلاد خلال السنوات الماضية، باتت الحاجة ماسة لاعتماد استراتيجيات شاملة تجمع بين الأمن، والسياسة، والمجتمع المدني.

أول هذه الضرورات هو تعزيز الرقابة على المؤسسات الرسمية والجيش، لمنع أي اختراق من قبل عناصر متطرفة تسعى لاستغلال الثغرات لمآربها الخاصة، فغياب الحوكمة الفعالة واندماج بعض التشكيلات السابقة دون مراجعة دقيقة يزيد من قدرة التنظيم على الحركة والتمركز داخل مفاصل السلطة نفسها.

وثانيها، يتمثل في استقرار التسويات السياسية والتوافق بين المكونات السورية المختلفة، لتشكّل خط الدفاع الأساسي ضد الإرهاب، إذ إن الخلافات الداخلية والتنافس على النفوذ يترك فراغاً تستفيد منه الجماعات المتطرفة لإعادة ترتيب صفوفها واستهداف المدنيين والمؤسسات الحكومية.

وثالثها، ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لضمان متابعة نشاط التنظيم وتمويله، وإحباط أي محاولة لتمدده، أو إعادة تجمعه، كما أن إشراك المجتمعات المحلية في جهود الوقاية والمراقبة، يسهم في خلق بيئة صعبة تحد من قدرة التنظيم على التمدد أو التأثير على السكان.

وفي النهاية، لا يمكن الحد من خطر داعش عبر الإجراءات الأمنية وحدها، بل من خلال رؤية متكاملة تجمع بين السياسة والقانون والمجتمع، لضمان أن تتحول سوريا إلى دولة آمنة ومستقرة، تُحبط فيها محاولات التنظيم للعودة أو السيطرة على أي جزء من الحياة العامة.

كما أن الاستثمار في التعليم والتوعية المجتمعية يمثل سداً مهماً في وجه الأفكار المتطرفة، فالشباب الذين تتاح لهم فرص للمشاركة السياسية والاجتماعية، ويدركون خطورة التطرف على حياتهم ومجتمعاتهم، يصبحون خط الدفاع الأول ضد محاولات التنظيم استقطابهم أو استغلالهم.

هيئة التحرير

ثلوج إدلب تكشف هشاشة مخيمات النازحين وتقصير الحكومة السورية الانتقالية

شهدت مخيمات شمالي غربي سوريا في ريف محافظة إدلب خلال الأيام الماضية أضراراً واسعة نتيجة موجة الطقس القارس وتساقط الثلوج بكثافة، ما زاد من معاناة آلاف العائلات النازحة التي تعيش أصلاً في ظروف إنسانية صعبة.

ووفقاً لمديرية الشؤون الاجتماعية والعمل في إدلب، بلغ عدد المخيمات المتضررة جزئياً ٢٤١ مخيماً، في حين وصل عدد المخيمات المتضررة كلياً إلى ٢٢٧ مخيماً، بما في ذلك ٥٧ مخيماً هُدم بالكامل نتيجة تراكم الثلوج والأمطار الغزيرة، ما أدى إلى فقدان العائلات لمساكنها المؤقتة واحتياجاتها الأساسية.

وأوضحت المديرية أن منطقة الدانا سجلت أعلى عدد من المخيمات المتضررة جزئياً بواقع ٩٠ مخيماً، تلتها منطقة جسر الشغور بـ٤٧ مخيماً، فيما تصدرت منطقة معرة النعمان قائمة المخيمات المهدمة بـ٤٢ مخيماً، ما يعكس التفاوت الجغرافي في حجم الضرر وانتشار المخيمات الهشة في المناطق الريفية.

وأكدت المديرية أن المخيمات التي هُدمت كلياً بحاجة عاجلة إلى إعادة الإعمار وتأمين المأوى البديل للنازحين الذين فقدوا مأواهم بشكل كامل.

ورغم الجهود الإغاثية التي تبذلها بعض الجهات المحلية والمنظمات الإنسانية، يظهر تقصير واضح من قبل الحكومة السورية الانتقالية في متابعة أوضاع المخيمات وتأمين حياة كريمة للنازحين.

وتشير التقارير الميدانية إلى ضعف الرقابة على المخيمات، وتأخر الاستجابة للأزمات الطارئة مثل موجات الثلوج، مما أدى إلى استمرار تضرر مئات المخيمات دون تدخل عاجل، وتأخير توزيع مواد التدفئة والغذاء، وهو ما زاد من معاناة الأطفال وكبار السن والنساء.

وتبرز حالة المخيمات المتضررة كلياً وجزئياً في إدلب مثالاً صارخاً على غياب التخطيط المسبق وتنسيق العمل بين السلطات المحلية والجهات الإغاثية، فالمسؤولية المباشرة للحكومة الانتقالية تشمل ضمان

متابعة الصيانة الدورية للمخيمات، تأمين ملاجئ بديلة، وإعداد خطط طوارئ لمواجهة الأمطار الغزيرة والثلوج، إلا أن غياب هذه الإجراءات يجعل معظم المخيمات عرضة للهدم والتلف، ويضع النازحين في مواجهة مباشرة مع المخاطر المناخية والصحية، دون أي حماية فعالة من الدولة.

ولم توفر الحكومة الانتقالية آليات شفافة للإشراف على توزيع المساعدات، ولم توضح أولويات التدخل أو معايير الدعم، ما أدى إلى تفاقم الشعور بالإهمال بين النازحين، وزيادة الاعتماد على المنظمات الدولية والمحلية لتغطية الاحتياجات الأساسية التي يفترض أن تتحملها الدولة.

وفي تصريحات سابقة له، قال المسؤول في مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بمحافظة إدلب، محمد الأحمد، إن المحافظة لا تزال تضم ٦٤٩ مخيماً من أصل ٨٤٠ مخيماً كانت موجودة سابقاً، مشيراً إلى أن المديرية تشرف على نطاق جغرافي واسع يشمل مناطق أريحا والوسطى وأطمة–سرمدا وجسر الشغور–الدانا، إضافة إلى حارم ومعرة النعمان وخان شيخون وسراقب.

وأوضح أن منطقة معرة النعمان تضم ٧٢ قرية يقطنها نحو ٦٨ ألف عائلة، بينما تضم خان شيخون ٦٨ قرية يسكنها ٣٢ ألفاً و٢٩٧ عائلة، وسراقب ١٥٦ قرية يقطنها ٣٣ ألفاً و٢٥٠ فرداً، ويشكل هؤلاء السكان ضغطاً مضاعفاً على البنية التحتية والخدمات المتاحة، ويزيد من الحاجة إلى تدخل مستدام وموحد بين الجهات الحكومية والمنظمات الإنسانية.

وأشار الأحمد إلى أن عدد المخيمات الإجمالي في المحافظة يبلغ حالياً ٨٤٠ مخيماً، عاد النازحون بالكامل من ١٩١ مخيماً منها، بينما لا يزال أكثر من ١٢٤ ألف عائلة تقيم في المخيمات، ويبلغ عدد أفرادهم نحو ٦٨٢ ألفاً و٥٠ فرداً، ما يوضح حجم الاحتياجات الإنسانية المستمرة.

وأضاف أن المديرية قامت بدمج ٤٢ مخيماً كانت تؤوي ٨ آلاف و٩٥ عائلة، كما تم نقل ٦٥ مخيماً إلى محافظة حلب، كانت تضم ١٣ ألفاً و٢٤٨ عائلة، في محاولة لتقليل الضغط على المخيمات الأكثر هشاشة وتحسين تقديم المساعدات والخدمات الأساسية.

وتشكل موجات البرد والثلوج تهديداً حقيقياً لحياة النازحين، الذين يعيش معظمهم في خيام هشة ورديئة الصنع، ما يزيد من خطر الأمراض الشتوية، ونقص التدفئة، وتعرض الأطفال وكبار السن لمضاعفات صحية قد تكون خطيرة، في ظل محدودية وصول المساعدات الطبية إلى جميع المخيمات، خاصة تلك البعيدة والصعبة الوصول.

كما تؤثر هذه الظروف على استمرار التعليم للأطفال في المخيمات، إذ تتعرض المدارس الميدانية والخيام التعليمية للتلف، ويضطر بعض الأطفال إلى الانقطاع عن الدراسة نتيجة البرد وصعوبة التنقل.

ويعكس الوضع في إدلب هشاشة الظروف المعيشية للنازحين، ويبرز الحاجة الماسة إلى تدخل منسق بين السلطات المحلية والمنظمات الإنسانية الدولية والمحلية لضمان حماية المخيمات وتأمين حياة كريمة للنازحين.

ويسلط الضوء على ضرورة تحسين التخطيط لمواجهة المخاطر المناخية، بما في ذلك توفير ملاجئ بديلة، وتعزيز قدرات الاستجابة السريعة، وتأمين المواد الأساسية والاحتياجات الطبية والدفء الكافي خلال موجات الطقس القاسية.

ويشكل استمرار الأمطار الغزيرة والثلوج خلال فصل الشتاء تهديداً مباشراً للأمن الغذائي للنازحين، إذ تتعرض المواد الغذائية والمساعدات المقدمة للتلف، ما يزيد من الضغط على المنظمات الإغاثية ويعقد توزيع المعونات على المخيمات الأكثر تضرراً، كما يزداد خطر النزوح الداخلي ضمن المحافظة أو إلى محافظات أخرى، إذا ما استمر تدمير المخيمات دون تدخل عاجل لإعادة تأهيلها أو نقل الأسر إلى مواقع آمنة.

إفراج أمني عن طفلين في السويداء يكشف انتهاكات حقوق القاصرين والإخفاء القسري

أفرجت الحكومة السورية الانتقالية عن الشقيقين القاصرين ينال وقيس الهداد، بعد نحو ستة أشهر من احتجازهما في سجن عدرا المركزي، في خطوة أثارت تساؤلات واسعة حول انتهاكات حقوق الأطفال وممارسات الإخفاء القسري في السويداء.

وكشفت هذه القضية، التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة، عن سلسلة من التجاوزات القانونية، حيث حاولت السلطات تبرير احتجاز الطفلين بالادعاء أنهما موقوفان منذ تموز الماضي على خلفية قضية قانونية، في حين اعتبرت مصادر قانونية أن هذا التبرير لا يعفي الحكومة من مسؤوليتها، بل يشكل إدانة لها، خاصة أن الاحتجاز تم في قسم مخصص للبالغين، في مخالفة صريحة للمادة ١٠ من قانون الأحداث السوري رقم ١٨ لعام ١٩٧٤، والتي تنص على عدم جواز توقيف الأطفال في سجون غير مخصصة لهم.

وثيقة صادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، تتعلق باستلام الوزارة للطفلين باعتبارها «الجهة المخولة بالاهتمام بالأحداث اجتماعياً في سوريا»، أثارت مزيداً من التساؤلات حول دور الوزارة في متابعة حالة الطفلين وتأمين الرعاية اللازمة لهما، خصوصاً أن الاحتجاز في قسم البالغين استمر لأكثر من خمسة أشهر قبل أن

تكشف وسائل الإعلام المحلية القضية.

في هذا السياق، قال أحد المحامين في السويداء: «إذا كان الطفلان موقوفين على خلفية ادعاء، فإن القانون يفرض أن يكون مكان التوقيف هو مكان وقوع الجريمة وكذلك مكان المحكمة، ومع ذلك تم نقلهما إلى دمشق، ولم يتم عرضهما على القضاء لأكثر من خمسة أشهر، وهو ما يُعد إخفاء قسري بحد ذاته».

ومع انتشار تفاصيل القضية وتحولها إلى قضية رأي عام، تصاعدت الضغوط الشعبية على السلطات، ما دفعها إلى إطلاق سراح الطفلين وإصدار توضيحات تقول إن ملفهما قضائي وأن التعامل معهما تم ضمن الأطر القانونية، إلا أن هذه التوضيحات أثارت المزيد من التساؤلات، مثل: إذا كان الملف قضائياً، فلماذا جاء الإفراج بقرار أمني؟ وأين كان القضاء طوال نحو ستة أشهر من التوقيف؟ وكيف يمكن أن يُحتجز طفلان منذ شهر حزيران الماضي دون عرضه على المحكمة؟ وهل كان ذلك ليحدث لولا إدراج ملفهما سياسياً وأمنياً ضمن سردية أحداث السويداء؟

ونفى مدير إدارة الأمن الداخلي التابع للحكومة الانتقالية سليمان عبد الباقي، خبر الإخفاء القسري، مؤكداً أن الطفلين كانا محتجزين في سجن السويداء المركزي منذ شهر حزيران بتهمة السرقة، وأنهما فرّا في ٨ كانون الثاني ٢٠٢٥ بالتزامن مع أحداث المنطقة.

وأوضح عبد الباقي في بيان له أن الطفلين احتجزا في نظارة فرع المباحث الجنائية في السويداء إلى جانب آخرين قبل اندلاع أحداث السويداء الأخيرة، وأن نقلهم جاء نتيجة قصف مبنى الفرع ومبنى القيادة من قبل القوات الإسرائيلية، ما اضطر قوى الأمن الداخلي إلى نقل جميع الموقوفين إلى مكان آمن للحفاظ على سلامتهم.

وأشار البيان إلى أن الطفلين لم يكونا محتجزين في سجن عدرا المركزي ولم تُسجل عليهما أي تهمة رسمية، وهو ما أثار جدلاً واسعاً حول صحة تصريحات السلطات وتبريراتها.

القضية، التي كشفت خروقات واضحة للقوانين السورية الخاصة بالأحداث، سلطت الضوء على هشاشة آليات حماية حقوق الأطفال في ظل الصراعات السياسية والأمنية، وأثارت تساؤلات حول دور القضاء والوزارات المعنية في مراقبة وضمان حقوق القاصرين، وتطرح تساؤلات جدية حول مدى التزام الحكومة بالقوانين المحلية والدولية الخاصة بحقوق الطفل، وخاصة فيما يتعلق بالاحتجاز والإخفاء القسري.

المسكنات... سلاح ذو حدين: الإفراط في استخدامها يهدد الكبد والكلى بمخاطر صامتة

حذّر أطباء واختصاصيون في الشأن الصحي من خطورة الإفراط في استخدام المسكنات وتناولها دون استشارة طبية، مؤكدين أن هذه الأدوية، رغم دورها المهم في تخفيف الآلام، قد تتحول إلى خطر صحي حقيقي عند إساءة استخدامها أو الاعتماد عليها لفترات طويلة دون إشراف مختص.

وأوضح الأطباء أن شيوع استخدام المسكنات جعل الكثيرين يعتقدون بأنها آمنة تمامًا، في حين أن الواقع الطبي يؤكد أن الاستخدام العشوائي أو تجاوز الجرعات الموصوفة قد يؤدي إلى مضاعفات خطيرة، أبرزها تلف الكبد والكلى، إضافة إلى مشكلات في الجهاز الهضمي، وارتفاع ضغط الدم، واضطرابات القلب، وقد يصل الأمر في بعض الحالات إلى نزيف معدي أو فشل عضوي.

وأشار مختصون إلى أن الكبد يُعد العضو الأساسي المسؤول عن استقلاب الأدوية والتخلص من سمومها، بينما تقوم الكلى بتصفية هذه المواد وإخراجها من الجسم. ومع تكرار تناول المسكنات، خصوصًا بجرعات عالية أو لفترات طويلة، يتعرض هذان العضوان لإجهاد مستمر، ما يؤدي إلى تراكم المواد الدوائية وارتفاع خطر الإصابة بأمراض مزمنة قد لا تظهر أعراضها إلا بعد فوات الأوان.

وبيّن الأطباء أن بعض الفئات أكثر عرضة للمضاعفات، مثل كبار السن، ومرضى السكري، ومرضى الضغط وأمراض القلب، إضافة إلى الأشخاص الذين يعانون أصلًا من مشاكل في الكبد أو الكلى. كما أن خلط أنواع مختلفة من المسكنات، أو تناولها بالتزامن مع أدوية أخرى دون استشارة طبية، قد يؤدي إلى تفاعلات دوائية خطيرة تزيد من حدة الأضرار.

وأكد الاختصاصيون أن الاعتماد اليومي على المسكنات لعلاج الصداع أو آلام المفاصل أو آلام العمل المجهد، دون البحث عن السبب الحقيقي للألم، يُعد سلوكًا صحيًا خاطئًا. فالمسكنات لا تعالج المرض بقدر ما تخفف الأعراض مؤقتًا، ما قد يؤدي إلى إهمال المشكلة الأساسية وتفاقمها مع الوقت.

ودعا الأطباء إلى ضرورة مراجعة الطبيب في حال استمرار الألم أو تكراره، لإجراء الفحوصات اللازمة وتحديد السبب الحقيقي ووضع خطة علاجية مناسبة، قد تشمل العلاج الدوائي المدروس أو العلاج الطبيعي أو تعديل نمط الحياة، بدل الاكتفاء بالحلول السريعة.

وفي ختام تحذيراتهم، شدد الأطباء على أهمية الالتزام بالجرعات المحددة، وقراءة النشرة الدوائية بعناية، وتجنب تناول المسكنات على معدة فارغة أو لفترات طويلة دون إشراف طبي، مؤكدين أن الوعي الدوائي والاعتدال في استخدام الأدوية يمثلان خط الدفاع الأول للحفاظ على الصحة العامة والوقاية من المضاعفات الصحية الخطيرة.

الخضار الورقية... درع غذائي فعّال للوقاية من أمراض القلب

فوائد صحية متعددة في خفض ضغط الدم وتنظيم الكوليسترول وتعزيز صحة الأوعية الدموية

تؤكد دراسات وأبحاث طبية حديثة أن الانتظام في تناول الخضار الورقية يشكّل أحد أهم العوامل الغذائية التي تساهم في الوقاية من أمراض القلب والشرايين، وتحسين صحة الجهاز القلبي الوعائي، لا سيما لدى الأشخاص المعرضين لارتفاع ضغط الدم، واضطرابات الكوليسترول، والسمنة.

وأوضح أطباء واختصاصيون في التغذية والصحة العامة أن الخضار الورقية، مثل السبانخ والخس والجرجير والكرنب (الملفوف) والبقدونس، تُعد من الأغذية الأساسية التي ينبغي إدراجها ضمن النظام الغذائي اليومي، نظرًا لما تحتويه من عناصر غذائية متكاملة تلعب دورًا محوريًا في دعم صحة القلب والوقاية من الأمراض المزمنة.

وبيّنت الأبحاث أن هذه الخضار غنية بمركبات طبيعية تُعرف بالنيترات النباتية، والتي تتحول داخل الجسم إلى أكسيد النيتريك، وهو مركب يساعد على توسيع الأوعية الدموية وتحسين تدفق الدم، ما يؤدي إلى خفض ضغط الدم وتقليل العبء الواقع على عضلة القلب، وهو ما ينعكس إيجابًا على تقليل خطر الإصابة بالنوبات القلبية والسكتات الدماغية.

وأشار مختصون إلى أن الخضار الورقية تحتوي على نسب عالية من الألياف الغذائية، التي تلعب دورًا مهمًا في خفض مستويات الكوليسترول الضار في الدم، من خلال الحد من امتصاص الدهون في الجهاز الهضمي، وبالتالي تقليل فرص تراكم الترسبات الدهنية داخل الشرايين وتصلبها، وهي من الأسباب الرئيسية لأمراض القلب التاجية.

كما تتميز هذه الخضار باحتوائها على معادن أساسية مثل البوتاسيوم والمغنيسيوم، اللذين يساهمان في تنظيم ضغط الدم، والحفاظ على توازن السوائل في الجسم، وضبط انتظام ضربات القلب، إلى جانب دورهما في دعم وظائف العضلات والأعصاب.

ولفت الأطباء إلى أن الخضار الورقية غنية أيضًا بمجموعة من الفيتامينات المهمة، أبرزها فيتامين "K" الذي يساعد على حماية الأوعية الدموية ومنع ترسب الكالسيوم في جدران الشرايين، وفيتامين "C" الذي يعمل كمضاد أكسدة قوي، إضافة إلى حمض الفوليك الذي يساهم في تقليل الالتهابات وتحسين صحة الخلايا الدموية.

وفي السياق ذاته، أظهرت الدراسات أن مضادات الأكسدة الطبيعية الموجودة في الخضار الورقية، مثل الفلافونويدات والبوليفينولات، تلعب دورًا فعالًا في تقليل الالتهابات والإجهاد التأكسدي في الجسم، وهما عاملان يرتبطان بشكل مباشر بتطور أمراض القلب والأوعية الدموية المزمنة.

وأكد اختصاصيو التغذية أن الخضار الورقية تُعد خيارًا مثاليًا للأشخاص الراغبين في الحفاظ على وزن صحي، نظرًا لانخفاض سعراتها الحرارية وارتفاع محتواها من الألياف، ما يمنح الشعور بالشبع لفترات أطول، ويساعد في الحد من السمنة التي تُعد أحد أبرز عوامل الخطر المؤدية لأمراض القلب.

وفيما يتعلق بطرق الاستهلاك، نصح الأطباء بتناول الخضار الورقية بشكل يومي ومنوّع، ويفضّل أن تكون طازجة قدر الإمكان للحفاظ على قيمتها الغذائية، سواء عبر إضافتها إلى السلطات، أو الوجبات اليومية، أو الأطباق الجانبية، مع التأكيد على ضرورة غسلها جيدًا قبل الاستخدام.

وشدد المختصون على أن دمج الخضار الورقية ضمن نمط حياة صحي متكامل، يشمل ممارسة النشاط البدني بانتظام، وتجنب التدخين، وتقليل استهلاك الدهون والملح، يشكل خطوة فعّالة في الوقاية من أمراض القلب وتحسين جودة الحياة.

وفي ختام توصياتهم، دعا الأطباء إلى تعزيز الوعي الغذائي لدى أفراد المجتمع، مؤكدين أن التغييرات البسيطة في النظام الغذائي، مثل الإكثار من تناول الخضار الورقية، يمكن أن تُحدث فرقًا كبيرًا في حماية صحة القلب وتقليل معدلات الإصابة بالأمراض المزمنة على المدى الطويل.

نصائح لمواجهة تقلبات الطقس

إرشادات طبية للوقاية من نزلات البرد والإنفلونزا وحماية الفئات الأكثر عرضة للمخاطر

مع ازدياد تقلبات الطقس بين الارتفاع والانخفاض المفاجئ في درجات الحرارة، حذّر أطباء واختصاصيون في الصحة العامة من الانعكاسات السلبية لهذه التغيرات على صحة الإنسان، مؤكدين أن عدم الاستعداد الجيد لمثل هذه الظروف قد يؤدي إلى انتشار نزلات البرد، والإنفلونزا، والتهابات الجهاز التنفسي، خاصة بين الأطفال وكبار السن ومرضى الأمراض المزمنة.

وأوضح الأطباء أن التقلبات الجوية السريعة تُضعف قدرة الجسم على التكيف، ما يؤدي إلى انخفاض المناعة المؤقت وزيادة فرص الإصابة بالأمراض الموسمية. وأشاروا إلى أن كثيرًا من الحالات المرضية التي تُسجّل خلال فترات تغير الطقس تعود إلى إهمال الإجراءات الوقائية البسيطة، مثل اختيار الملابس غير المناسبة أو التعرض المباشر للهواء البارد بعد التعرق.

وأكد المختصون على أهمية ارتداء ملابس تتناسب مع حالة الطقس المتقلبة، مع الاعتماد على الطبقات القطنية التي يمكن زيادتها أو تخفيفها بحسب تغير درجات الحرارة خلال اليوم، بدلًا من الملابس الخفيفة أو الثقيلة جدًا. كما شددوا على ضرورة حماية الصدر والرقبة، لكونهما من أكثر المناطق عرضة للتأثر بالبرد المفاجئ.

وفي السياق ذاته، نصح الأطباء بالإكثار من شرب السوائل، ولا سيما الماء والمشروبات الدافئة، لما لها من دور مهم في ترطيب الجسم والحفاظ على كفاءة الجهاز المناعي، إضافة إلى المساعدة في الوقاية من التهابات الحلق والجهاز التنفسي. وأكدوا أن الجفاف—even البسيط منه—قد يضعف مقاومة الجسم للأمراض، خاصة في الأجواء المتقلبة.

كما أشار مختصون إلى أهمية التغذية السليمة خلال هذه الفترات، من خلال الإكثار من تناول الخضار والفواكه الغنية بالفيتامينات، ولا سيما فيتامين "C"، لما له من دور في دعم المناعة. ونبهوا إلى ضرورة تجنب المشروبات الباردة جدًا، خصوصًا في الصباح الباكر أو في المساء، لما قد تسببه من تهيج في الحلق وزيادة فرص الإصابة بالرشح.

وحذر الأطباء من الاستهانة بالأعراض البسيطة مثل الزكام أو السعال الخفيف، مؤكدين أن إهمالها قد يؤدي إلى مضاعفات صحية، خاصة لدى الأطفال وكبار السن. ودعوا إلى مراجعة الطبيب في حال استمرار الأعراض أو ارتفاع درجة الحرارة، وعدم اللجوء إلى تناول الأدوية أو المضادات الحيوية دون استشارة طبية.

كما شدد المختصون على أهمية تهوية المنازل بشكل دوري، مع تجنب التعرض للتيارات الهوائية الباردة، إضافة إلى الحفاظ على النظافة الشخصية وغسل اليدين بانتظام، باعتبارها من أهم الوسائل للحد من انتقال العدوى خلال فترات تغير الطقس.

وفي ختام نصائحهم، دعا الأطباء إلى تعزيز الوعي الصحي لدى المواطنين، والتعامل بجدية مع تقلبات الطقس، مؤكدين أن الالتزام بالإرشادات الوقائية البسيطة يمكن أن يجنّب الكثير من المشكلات الصحية، ويسهم في الحفاظ على سلامة المجتمع، خاصة الفئات الأكثر ضعفًا وحساسية للتغيرات المناخية.

إنجازات ثمينة لرياضة القوة البدنية في الرقة خلال عام ٢٠٢٥

شهدت رياضة الرقة بشكل عام، وخلال عام ٢٠٢٥ على وجه الخصوص، حالةً لافتةً من الحضور والتألق، حيث برزت رياضة القوة البدنية في مقدمة الألعاب التي نجحت في تحقيق الانتصارات والألقاب والإنجازات الثمينة، والتي لم تقتصر على الإطار المحلي، بل تجاوزته إلى المستويين العربي والدولي، عبر اعتلاء أبطالها منصات التتويج في البطولات العربية والقارية.

وتُعدّ لعبة القوة البدنية من الألعاب ذات التاريخ العريق على مستوى سوريا، إذ حققت على مدى عقود إنجازات وألقاباً متعددة، قبل أن يتوقف نشاطها لفترة نتيجة الأحداث التي مرت بها البلاد.

ورغم هذا التوقف، عادت اللعبة للنهوض من جديد، متحديةً حجم المنغصات والمعوقات التي واجهتها، وفي مقدمتها غياب أماكن التدريب، وعدم توفر الأجهزة والمستلزمات الخاصة باللعبة، إضافة إلى غياب الدعم المادي من مختلف الجهات.

هذه الظروف الصعبة دفعت أبناء اللعبة إلى المشاركة في معظم البطولات على نفقتهم الخاصة، إلا أن الإصرار والعزيمة والتصميم كان لها الكلمة الفصل، بفضل روح المسؤولية التي تحلّى بها أبناء اللعبة القدامى، وفي مقدمتهم البطل السابق محمد حسين الصالح، نجل المربي الراحل حسين الصالح، الذي يُعد الأب الروحي للعبة وصانع أبطالها في الرقة.

ويُعدّ من أبرز إنجازات اللعبة خلال العام ٢٠٢٥، التألق اللافت للبطلة الدولية ميرغان حجي، التي نجحت في الفوز بـ أربع ميداليات ذهبية في بطولة غرب آسيا، التي أُقيمت في العاصمة القطرية الدوحة.

ولم تكتفِ البطلة بذلك، بل حطّمت العديد من الأرقام المحلية والعربية والدولية، ليحظى تتويجها الذهبي بصدى واسع في محافظة الرقة، بوصفه أول وأهم إنجاز تحققه بطلة رقية على هذا المستوى الرياضي.

واحتفاءً بهذا الإنجاز، أقامت إدارة نادي الشباب حفلًا فنيًا حضره عدد كبير من الشخصيات الرياضية ومحبي رياضة القوة البدنية، جرى خلاله تكريم البطلة ميرغان حجي بما يتناسب مع ما حققته من إنجاز أسيوي، كما تم تكريم مدربها البطل محمد الصالح، الذي كان له دور محوري في هذا النجاح.

وكان من المأمول أن تواصل البطلة ميرغان مسيرتها المتألقة، إذ كانت تستعد للمشاركة في بطولة العالم التي كان من المقرر إقامتها في الإكوادور، إلا أن بعض الإجراءات الإدارية المتعلقة بالحصول على الفيزا حالت دون سفرها ومشاركتها في البطولة، رغم أنها كانت مرشحة بقوة، استنادًا إلى الأرقام التي سجلتها، للتتويج بلقب بطلة العالم في وزنها.

وعلى صعيد آخر، سجلت اللعبة إنجازاً إضافياً من خلال مشاركة بطلين في بطولة آسيا التي أُقيمت في تركيا، حيث نجح البطل فهد الشيخ في إحراز المركز الأول في وزن ٨٣ كغ، فيما حصل البطل مراد أبو علو على المركز الثاني في وزن ٧٤ كغ، محققاً أربع ميداليات فضية.

أما محلياً، فقد تمكن منتخب الرقة للناشئين من تحقيق المركز الأول، متقدماً على ١٣ محافظة، في إنجاز يعكس تطور القاعدة العمرية للعبة، كما حققت الرقة المركز الأول في بطولة الناشئات، بعد الفوز ببطولة ستة أوزان بالمركز الأول، ووزنين بالمركز الثاني.

وضمت قائمة البطلات المتوجات كلاً من نسمة النهار، مرح عز الدين، بيسان العايش، فايزة الحميد، ميرغان حجي، فوزية دركزنلي، غفران حجي، شيماء الصالح.

وفي فئة الرجال، كان من أبرز اللاعبين الذين اعتلوا منصات التتويج الأبطال: مراد علو، فادي فرج، فهد أبو ساجدة، إلى جانب عدد من اللاعبين الذين حققوا مراكز متقدمة في مختلف البطولات، وهم يوسف الديري، عدي الحمو، يحيى محمد، وليد رمضان، مازن السالم، عمر حميدي، ناصر مشهود، أحمد الحفيان، أحمد طراب، أحمد البغدادي، حسين رجب باقي، عبد الرحمن حلاق، ماجد صوفي، محمود عنو، فهد الشيخ، عبد الله نجار.

كما أحرزت الرقة خلال عام ٢٠٢٥ بطولة الفتات سيدات وناشئات، إضافة إلى بطولة ماستر سوريا، وحصدت بالمجمل ١٧ ميدالية ذهبية و١١ ميدالية فضية، في حصيلة تعكس حجم الجهود المبذولة والتميز الذي وصلت إليه اللعبة.

ويبقى استمرار رياضة القوة البدنية في تحقيق هذه النتائج المميزة والحفاظ على تفوقها مرهوناً بتأمين المستلزمات الأساسية، وتوفير الأجواء المناسبة، من دعم مادي ولوجستي، ومنشآت تدريبية تليق بالإنجازات التي يحققها أبطال الرقة على مختلف المستويات.

الرياضة المدرسية... قاعدة منسية لصناعة الأبطال

شهدت البطولات المدرسية، التي كانت في السابق تقليداً سنوياً ثابتاً، تراجعاً ملحوظاً من حيث العدد والتنظيم والاستمرارية. هذا التراجع لم يؤثر فقط على مستوى النشاط البدني لدى الطلاب، بل حرم الرياضة السورية من قاعدة تنافسية كانت تُغذي الأندية بلاعبين جاهزين بدنياً ونفسياً.

ويرى تربويون أن غياب المنافسات المنتظمة أفقد الرياضة المدرسية بريقها، وحوّل حصة التربية الرياضية في كثير من المدارس إلى نشاط شكلي، لا يحقق أهدافه التربوية أو الصحية أو التنافسية.

المدرّس الرياضي... الحلقة الأضعف

يلعب المدرّس الرياضي دوراً محورياً في بناء الطالب بدنياً ونفسياً، إلا أن هذا الدور يواجه تحديات متعددة، أبرزها ضعف التأهيل المستمر، وغياب الحوافز، وقلة التجهيزات. ويشير مختصون إلى أن كثيراً من المدرسين يمتلكون الخبرة والحماس، لكنهم يعملون ضمن ظروف تحدّ من قدرتهم على الإبداع والابتكار.

ويؤكد خبراء أن تأهيل المدرّس الرياضي لا يقل أهمية عن تأهيل المدرب في الأندية، إذ أن المدرّس هو أول من يلاحظ الموهبة، وأول من يوجّهها، وأي خلل في هذه المرحلة ينعكس لاحقاً على مستوى اللاعب.

الرياضة المدرسية والصحة المجتمعية

لا يقتصر دور الرياضة المدرسية على صناعة الأبطال فقط، بل تتجاوز ذلك إلى بناء جيل يتمتع بصحة أفضل ونمط حياة أكثر توازناً. ففي ظل انتشار أنماط الحياة الخاملة، تبرز الرياضة المدرسية كخط دفاع أول في مواجهة السمنة والأمراض المرتبطة بقلة الحركة.

ويرى مختصون في الشأن الصحي أن الاستثمار في الرياضة المدرسية هو استثمار وقائي طويل الأمد، يخفف الأعباء الصحية والاجتماعية مستقبلاً، ويعزز الثقافة الرياضية داخل المجتمع.

فجوة بين المدرسة والنادي

من أبرز التحديات التي تواجه الرياضة السورية غياب التنسيق المنهجي بين المدارس والأندية. ففي كثير من الحالات، تُكتشف المواهب بشكل فردي أو بالصدفة، دون وجود آلية واضحة لنقل الطالب الموهوب من المدرسة إلى النادي المناسب.

ويؤكد متابعون أن ربط المدارس بالأندية عبر برامج تعاون رسمية، من شأنه أن يخلق مساراً واضحاً لتطوير اللاعب، ويخفف العبء عن الأندية التي باتت تتحمل وحدها مسؤولية البحث عن المواهب في ظل إمكانات محدودة.

تجارب سابقة تؤكد الإمكانات

شهدت فترات سابقة نجاحات لافتة للرياضة المدرسية، حيث كانت البطولات على مستوى المحافظات تشكل حدثاً رياضياً سنوياً، وتُفرز أسماء انتقلت لاحقاً إلى المنتخبات الوطنية. هذه التجارب تؤكد أن المشكلة ليست في غياب الإمكانات البشرية، بل في تراجع التنظيم والدعم.

ويرى مختصون أن استعادة هذه التجارب، ولو بشكل تدريجي، يمكن أن يشكل نقطة انطلاق لإعادة بناء القاعدة الرياضية على أسس سليمة.

نحو رؤية شاملة لإحياء الرياضة المدرسية

يتطلب إحياء الرياضة المدرسية رؤية وطنية متكاملة، تبدأ بإعادة الاعتبار لحصة التربية الرياضية، مروراً بتأهيل المدرّسين، وتنظيم البطولات بشكل دوري، وصولاً إلى بناء جسور تعاون حقيقية مع الأندية والاتحادات الرياضية.

ويجمع الخبراء على أن أي مشروع نهوض رياضي لا يضع المدرسة في قلب اهتمامه، سيبقى مشروعاً ناقصاً، عاجزاً عن تحقيق الاستمرارية أو إنتاج أبطال حقيقيين.

العودة إلى الجذور... خيار لا بديل عنه

في ظل التحديات التي تواجه الرياضة السورية، تبدو العودة إلى الجذور، أي إلى المدرسة، خياراً استراتيجياً لا بديل عنه. فالاستثمار في الطالب اليوم هو استثمار في بطل الغد، وبناء قاعدة مدرسية قوية هو الطريق الأقصر والأكثر استدامة لإعادة الاعتبار للرياضة السورية على مختلف المستويات.

بين المفهوم والتطبيق - توضيحات حول اللامركزية السياسية والإدارية في سوريا

حاوره/ مجد محمد

نوه خليل العرادة إلى أن فهم الفرق بين الفيدرالية، والكونفدرالية، واللامركزية السياسية، واللامركزية الإدارية، يُعدّ أمراً حيوياً لأي عملية سياسية تهدف إلى بناء نظام حكم مستدام في سوريا.

في ظل التحديات السياسية والاقتصادية التي تمر بها مناطق شمال وشرق سوريا، تبرز مصطلحات مثل الفيدرالية، والكونفدرالية، واللامركزية السياسية، واللامركزية الإدارية، كمواضيع ذات أهمية خاصة، تُعدّ هذه المفاهيم من الأدوات السياسية التي تساهم في تحديد شكل النظام الحكومي وطبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية والمناطق أو الأقاليم.

هذه الأنظمة لا تقتصر على تقاسم السلطة فقط، بل تمثل أيضاً أملاً في تحسين عملية اتخاذ القرار، وزيادة الشفافية، وتوفير نوع من الاستقلالية المحلية التي يمكن أن تسهم في تحقيق العدالة والمساواة، ومع التحديات التي تواجه البلاد، يبقى الحوار حول هذه المفاهيم مفتوحًا، ويمكن أن يشكل جزءاً من الحلول المستقبلية لبناء سوريا أكثر استقراراً وتقدماً.

في هذا الحوار الصحفي، أجرت صحيفتنا السوري مقابلة مع الخبير في الشؤون السياسية والقانونية، الأستاذ خليل العرادة، ليقدم لنا توضيحات حول هذه المصطلحات وتفاصيل حول كيفية تطبيقها في سوريا.

بداية، هل يمكنك توضيح معنى الفيدرالية بشكل عام؟

الفيدرالية هي نظام حكومي يتسم بتقسيم السلطة بين حكومة مركزية وحكومات محلية أو إقليمية، تحتفظ ببعض السلطات الأساسية مثل الأمن والسياسة الخارجية، بينما تتمتع الحكومات المحلية بمستوى من الاستقلالية في شؤونها الداخلية.

مثلاً، الولايات المتحدة الأمريكية هي مثال معروف على هذا النظام، حيث تحتفظ الولايات بصلاحيات كبيرة في مجالات التعليم، والصحة، والقوانين المحلية، بينما تتعامل الحكومة الفيدرالية مع المسائل الوطنية مثل الدفاع والعلاقات الخارجية. ولكن الفيدرالية لا تعني أن الأقاليم يمكنها التصرف بحرية تامة، فهناك دائماً إطار قانوني ودستوري يحدد حدود هذه الصلاحيات، لذا يمكننا القول إن الفيدرالية هي وسيلة لتوزيع السلطة بشكل يضمن توازن القوى بين الأطراف المختلفة.

كيف تختلف الفيدرالية عن الكونفدرالية؟

الفرق بين الفيدرالية والكونفدرالية يكمن في توزيع السلطة وطبيعة العلاقة بين الحكومات المركزية والمحلية. في الفيدرالية، تتمتع الحكومة المركزية بسلطات قوية تمارس صلاحياتها في مجالات مثل الدفاع، والسياسة الخارجية، والنقد. بينما في الكونفدرالية، يُمنح الأعضاء (الدول أو الأقاليم) سيادة كاملة على قراراتهم الداخلية والخارجية، وتكون للحكومة المركزية سلطات محدودة جداً، وغالباً ما تقتصر على تنسيق التعاون بين الأعضاء، وليس فرض سياسات إلزامية.

يُعدّ الاتحاد الأوروبي مثالاً على الكونفدرالية، حيث تتعاون الدول الأعضاء في مجموعة من المجالات مثل التجارة والسياسة الاقتصادية، لكن كل دولة تظل متمتعة بسيادتها الكاملة على شؤونها الداخلية.

هل هناك أمثلة على دول تطبق فيها الفيدرالية؟

نعم، هناك العديد من الدول التي تعتمد النظام الفيدرالي بشكل ناجح، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والمانيا، والهند، وكندا. في هذه الدول، تسمح الفيدرالية بتنوع واسع في السياسات المحلية، وفي الوقت نفسه تحافظ على وحدة الدولة من خلال إطار دستوري يشمل جميع الأقاليم.

في ألمانيا مثلاً، تتمتع الولايات الفيدرالية بحكومات محلية قوية، لكن السياسة الخارجية والاقتصاد موحدان تحت إشراف الحكومة الفيدرالية.

هل يمكن أن نشهد في سوريا تطبيقًا لنظام الفيدرالية في المستقبل؟

بالتأكيد، في ضوء الوضع الراهن في سوريا، يمكن تصور أن الفيدرالية قد تكون جزءاً من الحل السياسي في المستقبل، خصوصاً إذا تم الاتفاق بين مختلف الأطراف على ضرورة تمثيل المكونات العرقية والثقافية بشكل عادل.

في مناطق شمال وشرق سوريا، تم بالفعل تبني نموذج حكم غير مركزي يشبه الفيدرالية، حيث مُنحت المناطق حكماً ذاتياً في بعض المجالات مثل التعليم، والصحة، والإدارة المحلية.

ولكن لتطبيق الفيدرالية بشكل كامل في سوريا، هناك العديد من التحديات السياسية التي يجب التغلب عليها، بما في ذلك التوصل إلى اتفاق بين الحكومة المركزية والمعارضة والمكونات المختلفة. فالفيدرالية تحتاج إلى توافق شامل بين جميع الأطراف على أساس دستوري، بالإضافة إلى رغبة حقيقية في بناء دولة موحدة مع احترام التنوع.

ما هو المقصود باللامركزية السياسية؟

اللامركزية السياسية هي توزيع السلطة السياسية من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية أو الإقليمية. والهدف من ذلك هو منح الأقاليم أو المناطق سلطة أكبر في اتخاذ القرارات التي تؤثر بشكل مباشر على حياتهم اليومية.

على سبيل المثال، يمكن للمناطق أن تتمتع بصلاحيات أوسع في تحديد أولويات التنمية المحلية، وفرض السياسات التي تلائم احتياجات سكانها. هذا النوع من اللامركزية يعزز مشاركة المواطنين في الحياة السياسية ويقوي قدرتهم على التأثير في القرارات المهمة.

وفي هذا السياق، تعمل اللامركزية على تقليل مركزية السلطة، وتساعد في تحسين الأداء الحكومي من خلال تخصيص المهام والموارد بما يتناسب مع احتياجات كل منطقة، كما يمكن أن تسهم في زيادة استجابة الحكومة لاحتياجات المواطنين المحلية.

هل تختلف اللامركزية السياسية عن اللامركزية الإدارية؟

نعم، هناك فرق واضح بين اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية. فاللامركزية السياسية تتعلق بتوزيع السلطة السياسية بين الحكومة المركزية والمحليات أو الأقاليم، بينما تتعلق اللامركزية الإدارية بتوزيع المهام الإدارية والخدمية مثل التعليم، والصحة، والإنشاءات العامة بين السلطات المركزية والمحلية.

وبعبارة أخرى، في اللامركزية السياسية، تُمنح السلطات المحلية القدرة على اتخاذ قرارات سياسية ذات طابع استراتيجي، بينما في اللامركزية الإدارية، تظل القرارات السياسية الكبرى في يد الحكومة المركزية، مع تفويض المهام التنفيذية إلى الإدارات المحلية.

كيف يمكن أن تسهم اللامركزية في تعزيز الديمقراطية؟

تعزز اللامركزية الديمقراطية من خلال تمكين المواطنين من التأثير في القرارات التي تمس حياتهم اليومية. فعندما تُمنح السلطات المحلية فرصة اتخاذ القرار، يتعزز مفهوم المشاركة السياسية، ويشعر المواطنون بارتباط أكبر بالعملية السياسية.

هذا النوع من المشاركة يساهم في تقوية أسس الديمقراطية، إذ يصبح الأفراد أكثر استعداداً للمشاركة في الانتخابات والنقاشات العامة، مما يؤدي في النهاية إلى حكومة أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع.

إضافة إلى ذلك، تساعد اللامركزية على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ضمان أن تتناسب القرارات مع الظروف المحلية، حيث يمكن لكل منطقة تحديد أولوياتها الخاصة بناءً على احتياجاتها، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

هل يمكن أن تؤدي اللامركزية إلى مشاكل أو تحديات؟

بالتأكيد، على الرغم من أن اللامركزية يمكن أن تعزز الديمقراطية، إلا أنها قد تواجه بعض التحديات. من بين هذه التحديات أن بعض المناطق قد لا تكون قادرة على توفير الموارد اللازمة أو تنظيم السياسات بشكل فعال، مما قد يؤدي إلى تفاوت في تقديم الخدمات العامة بين المناطق، خاصة إذا كانت بعض المناطق أكثر تطوراً من غيرها.

كما أن هناك خطراً من تصاعد النزاعات المحلية بسبب توزيع الموارد أو السلطة، مما قد يؤدي إلى حالة من الفوضى السياسية أو الاقتصادية، فضلاً عن مشاكل محتملة تتعلق بتنسيق السياسات بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية.

ما الذي تحتاجه سوريا لتطبيق نموذج اللامركزية بشكل ناجح؟

لتطبيق اللامركزية في سوريا بنجاح، يجب أولاً تطوير هياكل حكومية قوية وفعالة على المستوى المحلي، مع تدريب المسؤولين المحليين، وتوفير الدعم الفني والإداري للمجالس المحلية لضمان قدرتها على إدارة شؤونها.

ومن الضروري أيضاً وجود قوانين واضحة تحدد صلاحيات كل مستوى من مستويات الحكم، إلى جانب آليات تنسيق فعالة بين الحكومات المحلية والمركزية. علاوة على ذلك، يجب أن تتوافر رغبة حقيقية لدى جميع الأطراف في الحفاظ على وحدة الدولة، مع ضمان تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الموارد والخدمات.

هل الفيدرالية تعني دائماً المزيد من الحرية للمناطق؟

تمنح الفيدرالية المناطق حرية أكبر في إدارة شؤونها الداخلية، لكنها لا تعني حرية غير محدودة. فالمناطق تتمتع بصلاحيات واسعة في بعض المجالات مثل التعليم والصحة، إلا أن بعض القضايا تبقى خاضعة لإشراف الحكومة المركزية، إضافة إلى وجود قوانين دستورية تضمن وحدة الدولة، بحيث لا يمكن لأي إقليم اتخاذ قرارات تهدد هذه الوحدة.

كيف يتم اختيار الحكومات المحلية في نظام اللامركزية؟

في الأنظمة اللامركزية، يتم اختيار الحكومات المحلية من خلال انتخابات محلية مباشرة، حيث يقوم المواطنون في كل منطقة بانتخاب ممثليهم في المجالس المحلية. وفي بعض الحالات، قد يتم تعيين بعض المسؤولين المحليين من قبل الحكومة المركزية، لكن الغالبية العظمى من المناصب تكون منتخبة.

هل يمكن للمجتمع الدولي دعم عملية تطبيق الفيدرالية أو اللامركزية في سوريا؟

نعم، يمكن للمجتمع الدولي أن يلعب دوراً مهماً في دعم هذه العملية من خلال تقديم الدعم الفني والمالي، والمساهمة في بناء القدرات المحلية، وتوفير التدريب والإرشاد في مجالات الحكم المحلي، إضافة إلى دعم آليات المحاسبة والشفافية.

هل الفيدرالية تعني دائماً أكثر من مجرد تقسيم السلطة؟

الفيدرالية ليست مجرد تقسيم للسلطة بين المركز والمناطق، بل هي تنظيم سياسي يهدف إلى ضمان تمثيل جميع المكونات السياسية والاجتماعية بشكل عادل ضمن الدولة. ففي الأنظمة الفيدرالية، لا يقتصر الأمر على توزيع الصلاحيات، بل يشمل أيضاً تنظيم العلاقات بين السلطات المختلفة وفقًا لمبدأ التعاون والتشاور المتبادل.

كما تتطلب الفيدرالية وجود آليات ديمقراطية تسمح لكل منطقة بتقرير مصيرها في بعض القضايا المهمة، مثل التعليم، والثقافة، والاقتصاد المحلي، مع الحفاظ على وحدة الدولة في القضايا الكبرى كالدفاع والسياسة الخارجية. ولذلك، تمثل الفيدرالية ضماناً للحقوق الثقافية والاجتماعية للمجتمعات المختلفة داخل الدولة.

كيف يمكن للامركزية أن تساهم في معالجة قضايا الفساد؟

يمكن للامركزية أن تلعب دوراً مهماً في تقليل الفساد من خلال توزيع السلطة بطريقة تضمن رقابة أكبر من قبل المواطنين على الحكومات المحلية. ففي النظام اللامركزي، تكون السلطات المحلية أقرب إلى الناس، مما يعزز الشفافية والمساءلة.

ويستطيع المواطنون مراقبة قرارات المسؤولين المحليين في مجالات مثل الصحة، والتعليم، والإعمار بشكل أكثر فعالية، ما يقلل فرص الفساد الإداري. إضافة إلى ذلك، فإن استقلالية السلطات المحلية تعزز ضغط المجتمع المدني لمحاسبتها، مما يساعد على مكافحة الفساد بطريقة أكثر عملية وأقل تعقيداً من المركزية.

في الختام، ما هو رأيك في مستقبل الفيدرالية واللامركزية في سوريا؟

يتطلب المستقبل السياسي لسوريا دراسة دقيقة لمفاهيم الفيدرالية واللامركزية، والنظر في كيفية تطبيقها بما يتناسب مع الواقع السوري المتعدد الثقافات والإثنيات.

ورغم التحديات العديدة، فإن الفيدرالية واللامركزية يمكن أن تشكلا حلولاً فاعلة لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي. وفي حال تم تطبيقهما بنجاح، يمكن أن تسهما في توزيع أكثر عدلاً للموارد والفرص، وضمان تمثيل عادل لجميع المكونات.

غير أن ذلك يجب أن يتم ضمن إطار قانوني ودستوري يضمن الوحدة الوطنية ويحافظ على السيادة السورية. وبناءً على ذلك، تبقى فرص نجاح هذا النموذج قائمة، في حال تم التوصل إلى توافق بين جميع الأطراف، مع تحقيق توازن دقيق بين حقوق الأفراد وحاجة الدولة إلى الاستقرار والتطور.

قلّة أجور الممرضات في عيادات الأطباء والمخابر بدمشق...

عمل شاق مقابل دخل لا يكفي للحياة

دمشق/ مرجانة إسماعيل

حيث تزداد كلفة المعيشة يوماً بعد يوم في مدينة دمشق، تعمل مئات الممرضات في عيادات الأطباء الخاصة والمخابر الطبية في ظروف توصف بالصعبة، مقابل أجور متدنية لا تتناسب مع حجم المسؤوليات الملقاة على عاتقهن. هذه المشكلة، التي باتت حديثاً متكرراً في الأوساط الصحية، لا تنعكس فقط على الواقع المعيشي للممرضات، بل تمتد آثارها إلى جودة الخدمات الصحية المقدمة للمرضى، وإلى استقرار القطاع الطبي ككل.

في إحدى العيادات الداخلية بمنطقة البرامكة، تبدأ "رانيا"، وهي ممرضة في أوائل الثلاثينات، يومها منذ الصباح الباكر. تقوم بتنظيم دور المرضى، قياس الضغط والحرارة، تحضير الأدوات الطبية، مساعدة الطبيب أثناء الفحص، وأحياناً تهدئة المرضى الذين ينتظرون لساعات. تقول رانيا إن عملها لا يتوقف تقريباً طوال ساعات الدوام، ومع ذلك تتقاضى أجراً شهرياً بالكاد يغطي أجور المواصلات وبعض الاحتياجات الأساسية. تضيف بأسى أن شعورها بالتعب ليس جسدياً فقط، بل نفسياً أيضاً، خاصة عندما تقارن حجم الجهد المبذول بالدخل المحدود الذي تحصل عليه.

في مخبر تحاليل طبية بمنطقة المزة، تعمل "سلمى" كممرضة مخبر منذ أربع سنوات. تبدأ مهامها بسحب العينات من المرضى، مروراً بتجهيزها وتشغيل الأجهزة، وانتهاءً بمتابعة النتائج وتسليمها. تؤكد سلمى أن الخطأ في عملها غير مسموح، لأن أي نتيجة غير دقيقة قد تؤثر مباشرة على تشخيص المريض. ورغم هذه المسؤولية الكبيرة، تقول إن أجرها بقي ثابتاً تقريباً منذ بداية عملها، في وقت ارتفعت فيه أسعار الغذاء والإيجارات بشكل كبير. تشعر سلمى أن مهنتها لا تُقدّر ماديا رغم أهميتها.

وتشير ممرضات أخريات إلى أن العمل في العيادات الخاصة غالباً ما يكون خارج إطار عقود واضحة. "هند"، وهي ممرضة تعمل في عيادة نسائية بدمشق القديمة، تقول إن الاتفاق يكون شفهياً في معظم الأحيان، ولا يتضمن أي ضمانات تتعلق بساعات العمل أو الإجازات أو التعويضات. تضيف أن ساعات العمل قد تمتد أحياناً إلى المساء دون مقابل إضافي، وأن الاعتراض قد يعني خسارة الوظيفة بسهولة. هذا الواقع يجعل الكثير من الممرضات يشعرن بعدم الأمان الوظيفي، ويضعهن تحت ضغط دائم.

ولا يختلف الوضع كثيراً في المخابر الصغيرة المنتشرة في أحياء دمشق. فبحسب "نور"، وهي ممرضة شابة، فإن العمل في المخبر يتطلب دقة عالية والتزاماً صارماً بإجراءات السلامة، خاصة عند التعامل مع عينات الدم. ورغم المخاطر المحتملة، لا تحصل الممرضات في كثير من الأحيان على أي بدل خطر، ويُطلب منهن أداء مهام إضافية دون زيادة في الأجر. تقول نور إن هذا الوضع يدفع بعض زميلاتها إلى البحث عن عمل آخر، حتى لو كان خارج المجال الصحي.

الأثر الاجتماعي لقلة الأجور يبدو واضحاً في حياة الممرضات اليومية. كثيرات منهن يضطررن للعمل في أكثر من مكان لتأمين دخل يكفي للمعيشة، ما ينعكس إرهاقاً دائماً وتراجعاً في القدرة على التركيز. "ميساء"، وهي ممرضة تعمل صباحاً في عيادة أطفال ومساءً في مخبر، تقول إن يومها يمتد لأكثر من اثنتي عشرة ساعة، وإنها بالكاد تجد وقتاً للراحة. تؤكد أن هذا الضغط المستمر يؤثر على صحتها، لكنها لا ترى بديلاً في ظل انخفاض الأجور.

من جهة أخرى، يرى بعض الأطباء أن المشكلة حقيقية، لكنهم يعزونها أحياناً إلى الظروف الاقتصادية العامة. أحد الأطباء في منطقة المالكي، فضّل عدم ذكر اسمه، قال إن العيادات نفسها تعاني من ارتفاع التكاليف، لكن ذلك لا ينفي ضرورة إيجاد حلول أكثر عدلاً للممرضات، لأن استقرار الكادر التمريضي ينعكس إيجاباً على العمل الطبي ككل.

قلّة أجور الممرضات في دمشق لا تُعد مجرد مسألة مالية، بل قضية تمس كرامة المهنة واستدامتها. فالممرضة ليست عاملاً مساعداً فحسب، بل شريك أساسي في العملية العلاجية. تجاهل هذا الدور، واستمرار الأجور المتدنية، يدفع الكثيرات إلى التفكير بترك المهنة أو البحث عن فرص خارج البلاد، ما يهدد بفراغ تدريجي في هذا القطاع الحيوي.

وتبدو الحاجة ملحّة لإعادة النظر في واقع أجور الممرضات في عيادات دمشق ومخابرها، بما يضمن لهن حياة كريمة واستقراراً مهنياً. فالنهوض بالقطاع الصحي لا يكتمل دون إنصاف من يقفون في الصفوف الأولى، يعملون بصمت، ويقدّمون جهداً يومياً كبيراً مقابل أجر لا يزال بعيداً عن الحد الأدنى للعيش الكريم.

ضعف الرياضة النسائية في درعا بين القيود الاجتماعية وغياب الدعم

درعا/ رجاء مختار

تعاني الرياضة النسائية في محافظة درعا من ضعف واضح ومتراكم جعلها بعيدة عن أي تطور حقيقي يمكن أن يوازي طموحات الفتيات أو يلبي احتياجاتهن البدنية والاجتماعية.

هذا الضعف لا يرتبط بعامل واحد فقط، بل هو نتيجة تداخل ظروف اقتصادية صعبة، ونقص في البنية التحتية الرياضية، إضافة إلى قيود اجتماعية وثقافية لا تزال تنظر إلى ممارسة المرأة للرياضة بعين التحفظ أو الرفض أحياناً. وبين الرغبة الفردية والإمكانات المحدودة، تقف الرياضة النسائية في درعا عند مفترق طرق لا يبدو أنه سيتغير قريباً دون تدخل جدي.

الرياضة النسائية في درعا لم تكن يوماً أولوية، حتى في الفترات التي سبقت الحرب، لكنها اليوم تعيش حالة شبه شلل. فمعظم الأندية الرياضية تركز على الفرق الرجالية، بينما تغيب الفرق النسائية أو تقتصر على نشاطات موسمية وغير منتظمة.

لا توجد برامج تدريب مستمرة، ولا خطط واضحة لاكتشاف المواهب أو تطويرها، كما أن البطولات المحلية الخاصة بالفتيات تكاد تكون معدومة، ما يحرم اللاعبات من فرص المنافسة والاحتكاك واكتساب الخبرة.

سارة، شابة في أواخر العشرينات من عمرها، كانت تحلم بأن تصبح لاعبة كرة قدم منذ سنوات دراستها الإعدادية. تقول سارة: «كنت ألعب مع إخوتي في الحي، وكنت أفضلهم أحياناً، لكن عندما كبرت لم أجد أي مكان أستطيع أن أتابع فيه هذا الشغف. لا يوجد فريق نسائي حقيقي، ولا ملعب مخصص، وحتى فكرة التدريب كانت تُقابل بالاستغراب».

تضيف سارة أن الحلم الذي بدا بسيطاً تحوّل مع الوقت إلى ذكرى مؤلمة، بعدما أدركت أن البيئة المحيطة لا تشجّع الفتيات على الاستمرار في الرياضة.

ولا يقل الضغط الاجتماعي تأثيراً عن غياب الدعم الرسمي. فالكثير من الفتيات يواجهن اعتراضاً من العائلة أو المجتمع عند إبداء رغبتهن في ممارسة الرياضة، خاصة الألعاب الجماعية التي تتطلب ظهوراً علنياً وتدريباً منتظماً. ريما، وهي فتاة من ريف درعا، تروي تجربتها قائلة: «عندما طلبت من أهلي أن أسجّل في نادٍ رياضي، واجهت رفضاً قاطعاً. كانوا يخشون كلام الناس أكثر من أي شيء آخر.

واعتبروا أن الرياضة قد تؤثر على سمعتي أو مستقبلي». هذا النوع من الخوف الاجتماعي يجعل الكثير من الفتيات يتراجعن عن أحلامهن قبل أن تبدأ.

من ناحية أخرى، يشكّل نقص المنشآت الرياضية عقبة كبيرة أمام تطور الرياضة النسائية. الملاعب الموجودة في درعا غالباً ما تكون متهالكة أو غير مجهزة، كما أنها مخصصة في معظم الأوقات للفرق الرجالية. الصالات الرياضية شبه معدومة، وإن وُجدت فهي تفتقر إلى الخصوصية والتجهيزات المناسبة للفتيات. هذا الواقع يدفع بعض الشابات إلى ممارسة الرياضة بشكل فردي في المنازل أو في أوقات مبكرة جداً من الصباح لتجنب الاحتكاك أو الانتقاد.

أسماء، طالبة جامعية تبلغ من العمر ٢١ عاماً، كانت تحب كرة السلة وتحاول التدرب مع مجموعة من صديقاتها في ملعب مدرسي قديم. تقول: «كنا نجتمع مرتين في الأسبوع، لكن لم يكن هناك مدرب أو برنامج واضح. كنا نلعب فقط لأننا نحب اللعبة. مع الوقت شعرنا بالإحباط، لأننا لم نرَ أي تطور أو فرصة للمشاركة في بطولات، فتوقفنا». تجربة أسماء تعكس واقعاً شائعاً تعيشه الكثير من الفتيات اللواتي يفقدن الحماس بسبب غياب التوجيه والاستمرارية.

ورغم الصورة القاتمة، تظهر بين الحين والآخر مبادرات فردية تعكس إصرار بعض النساء على كسر هذا الجمود. ريم، شابة في منتصف العشرينات، قررت أن تبدأ بممارسة الجري للحفاظ على صحتها النفسية والجسدية. تقول ريم: «بدأت بالجري وحدي، ثم انضمت إليّ صديقتان، وبعد فترة أصبحنا مجموعة صغيرة من الفتيات. لم يكن لدينا مدرب أو دعم، لكننا شعرنا أن الرياضة تمنحنا طاقة إيجابية». ومع مرور الوقت، شاركت هذه المجموعة في فعاليات بسيطة نظمتها مبادرات شبابية، ما أعطاهن شعوراً بالإنجاز والانتماء.

غياب التغطية الإعلامية يشكل عاملاً إضافياً في إضعاف الرياضة النسائية. فحتى النشاطات المحدودة التي تُقام لا تحظى بالاهتمام الكافي، ولا يتم تسليط الضوء على قصص الفتيات أو إنجازاتهن. هذا التهميش الإعلامي يعمّق الشعور بأن الرياضة النسائية أمر ثانوي، ولا يستحق الاستثمار أو المتابعة، سواء من قبل الجهات الرسمية أو المجتمع.

خبراء اجتماعيون يرون أن ضعف الرياضة النسائية في درعا لا يمكن فصله عن واقع المرأة عموماً. فالرياضة ليست مجرد نشاط ترفيهي، بل وسيلة لبناء الثقة بالنفس، وتعزيز الصحة، وخلق مساحة آمنة للتعبير والمشاركة. ويؤكد هؤلاء أن دعم الرياضة النسائية يسهم في تمكين المرأة اجتماعياً ونفسياً، ويعكس صورة أكثر توازناً للمجتمع ككل.

تحسين واقع الرياضة النسائية في درعا يتطلب خطوات عملية تبدأ بتوفير بيئة آمنة ومناسبة للفتيات، تشمل ملاعب مجهزة، ومدربات مؤهلات، وبرامج تدريب منتظمة. كما يحتاج إلى حملات توعية تستهدف العائلات والمجتمع لتغيير النظرة السلبية تجاه ممارسة المرأة للرياضة. إضافة إلى ذلك، فإن تشجيع الإعلام المحلي على تغطية النشاطات النسائية يمكن أن يلعب دوراً مهماً في كسر الصورة النمطية السائدة.

ويعكس ضعف الرياضة النسائية في درعا حجم التحديات التي تواجه الفتيات في سعيهن لتحقيق ذواتهن خارج الأطر التقليدية. وبين أحلام مؤجلة وواقع صعب، تبقى الرياضة بالنسبة لكثير من النساء مساحة مفقودة كان يمكن أن تكون باباً للصحة، والثقة، والأمل. إن منح الفتيات فرصة حقيقية لممارسة الرياضة ليس ترفاً، بل حقاً أساسياً وخطوة ضرورية نحو مجتمع أكثر عدالة وتوازناً.

تدمر تستعيد نبضها... عودة مظاهر الحياة إلى المدينة الخارجة من قلب التاريخ والجراح

تقرير/ بسام الحمد

بعد سنوات طويلة ارتبط فيها اسم تدمر بالخراب والدمار والصور القاسية للحرب، بدأت المدينة الأثرية الواقعة في قلب البادية السورية تستعيد تدريجياً ملامح الحياة اليومية، في مشهد يختلط فيه ثقل التاريخ بإرادة الحاضر، ويجسد قدرة الإنسان على التمسك بأرضه رغم كل الصعاب. لم تعد تدمر اليوم مجرد صرح أثري يقصده السياح والباحثون، بل أصبحت مدينة تعيد اكتشاف نفسها ببطء، مدينة تنبض بأصوات الأطفال، وحركة الأسواق، وخيوط الشمس التي تتسلل بين أعمدة معابدها الرومانية، وكأن التاريخ نفسه يشهد على قدرة سكانها على الصمود وإعادة البناء.

شوارع تدمر، التي كانت شبه خالية قبل أشهر، تشهد اليوم حركة خجولة لكنها واضحة، حيث يعيد الأهالي فتح أبواب محالهم الصغيرة، وتنفض البيوت غبار الإهمال لتصبح مساحات للقاء اليومي والجوار، بينما تعود أصوات الأطفال لتملأ الأزقة الضيقة، في مؤشر واضح على أن المدينة بدأت تدريجياً تستعيد حيويتها. في حي قريب من السوق القديم، يقف "أبو محمد"، رجل في أواخر الخمسينات، أمام دكانه الذي أعاد افتتاحه بعد سنوات من الغياب القسري. يتحدث عن شعوره عند فتح الباب لأول مرة، قائلاً إن الفرح والخوف اجتمعا في قلبه، فالفرح لأنه أعاد الحياة إلى مكان ورثه عن والده، والخوف لأن ذاكرة النزوح والدمار ما تزال حاضرة، لا تفارق أركان المدينة ولا تفاصيل حياته. يشير إلى أن الزبائن ليسوا كثيرين بعد، لكن مجرد مرور الناس وتبادل التحية يعيد إليه إحساساً بالانتماء والوجود، وهو شعور كان غائباً سنوات طويلة.

العودة إلى تدمر لم تكن سهلة على كثير من السكان. "هبة"، معلمة شابة عادت مع عائلتها قبل أشهر قليلة بعد سنوات من العيش خارج المدينة، تصف دهشتها عند رؤية المدرسة التي درست فيها سابقاً وقد أعيد ترميمها وتجهيزها لاستقبال الطلاب. تقول إن العودة لم تكن مجرد استقرار مكاني، بل استعادة لهوية شعرت بأنها معلقة في غيابها عن المدينة، وتضيف أن أول يوم دراسي كان مليئاً بالمشاعر المتناقضة، حيث جلس الأطفال على مقاعد قديمة أُصلحت بجهود بسيطة، لكن الحماس كان واضحاً في أعينهم، وفي صمودهم رغم صعوبة السنوات الماضية.

في السوق، بدأت الحياة تعود شيئاً فشيئاً، حيث يقوم بائع الخضار "سالم" بترتيب بضاعته بعناية، ويؤكد أن عدد الزبائن يزداد أسبوعاً بعد أسبوع، وأن وجود سوق عامل أساسي لإعادة إحساس الاستقرار للأهالي. رغم أن الكميات محدودة والأسعار متقلبة، إلا أن النشاط الاقتصادي البسيط يشكل دورة حياة ضرورية للمدينة، خاصة أن بعض العائلات تعتمد على الزراعة البسيطة أو تربية المواشي، ما يخلق شبكة اقتصادية محلية صغيرة لكنها حيوية. كما أن فتح المحلات والمطاعم والمقاهي، حتى بشكل جزئي، أعاد للمدينة أجواء طبيعية من التواصل الاجتماعي، وهو ما يعد مؤشراً مهماً على قدرة الناس على مواجهة الظروف الصعبة والبدء بمرحلة جديدة من الحياة.

تدمر، المعروفة عالميًا بآثارها العريقة مثل معبد بعل شمين والقوس الروماني، لم تعد اليوم مجرد موقع تاريخي صامت. بالقرب من الأعمدة الحجرية والمواقع الأثرية، يمكن رؤية عمال ينظفون الطرقات، ومجموعات صغيرة من الزوار المحليين يلتقطون الصور، في محاولة لإعادة ربط المدينة بتاريخها العريق، بعيداً عن صور الدمار، كجزء من حياة مستمرة. "ليث"، شاب يعمل كدليل محلي بشكل تطوعي، يقول إنه يشعر بمسؤولية كبيرة تجاه تعريف الجيل الجديد بتاريخ مدينته، مؤكداً أن مهمة الدليل اليوم تتجاوز مجرد السياحة، لتشمل نقل شعور الانتماء وإعادة الاعتبار للهوية المحلية، بعيداً عن المأساة والصور المتداولة في الإعلام الدولي.

من اللافت في عودة الحياة إلى تدمر اعتمادها على مبادرات الأهالي أنفسهم، حيث لعبت الجهود الفردية والجماعية دوراً محورياً في إعادة ترميم البيوت وإصلاح الطرقات وتنظيف الأحياء. "أم أحمد"، امرأة ستينية، تروي كيف تعاونت نساء الحي لإعادة تأهيل منازل بعضهن، وتقاسم الأدوات والطعام، مضيفة أن التضامن الاجتماعي ساعد على تجاوز شعور الوحدة والعزلة الذي رافق العودة الأولى. كما لعبت الروابط العائلية والجوارية دوراً أساسياً في إعادة الحياة للأحياء، فالأهالي لم يكتفوا بالعودة إلى منازلهم، بل سعوا إلى إعادة الحياة الاجتماعية التي تربط المدينة بعضوها بجوارها.

الخدمات ما تزال محدودة، وهذا ما يعترف به الجميع، فالكهرباء لا تصل بانتظام، والمياه تتطلب إدارة دقيقة، بينما شبكة الاتصالات لا تزال جزئية، لكن الأهالي يتعاملون مع هذه التحديات بصبر ملحوظ، معتبرين أن مجرد العيش في مدينتهم أفضل من البقاء بعيداً عنها. بالنسبة لهم، العودة ليست مجرد مسألة مادية أو خدماتية، بل مسألة وجودية، تتعلق بالارتباط بالأرض، وبالاستمرار في كتابة فصل جديد من حياتهم، على الرغم من كل ما مرّت به المدينة.

مع غروب الشمس، تتغير ملامح المدينة مرة أخرى، حيث تبدأ بعض المقاهي الشعبية في استقبال الزبائن، ويجلس الرجال لتبادل الحديث عن العمل والعودة، بينما يلعب الأطفال في الأزقة القريبة. هذه المشاهد البسيطة، التي قد تبدو عادية في مدن أخرى، تحمل في تدمر دلالة عميقة على عودة الحياة إلى مكان كاد أن يتحول إلى مدينة مهجورة. كما يمكن سماع أصوات الموسيقى الشعبية التي تعود تدريجياً إلى الفضاء العام، سواء من المنازل أو المقاهي، كأنها إشارة رمزية إلى أن المدينة تحاول أن تعيد إيقاعها اليومي بعد سنوات من الصمت القسري.

عودة مظاهر الحياة إلى تدمر لا تعني أن الجراح قد التأمت بالكامل، ولا أن الطريق أصبح سهلاً، لكنها تشير بوضوح إلى مرحلة جديدة عنوانها التمسك بالحياة رغم كل ما مرّ، واستعادة الروابط الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. المدينة التي عرفت مجداً تاريخياً قديماً، ثم الألم في السنوات الأخيرة، تحاول اليوم أن تكتب فصلاً مختلفاً، يقوم على العمل اليومي، والصبر، وإعادة بناء الثقة بين الإنسان ومكانه. وفي هذا الفصل الجديد، لم تعد تدمر مجرد رمز أثري، بل أصبحت مدينة حية تتنفس من جديد بأهلها وحكاياتهم الصغيرة، التي تصنع المعنى الحقيقي للعودة، وتجسد قدرة الإنسان على مقاومة الدمار والمضي قدماً نحو الحياة.

المسرح السوري... قرن من الإبداع والتأثير الثقافي

يعتبر المسرح السوري من أهم وأقدم التجارب المسرحية في العالم العربي، فقد شكل على مدار أكثر من قرن منصة للتعبير الفني والتفاعل مع الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي في سوريا والمنطقة. بدأ المسرح السوري بالظهور في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، متأثرًا بالمسرح العربي في مصر ولبنان، وبالاتصال مع الثقافات الأوروبية من خلال المدارس الفرنسية والإنجليزية في دمشق وحلب، وكان في البداية مجرد نشاطات مدرسية ودينية يقدمها الطلاب والمعلمون في المدارس والكنائس والمساجد، حيث كانت العروض بسيطة وتقتصر على التمثيل والغناء والموسيقى، إلا أنها وضعت الأساس لتطور المسرح لاحقًا. في هذه المرحلة المبكرة ظهر عدد من الرواد الذين أسهموا في صياغة لغة مسرحية أولية، من بينهم حافظ إبراهيم السوري وحسن كامل الصباحي، الذين كتبوا أولى المسرحيات التي تناولت موضوعات اجتماعية ووطنية، وعكست هموم المجتمع واهتماماته بالتعليم والهوية الوطنية، كما بدأت الفرق المسرحية الصغيرة في الأحياء تقدم عروضها للجمهور المحلي، ما مهد لتشكل جمهور مسرحي واهتمام ثقافي متزايد.

مع بداية العشرينيات، وتحت الانتداب الفرنسي، شهد المسرح السوري ولادة مرحلة جديدة مع تأسيس فرق مسرحية احترافية في دمشق وحلب وحمص، من أبرزها فرقة دمشق المسرحية، حيث بدأت المسرحيات تتناول موضوعات الحرية والوطنية ومقاومة الاستعمار، كما بدأت المسرحيات تحمل رسائل اجتماعية سياسية واضحة. في هذه المرحلة برزت أسماء مثل أحمد جلال وحسن عبد العظيم، الذين ركزوا على تطوير النص المسرحي وإدخال عناصر التجريب في العروض، وبدأت المسرحيات السورية تتشكل كلغة فنية متكاملة تشمل النص والتمثيل والإخراج والديكور والموسيقى، ما أعطى المسرح السوري هويته المستقلة والمميزة.

شهدت الخمسينيات حتى الثمانينيات ازدهارًا ملحوظًا للمسرح السوري الحديث، وخاصة مع تأسيس المسرح القومي السوري في دمشق، الذي أصبح مؤسسة وطنية تدعم الإنتاج المسرحي وتوفر مسرحيات متكاملة للعرض، وقد أتاح هذا المسرح الفرصة لعدد كبير من الكتاب والممثلين والمخرجين للتجربة والابتكار. من أبرز رواد هذه المرحلة الفنان دريد لحام، الذي جمع بين التمثيل والإنتاج المسرحي، وقدم مسرحيات كوميدية سياسية واجتماعية مثل «صح النوم»، والتي انتقدت الروتين الإداري والفساد بأسلوب ساخر محبوب لدى الجمهور. كما برز الكاتب والمسرحي محمد الماغوط بأسلوبه الساخر والنقد الاجتماعي العميق، من خلال أعمال خالدة مثل «الساعة الخامسة مساءً»، التي تناولت أزمة الإنسان في المجتمع الحديث والاغتراب النفسي للإنسان العربي. إلى جانب ذلك، ساهمت مخرجات مثل سناء محمود في تطوير المسرح النسوي السوري وإبراز قضايا المرأة في نصوص مسرحية تحمل بعدًا اجتماعيًا وسياسيًا واضحًا.

تميزت المسرحيات السورية في هذه الفترة بتناولها موضوعات محلية وعربية شاملة، تراوحت بين الكوميديا الرمزية والدراما الاجتماعية، كما شهدت هذه المرحلة ظهور موسيقيين وملحنين مثل رياض العثمان وعز الدين علاء الدين الذين أضافوا الموسيقى التصويرية كعنصر أساسي في إثراء العروض المسرحية. وفي الوقت نفسه، ساهمت المسرحيات التي تناولت التاريخ والتراث الشعبي في بناء وعي ثقافي لدى الجمهور، فمثلًا مسرحية «خارج السرب» سلطت الضوء على قضايا الهجرة والاغتراب والبحث عن الهوية، بينما قدمت مسرحيات أخرى قصصًا عن التراث السوري مثل الحكايات الشعبية والبطولات التاريخية.

مع بداية الثمانينيات وحتى اليوم، واجه المسرح السوري تحديات كبيرة بسبب الحروب والصراعات التي أثرت على البنية التحتية للفرق المسرحية والمسارح التقليدية، إلا أن هذه الفترة أظهرت قدرة المسرح السوري على الصمود والتجدد من خلال فرق مستقلة وعروض جريئة وجديدة على منصات متعددة تشمل المهرجانات الدولية، والعروض المسرحية الشبابية، والتجارب المسرحية التفاعلية على الإنترنت، ما ساعد على استمرار التواصل مع الجمهور والمحافظة على روح التجربة المسرحية السورية. خلال هذه الفترة برزت مهرجانات مثل مهرجان دمشق المسرحي الدولي ومهرجان المسرح الشبابي السوري، اللذين أصبحا منصة لتقديم تجارب جديدة واستقطاب عروض عربية وعالمية، مما أسهم في إبراز المسرح السوري على الخارطة الثقافية الدولية.

يظل المسرح السوري حتى اليوم مرآة المجتمع، يعكس هموم الناس وأحلامهم وتطلعاتهم، ويؤدي دورًا مهمًا في نشر الثقافة الوطنية وتعزيز الوعي الاجتماعي والسياسي. فقد أصبح المسرح مساحة لتجربة فنون جديدة مثل المسرح الرمزي والمسرح التجريبي والمسرح الشبابي، كما ساهم في صقل مواهب فنية أصبحت لاحقًا رموزًا في السينما والتلفزيون العربي، وهو ما جعل من المسرح السوري تجربة متكاملة تجمع بين النص والتمثيل والإخراج والإبداع الفني المتجدد. وعلى الرغم من كل التحديات، يبقى المسرح السوري حيًا نابضًا بالإبداع، يعكس روح المجتمع السوري في أحلك الظروف وأجمل لحظاته، ويؤكد أن الفن قادر على مقاومة الزمن والمحن، وأن المسرح سيظل منصة أساسية للتعبير عن الهوية الثقافية السورية والإسهام في الحوار الفني العربي والدولي.

المطبخ السوري... تاريخ يُطهى على نار الهوية

سوريا، بلد الحضارات العريقة، ومهد العديد من الثقافات الإنسانية التي تركت بصماتها على تاريخ البشرية، ليست مجرد فضاء جغرافي ممتد بين البحر والبادية، أو بين الجبال والسهول. بل هي لوحة نابضة بالنكهات والتقاليد الغذائية، يمتزج فيها التاريخ بالهوية، وتروي المائدة السورية حكايات المدن والقرى، والشعوب التي سكنت هذه الأرض منذ الاف السنين. إن المطبخ السوري ليس مجرد طعام يُقدّم، بل هو سجل حي للهوية الثقافية والتاريخية، يعكس أسلوب حياة السوريين، وتقاليد الضيافة، وثراء الموارد الطبيعية التي تمكّن من ابتكار أطباق فريدة تجمع بين الطعم، والقيمة الغذائية، والجمال البصري.

من الساحل إلى البادية، ومن دمشق القديمة إلى حلب العريقة، ومن سهول الجزيرة إلى جنوب حوران، نجد لكل منطقة طبقها الخاص ومذاقها المميز، يعكس التنوع الجغرافي والثقافي الذي تمتاز به سوريا. لكل مدينة قصتها في الطهي، ولكل قرية أسرارها في تحضير أطباقها التقليدية التي تنتقل من جيل إلى جيل، محافظةً على الهوية السورية الأصيلة.

دمشق: قلب الشام وتجسيد التراث

دمشق، العريقة بتاريخها العميق وأزقتها التي تحتفظ برائحة الزمن، تعتبر مهد المطبخ السوري الكلاسيكي. في دمشق، يمتزج الطهي بالثقافة، والطعام بالهوية. يتميز مطبخ العاصمة بالبساطة والغنى معًا، ويعتمد على المكونات المحلية الطازجة مثل البرغل، العدس، الحمص، اللحوم الطازجة، الأعشاب المحلية، والزيوت النباتية التقليدية.

الأطباق الدمشقية التقليدية

الفتة الشامية: من أبرز أطباق دمشق، تتكون من خبز مبلل بالمرق، ويضاف إليه العدس أو الحمص، ويزين بالسمن والمكسرات. تعتبر وجبة الفتة رمزًا للوفرة والكرم الدمشقي، وتقدّم في المناسبات الاجتماعية الكبيرة، حيث يجتمع العائلة والأصدقاء حول المائدة لتناول وجبة متكاملة.

اليالنجي واليابراق: ورق العنب المحشو بالأرز واللحم أو الخضار، يحضر عادةً في الولائم والمناسبات، ويعبّر عن فن التغليف والطهي التقليدي.

المشاوي وصفيحة اللحم: تمثل الطبخ الشعبي الدمشقي، حيث يجتمع السكان المحليون حول النار، ويعكس هذا التقليد روح الجوار والتواصل الاجتماعي.

المزة الدمشقية: الحمص، التبولة، الفتوش، والبابا غنوج، مقدمة على الطاولة قبل الطبق الرئيسي، لتشجيع ثقافة المشاركة.

الحلويات الشامية: البرازق، القطايف، البقلاوة، المهلبية، التي تُحضّر في الأعياد والمناسبات الخاصة، وتعكس الذوق الرفيع والموروث العائلي.

أطباق دمشق المتنوعة

إلى جانب هذه الأطباق، تضم دمشق مجموعة واسعة من الوصفات المعروفة مثل: الأوزي، البسمشكات، داود باشا، الكبة اللبنية، القباوات والسجقات. كل طبق يروي قصة تاريخية، ويظهر التنوع الثقافي والابتكار المحلي في فن الطهي. يُلاحظ أن كل طبق دمشقي يتم تحضيره وفق أساليب متوارثة منذ قرون، مع الحفاظ على نكهة المكونات الطازجة وتوازن التوابل التقليدية.

التقاليد الرمزية

في دمشق، تعتبر الوجبات الجماعية جزءًا من الحياة اليومية، خاصة خلال الأعياد والمناسبات الدينية مثل عيد الفطر وعيد الأضحى، حيث يتم إعداد أطباق ضخمة للعائلة والجيران، ويُعد الطعام وسيلة لتعزيز الروابط الأسرية والاجتماعية. إن هذه التقاليد تعكس عمق الثقافة الدمشقية في المحافظة على إرث الطهي والكرم، وتجعل من المائدة السورية تجربة ثقافية حقيقية لا تقتصر على الغذاء وحده.

حلب: مدينة الكبة والبهارات

شمال سوريا، تقع حلب، المدينة العريقة التي اشتهرت منذ القدم بمهاراتها في الطهي وفنون الكبة واللحوم والبهارات. يعود سبب هذا التنوع إلى موقع المدينة التجاري القديم على طرق الحرير والتبادل الثقافي بين الشرق والغرب، ما جعل من حلب ملتقى للثقافات والمنتجات المختلفة.

أبرز الأطباق الحليبيّة

الكبة الحليبيّة: تقدم بأشكال متعددة؛ المقلية، المشوية، النيئة، وهي رمز للإبداع الفني في الطهي الحلبي.

المُحمّرة: معجون الفلفل الأحمر والجوز، يُستخدم كمقبلات أو صوص، يعكس مهارة الدمج بين الطعم الحار والحلو.

كبة السفرجلية: طبق يجمع بين الحموضة والحلاوة بفضل السفرجل والرمان، ويقدم غالبًا في المناسبات الرسمية والولائم.

اللحم بعجين والمعجنات: جزء من الحياة اليومية، تعكس التوازن بين الطعم والقيمة الغذائية.

المقدوس: باذنجان محشو بالجوز والفلفل الأحمر والمخلل بزيت الزيتون.

الشنكليش: جبن متخمّر مع الطماطم والبصل وزيت الزيتون.

أطباق أخرى: الحويش، برغل بالحمص، الهندباء بالزيت، هريسة الدجاج، الكبيبات، كبة المسيلوقة، الزحالبط، الطحيلات، المرشوشة، الشوافة بالبرغل.

استخدام الأعشاب البحرية والتوابل المعتدلة يعطي نكهة المتوسط للأطباق الساحلية.

الجزيرة والشرق: غنى الزراعة وأطباق البادية

في الحسكة، الرقة ودير الزور، تنتشر سهول القمح والشعير، بينما يسيطر البدو في مناطق البادية:

المقلوبة، الأطباق البدوية (المشاوي، المرق)، البُرّيّة، المقادات مثل البامية والفول.

أطباق متنوعة أخرى: الثريد، الطوّاية، الحميسة، الكبيس، المحاويس، المنسف، القبر غاية.

هذه الأطباق تعكس قدرة السكان على التكيف مع البيئة وتحويل الموارد البسيطة إلى مأكولات غنية ولذيذة.

صلصة اللبن، تُظهر مهارة الطهي الريفي.

الأطباق النباتية والفطائر الموسمية: تستخدم المنتجات المحلية مثل السبانخ والجبن.

الحلويات: المعمول والبرازق بالعسل والمكسرات.

أطباق أخرى مثل المغطوطة، الحلاوة الحمصية، السمسمية، الخبزية.

الروابط الأسرية

في حمص وحماة، يعتمد المطبخ على مشاركة الأسرة في إعداد الطعام، وهو نشاط اجتماعي يرسخ الترابط بين أفراد المجتمع ويعلّم الأطفال تقنيات الطبخ التقليدية.

الساحل السوري: عطر البحر ووفرة الزيتون

على الساحل السوري، في مدن مثل اللاذقية، طرطوس وبانياس، تأثر المطبخ بالبحر الأبيض المتوسط.

الأسماك الطازجة والمأكولات البحرية: مشوية أو مطهوة مع توابل محلية.

المقدوس: باذنجان محشو بالجوز والفلفل الأحمر والمخلل بزيت الزيتون.

الشنكليش: جبن متخمّر مع الطماطم والبصل وزيت الزيتون.

أطباق أخرى: الحويش، برغل بالحمص، الهندباء بالزيت، هريسة الدجاج، الكبيبات، كبة المسيلوقة، الزحالبط، الطحيلات، المرشوشة، الشوافة بالبرغل.

استخدام الأعشاب البحرية والتوابل المعتدلة يعطي نكهة المتوسط للأطباق الساحلية.

الجزيرة والشرق: غنى الزراعة وأطباق البادية

في الحسكة، الرقة ودير الزور، تنتشر سهول القمح والشعير، بينما يسيطر البدو في مناطق البادية:

المقلوبة، الأطباق البدوية (المشاوي، المرق)، البُرّيّة، المقادات مثل البامية والفول.

أطباق متنوعة أخرى: الثريد، الطوّاية، الحميسة، الكبيس، المحاويس، المنسف، القبر غاية.

هذه الأطباق تعكس قدرة السكان على التكيف مع البيئة وتحويل الموارد البسيطة إلى مأكولات غنية ولذيذة.

الجنوب: السويداء ودرعا والقنيطرة – تقاليد الضيافة والكرم البدوي

الجنوب يجمع بين التراث الزراعي والبدوي:

المنسف والبدارية: أطباق اللحوم التقليدية.

المشاوي والمرق: مركز الولائم.

الحلويات البدوية: خبز القالب، المرشم، كنافة البدو، تقدم مع القهوة العربية.

أطباق أخرى: المليحي، المجدرة، الشيشبرك، المقطّعة، الهفيت، اللزاقيات.

الحلويات والمقادّات: الهوية في التفاصيل

المقادّات: الفتوش، التبولة، الحمص، البابا غنوج، الفلافل، اللبنة.

الحلويات: البقلاوة، الكنافة، المعمول، حلاوة الجبن، البرازق.

هذه الأطباق جزء من الموروث الثقافي السوري المرتبط بالأعياد والمناسبات، وتعكس الطابع الاجتماعي والطهوي للشعب السوري.

المطبخ السوري: تقاليد وابتكار

المطبخ السوري يعكس تجربة ثقافية معقدة ومتعددة الأبعاد، متأثرة بالثقافات العربية، التركية، اليونانية، والفارسية، ويستمر في الابتكار الحديث:

استخدام المكونات الحديثة والصحية والعضوية.

مزج الأساليب التقليدية مع تقنيات البخار والفرن الحديث.

ابتكار أطباق جديدة بلمسات عالمية.

الحفاظ على الروابط الاجتماعية والعائلية عبر الطعام.

المستقبل والتحديات

تحديات المطبخ السوري تشمل:

توافر المكونات التقليدية وارتفاع الأسعار.

الظروف السياسية والاقتصادية.

لكن الفرص كبيرة:

دعم الزراعة المستدامة.

الحفاظ على التراث الطهوي.

نشر الثقافة الطهوية عبر مطاعم السوريين في الخارج.

أزمة اليمن القديمة المتجددة.. أحداث متسارعة.. ومصير ضبابي

لطفي توفيق

كشفت أحداث الأشهر الأخيرة في اليمن مجموعة من الأزمات التي تعصف فيه، من بينها أزمة التنسيق بين القوى الفاعلة على الساحة اليمنية، إذ شهدت مناطق استراتيجية في البلاد توتراً بين قوى عربية بفترض أن هدفها الحفاظ على وحدة الأراضي اليمنية، وتبعتها تصريحات متناقضة واستفزازية، وإلغاء اتفاقيات قائمة بإجراءات أحادية الجانب.

ومنها أزمة تضارب بين مصالح الحكومة اليمنية التي تدعمها الرياض، ومصالح الحوثيين الذين تدعمهم طهران، والمجلس الانتقالي الجنوبي الذي تدعمه أبوظبي.

ولم يعد اليمن مجرد ساحة اشتباكات محلية فقط، بل تحوّل إلى مختبر يكشف التفاوت بين قرار يعتمد على الفكر المؤسسي والقراءة المعمقة، واخر يرتبط بحسابات سياسية تحولت إلى قرارات يغلب عليها الطابع المصلحي لهذا الطرف أو ذاك، وظهرت مراكز نفوذ متعددة في اليمن الذي تحول إلى ساحة تتنازع فيها الفصائل المحلية بدعم خارجي متباين حسب تباين مصالح القوى الفاعلة على أرضه، فتآكلت الدولة واقتربت مؤسساتها من حافة الانهيار.

ورغم دعوة دول خليجية إلى خفض التصعيد في اليمن والعودة إلى الحوار، وتحذير الاتحاد الأوروبي من أن تدهور الوضع في محافظات مثل حضرموت والمهرة قد يهدد استقرار منطقة الخليج برمتها، والضغوط الدولية لدفع الأطراف نحو خفض التوتر، لا يبدو أن هذه الضغوط والتحذيرات قد تنفذ اليمن أزماته التي قد تتسبب بتقسيمه إلى دولتين أو أكثر، حسب مصالح الدول المهيمنة على القرار اليمني.

أهداف متباينة

تنظر السعودية إلى اليمن كجزء من عمق أمنها القومي، وتسعى إلى وجود يمن موحد وضعيف تمكن إدارته بما لا يشكل تهديداً حدودياً عليها، ولا يتحول إلى مركز نفوذ للاعبين منافسين لها.

وتخشى أن يسعى المجلس الانتقالي الجنوبي إلى الإضرار بمصالحها التاريخية في اليمن.

ولذلك تدعم الرياض مجلس القيادة الرئاسي في عدن، لمواجهة تهديدات الصواريخ والزوارق الحوثية التي تستهدفها أو تستهدف ممرات النفط الدولية.

بينما تسعى الإمارات إلى توسيع نفوذها العسكري في المناطق الجنوبية والشرقية من اليمن، والسيطرة على الموانئ والحقول النفطية والمواقع الاستراتيجية، وتثبيت دورها في باب المندب، وتحجيم النفوذ الحوثي والإيراني فيه من خلال قوة محلية قادرة على تأمين ذلك، وتعبر المجلس الانتقالي الجنوبي هذه القوة، إضافة إلى أنه أداة توازن إماراتية أمام النفوذ السعودي في اليمن.

ولذلك تدعمه بالوسائل العسكرية واللوجستية ليتمكن من القيام بتلك المهام.

وبدورها، تسعى طهران إلى توسيع نفوذها الإقليمي وتأمين نفوذ استراتيجي أمن قرب حدود السعودية كوسيلة لإرباك خصومها الإقليميين، واستثمار الصراع اليمني لرفع كلفة تدخل القوى الإقليمية والغربية في الشرق الأوسط، دون تورط عسكري مباشر، ولذلك تدعم جماعة الحوثيين وتزودهم بالقدرات الصاروخية مما يجعلهم قوة فاعلة وقادرة على تنفيذ أجندتها في المنطقة.

مرحلة مصيرية

قال رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي في اليمن إن الجنوب «يقف أمام مرحلة مصيرية ووجودية فرضتها معادلات الواقع السياسي والعسكري».

وأوضح عيدروس الزبيدي أن استعادة السيطرة على وادي حضرموت، وهي أول عملية تنفذ ضمن إطار قيادة جنوبية موحدة منذ أكثر من عقد ونصف، ستنعكس إيجابياً على استقرار الجنوب، وعلى الأمن البحري في الممرات الدولية الحساسة، ما يمنح التحرك الجنوبي بعداً يتجاوز الإطار المحلي إلى حسابات الأمن الإقليمي والدولي.

وشدد على أن «المجلس الانتقالي الجنوبي تحمل مسؤولية إدارة المرحلة الحساسة بكفاءة واقتدار، وفقا للتفويض الشعبي الذي منح لقيادته»، ودعا مختلف شرائح المجتمع الجنوبي إلى «الوقوف إلى جانب المجلس بما يعزز وحدة الصف الجنوبي ويقوي الجبهة الداخلية للحفاظ على الإنجازات التي تحققت».

واعتبر أن «المرحلة القادمة ستكون مرحلة عمل مكثف، لبناء مؤسسات دولة الجنوب العربي القادمة وفق أسس حديثة تضمن الكفاءة والشفافية والمشاركة المجتمعية»، وأشار إلى أن «دولة الجنوب العربي القادمة، ستكون دولة عادلة وحاضنة لجميع أبناء الجنوب دون استثناء، وقائمة على مبدأ الشراكة الوطنية، وتعمل على تعزيز الأمن والاستقرار والتعايش الإيجابي مع دول الجوار، بما يجعلها جزءاً فاعلاً في المنظومة الإقليمية وصمام أمان في محيطها».

محاولة أخيرة

بعدما أعلن رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس الزبيدي بدء ممار انتقالي يفضي إلى استقلال الجنوب، طلب رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني رشاد العليمي، من المملكة العربية السعودية الدعوة إلى «مؤتمر جنوبي شامل» لبحث الوضع في بلاده.

ونقلت وكالة سبأ للأنباء عن مصدر مسؤول في الرئاسة اليمنية أن «الرئاسة استجابت لمناشدة المكونات والشخصيات الجنوبية، ووجّهت طلباً إلى المملكة السعودية لاستضافة ورعاية مؤتمر جنوبي شامل في الرياض».

وأعرب المجلس الانتقالي الجنوبي عن أمله أن يضم المؤتمر المرتقب جميع المكونات والقوى والشخصيات الجنوبية دون استثناء.

وشدد على عدالة القضية الجنوبية ومركزيتها، ورفض أي معالجات انفرادية أو إقصائية، وأشار إلى أن «حل القضية يجب أن يكون نتاج إرادة جماعية».

ورحبت السعودية باستضافة مؤتمر يجمع كافة المكونات اليمنية للجلوس على طاولة الحوار لبحث الحلول العادلة للقضية الجنوبية، ودعت «كافة المكونات اليمنية إلى المشاركة الفعالة في المؤتمر، لإيجاد تصور شامل للحلول العادلة للقضية الجنوبية، بما يلبي تطلعات الجنوبيين المشروعة». حسب بيان وزارة الخارجية السعودية.

جذور المشكلة

لم يكن اليمن دولة واحدة بالمعنى المعاصر للدولة، حيث بقي الشمال اليمني تحت الاحتلال العثماني حتى هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، فانسحبت منه، وأعلن الإمام يحيى حميد الدين قيام المملكة المتوكلية اليمنية.

بينما استمر الجنوب، تحت الاستعمار البريطاني حتى عام ١٩٦٧، حيث نال استقلاله بعد كفاح مسلح، وأعلن قيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، التي تبنت النهج الاشتراكي، وأصبحت حليفاً للاتحاد السوفياتي آنذاك.

وفي العام التالي، شهد جنوب اليمن حرباً أهلية قضت على جزء كبير من قياداته السياسية، وتزامنت مع بداية تفكك الاتحاد السوفياتي الداعم الرئيسي لها، فتسارعت الخطوات نحو الوحدة بين شمال اليمن وجنوبه، إلى أن تمت في شهر أيار عام ١٩٩٠، ورفع علم الجمهورية اليمنية في عدن، وأعلن عن دستور جديد لليمن الموحد وتم الاستفتاء عليه عام ١٩٩١.

ولكن هذه الوحدة سرعان ما واجهت اختباراً قاسياً، حيث اندلعت حرب أهلية بين شطريه في أيار عام ١٩٩٤، أججها خلاف بين قادة الشطرين حول تقاسم السلطة، وانتهت بانتصار القوات الشمالية وهزيمة الجنوبيين.

ولكن هذا النصر لم ينهِ الخلاف بين الجانبين، حيث يرى الجنوبيون أن الوحدة السلمية انتهت في ذلك اليوم وحل محلها احتلال عسكري.

وما زالوا يعتقدون أن عودة دولتهم المستقلة حق تاريخي يعكس إرادة شعبية، ويضمن أمن المنطقة الجغرافية الحيوية.

فنزويلا بعد اعتقال رئيسها... أزمة اقتصادية وسياسية وصراع دولي على الثروات

تواجه فنزويلا اليوم واحدة من أكثر الأزمات الاقتصادية والإنسانية تفاقماً في التاريخ الحديث لأميركا اللاتينية، رغم امتلاكها أحد أكبر الاحتياطيات النفطية في العالم، كما تستعد لسيناريوهات مفتوحة بعد أن اعتقلت الولايات المتحدة رئيسها نيكولاس مادورو وزوجته.

الدولة التي كانت لسنوات طويلة عملاقاً في إنتاج النفط تأرجحت بين سوء الإدارة الداخلية والصراع السياسي مع الولايات المتحدة وتراجع الإنتاج النفطي إلى مستويات لم تعد تمكنها من لعب دور فاعل في أسواق الطاقة العالمية، وهو ما انعكس بشكل مباشر على معيشة المواطنين ومستقبل البلاد السياسي والاقتصادي.

تُعد فنزويلا الدولة الأولى عالمياً من حيث حجم الاحتياطي النفطي المؤكد، الذي يُقدّر بنحو ٣٠٣ مليارات برميل، أي نحو ١٧–٢٠٪ من الاحتياطي العالمي، متفوقة بذلك على العديد من الدول المنتجة الأخرى، الأمر الذي يجعل بتوزلها محور صراع دولي على النفوذ والموارد.

وعلى الأرض، انخفض الإنتاج النفطي بشدة منذ بداية القرن الحادي والعشرين، ليبلغ حالياً ما يقارب مليون برميل يومياً فقط، ما يمثل أقل من واحد بالمئة من الإمدادات النفطية العالمية، هذا التراجع يعود إلى عدة عوامل متداخلة، من بينها سوء الإدارة الهيكلية لصناعة النفط، والاعتماد المفرط على قطاع واحد دون تنويع اقتصادي فعال، والفساد المستشري في مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية الدولية التي أعاقت الاستثمار والصيانة في منشآت الإنتاج.

نتيجة هذه العوامل، تراجع إنتاج النفط من مستويات قياسية بلغت ملايين البراميل في اليوم إلى ما هو عليه اليوم، ما انعكس سلباً على الإيرادات الحكومية والاقتصاد الوطني ككل، إذ يُعد النفط المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية وعائدات التصدير، وعندما تراجعت هذه الإيرادات بشكل حاد، بدأت الشيخوخة الاقتصادية تظهر في صورة تضخم مفرط، وانهيار الخدمات الأساسية، وهجرة جماعية للسكان بحثاً عن فرص أبسط للعيش.

على الرغم من وفرة الموارد الطبيعية، يعيش الفنزويليون في ظروف معيشية قاسية، إذ أدى انهيار الإنتاج وإيرادات النفط إلى نقص حاد في الغذاء والدواء وارتفاع كبير في معدلات التضخم، مما جعل الكثيرين غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية.

هذا الوضع أدى إلى موجات هجرة جماعية من البلاد، إذ يُقدّر أن أكثر من سبعة ملايين شخص غادروا فنزويلا بحثاً عن فرص عمل واستقرار أفضل في دول الجوار وخارجها، تأثيرات الأزمة لم تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل شملت أيضاً القطاعات الخدمية مثل الصحة والتعليم والبنية الأساسية، مما زاد من حدة المعاناة اليومية للمواطنين وجعل الثقة في المؤسسات الحكومية تتراجع.

يمكن فهم الأزمة الحالية في فنزويلا فقط من خلال تتبع مسار تطور الدولة منذ اكتشاف النفط في أوائل القرن العشرين. عندما اكتُشف النفط في عشرينيات القرن الماضي، جذب ذلك اهتمام شركات عالمية واستثمارات ضخمة، ما جعل البلاد واحدة من أكبر مصدّري النفط في العالم بحلول منتصف القرن الماضي.

وخلال العقود التالية، شكّل النفط النسبة الأكبر من صادرات البلاد وإيراداتها الحكومية، بينما تضاءلت أهمية القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة في نموذج اقتصادي أحادي يعتمد على النفط، وهو ما عُرف فيما بعد بـ«المرض الهولندي» الذي يؤدي إلى ضعف تنافسية باقي القطاعات وارتفاع الحساسية تجاه أسعار السلع الأساسية على المستوى العالمي.

في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحالي، أدخلت السياسات الحكومية تغييرات جوهرية، منها التأميم الكامل لقطاع النفط بموجب إدارة الدولة لشركة «بتروليوس دي فنزويلا» (PDVSA) والسيطرة المباشرة على هذه الموارد، ما زاد من التعقيدات الاقتصادية والسياسية.

وفي ظل هذا الاعتماد الكثيف على النفط، كانت أي صدمة خارجية أو تراجع في أسعار الخام الدولي كفيلين بإحداث تبعات مباشرة على الاقتصاد الوطني، وهو ما تجلى بوضوح خلال العقود الماضية ومن ثمّ تحديداً بعد أزمة أسعار النفط العالمية قبل عام ٢٠١٤.

تُعد العلاقة بين فنزويلا والولايات المتحدة من أبرز أوجه الصراع الدولي في الملف الفنزويلي، إذ تلعب المصالح الاستراتيجية دوراً محورياً في تصاعد التوترات بين الطرفين، وفي الأشهر الأخيرة شهدت العلاقات توتراً حاداً بعد إعلان الولايات المتحدة فرض حصار بحري شامل على ناقلات النفط الفنزويلية وعقوبات إضافية تستهدف شركات تعمل في قطاع النفط، ما عزز من حالة الضغط على الحكومة الفنزويلية.

كما اتهمت واشنطن الرئيس نيكولاس مادورو ورفاقه بأنهم يقودون «منظمة إرهابية»، تُعرف باسم كارتل دي لوس سوليس، وهو ما نفاه مادورو وتعتبره فنزويلا ذريعة لتبرير التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية.

في خطوة غير مسبوقة، أعلنت إدارة الرئيس الأميركي أنها سيطرت على فنزويلا مؤقتاً بعد اعتقال مادورو في عملية عسكرية سرية، في محاولة لإنهاء الحكم الحالي وتعيين إدارة جديدة تُروق للولايات المتحدة، بذرائع تتعلق بمحاربة المخدرات والاستقرار السياسي.

وجاء هذا التصعيد في سياق ما وصفه البعض بمحاولة استعادة النفوذ الأميركي في المنطقة وضمان تدفق الموارد النفطية إلى السوق العالمية تحت إشراف شركات أميركية، ومع ذلك ظل العديد من كبار شركات النفط الأميركية مترددين في الإعلان عن خطط ضخمة للاستثمار في القطاع النفطي، بسبب المخاطر السياسية الكبيرة والتكاليف الهائلة لإعادة إحياء البنية التحتية المهترئة.

أثار التصعيد الأميركي حفيظة العديد من الدول والمراقبين الدوليين، إذ ذهب بعضهم إلى انتقاد التدخل العسكري واعتباره انتهاكاً لمبادئ السيادة الوطنية، بينما حاول آخرون تبرير الإجراءات الأميركية بذرائع مكافحة المخدرات أو استعادة الاستقرار.

وتثير تحليلات متعددة إلى أن الصراع بين واشنطن وكراكاس ليس مجرد خلاف سياسي تقليدي، بل يمتد إلى نزاع استراتيجي حول موارد الطاقة وسبل التحكم في إمدادات النفط في المنطقة، وهو ما يجعل فنزويلا ساحة مواجهة بين قوى دولية متنافسة تسعى لتأمين مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية.

من جهة أخرى، يحذر بعض المحللين من أن التصعيد العسكري والاقتصادي قد يدفع المنطقة نحو مزيد من عدم الاستقرار، وقد تكون له تأثيرات سلبية على أسواق النفط العالمية، خاصة إذا ما تعطّل إنتاج فنزويلا بشكل كامل أو طال أمد الصراع.

وفي المقابل، ترى بعض الدول والحلفاء الإقليميين أن ما يجري يمثل مؤشراً على تصاعد النفوذ الأميركي في الفناء الخلفي الأميركي اللاتيني، وأن ذلك سيؤثر على توازن القوى في المنطقة، خصوصاً في العلاقات مع دول مثل روسيا والصين التي تمتلك مصالح استراتيجية في فنزويلا أيضاً.

يبقى السؤال الأبرز كيف يمكن لفنزويلا استعادة مسارها الاقتصادي والسياسي؟ بغض النظر عن السيناريوهات المطروحة حول التدخلات الخارجية، فإن الانتعاش الحقيقي يتطلب أولاً إصلاحات داخلية جذرية تشمل تنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على النفط فقط، ومحاربة الفساد وتعزيز الشفافية في إدارة الموارد، وإعادة بناء مؤسسات الدولة بما يتوافق مع تطلعات الشعب الفنزويلي. من جهة أخرى، يبقى التفاوض والدبلوماسية خيارين أساسيين لتخفيف حدة التوتر مع المجتمع الدولي، وهو ما يشمل إعادة الحوار مع الولايات المتحدة والدفع نحو تسويات تقلل من آثار العقوبات وتفتح الباب أمام استثمارات تعزز الإنتاج وتنقذ الاقتصاد.

تقف فنزويلا اليوم على مفترق طرق صعب، فهي دولة تمتلك ثروة طبيعية ضخمة لكنها غارقة في أزمات مركبة نتيجة تراكم السياسات الاقتصادية الخاطئة والتوترات الدولية المتصاعدة والاعتماد المفرط على النفط دون تنويع اقتصادي فعال، والمعركة على الموارد بين القوى العالمية، وبخاصة بين الولايات المتحدة وفنزويلا، تجعل هذا البلد نموذجاً حقيقياً لصراعات القرن الحادي والعشرين حول الطاقة والسيادة والاقتصاد، وتضع مستقبل الملايين من الفنزويليين في مهبّ التحديات الداخلية والخارجية، وهو ما يجعل الحاجة إلى حلول عاجلة وواقعية أكثر من أي وقت مضى ضرورة وطنية ودولية.

الشائعة كسلاح صامت في الجنوب السوري: كيف يُدار الخوف في درعا والقنيطرة

درعا/ رجاء مختار

في الجنوب السوري، وخصوصاً في محافظتي درعا والقنيطرة، لم تعد الشائعة مجرّد خبر عابر أو حديث مجالس، بل تحوّلت إلى عنصر فاعل في تشكيل المزاج العام، وأداة ضغط نفسي تُحدث أثرها دون أن تطلق رصاصة واحدة.

وفي هذه المنطقة الحساسة المحاذية للجولان المحتل، تتقاطع الهشاشة الأمنية مع فراغ المعلومات، ما يفتح المجال واسعاً أمام إدارة معقّدة للضجيج الإعلامي، تُوجَّه فيه الشائعات وتُضخَّم وتُترك أحياناً لتعمل وحدها. ضمن هذا السياق، تتزايد قراءات وتحليلات تتحدث عن دور إسرائيلي في التعامل مع هذا الفضاء الرمادي، ليس بالضرورة عبر الظهور المباشر، بل من خلال استثمار الشائعة كأداة نفوذ منخفضة الكلفة وعالية التأثير.

في إحدى بلدات ريف درعا الغربي، يروي أبو يزن، وهو تاجر خمسيني، كيف استيقظ السكان ذات صباح على موجة قلق غير مسبوقة. انتشرت رسالة عبر تطبيقات المراسلة تحذّر من "تحرّك أمني كبير" خلال الساعات القادمة، وتدعو الناس إلى التزام منازلهم.

لم تحمل الرسالة توقيعاً، ولم تذكر مصدراً، لكنها كانت مكتوبة بلغة حازمة، مليئة بتفاصيل توحي بالاطلاع. خلال ساعات، أغلقت المحال، أُلغيت المواعيد، وبات الناس يراقبون الطرقات والسماء. لم يحدث شيء في ذلك اليوم، لكن الخوف لم يختفِ. "بعدها بأيام، صار كل صوت سيارة غريب يُفسَّر على أنه بداية الحدث المؤجَّل"، يقول أبو يزن، مشيراً إلى أن الشائعة، حتى بعد تلاشيها، تركت أثراً نفسياً عميقاً.

هذا النوع من الأخبار يجد أرضاً خصبة في الجنوب السوري، حيث يعاني السكان من ضعف الثقة بالمصادر الرسمية، وتعدد الجهات المسيطرة، وغياب إعلام محلي قادر على التحقق السريع. في مثل هذه الظروف، يصبح الخبر المتداول أكثر قوة من البيان الرسمي، وتتحوّل وسائل التواصل الاجتماعي إلى ساحة رئيسية لإنتاج وتدوير الروايات.

هنا، يرى باحثون في شؤون الصراع أن إسرائيل، بحكم موقعها وخبرتها الطويلة في إدارة الحروب غير التقليدية، تدرك طبيعة هذه البيئة جيداً، وتعرف كيف تستفيد من الفوضى المعلوماتية القائمة.

في القنيطرة، تتحدث سلمى، وهي طالبة جامعية، عن صفحة إخبارية محلية كانت تحظى بمتابعة واسعة. الصفحة نشرت خبراً عن "تفاهمات غير معلنة" بين شخصيات محلية وجهات خارجية لضمان هدوء الحدود. لم تقدّم الصفحة دليلاً، لكنها طرحت أسئلة، وربطت بين أحداث متفرقة، واستخدمت لغة توحي بأن "ما خفي أعظم".

وخلال ساعات، انقسم الناس بين مصدّق ومكذّب، وبدأت الاتهامات المتبادلة. بعد أيام، اختفت الصفحة دون توضيح، لكن الحديث عن تلك التفاهمات لم يختفِ. "حتى الآن، كلما حدث توتر، يعود الناس لتذكّر ذلك الخبر"، تقول سلمى، معتبرة أن الغموض كان أقوى من أي معلومة مؤكدة.

وفق تحليلات متداولة، فإن إدارة الشائعات لا تقوم دائماً على اختلاق الأكاذيب الكاملة، بل على مزج الحقيقة بالاحتمال. معلومة صحيحة جزئياً، أو حدث أمني محدود، يمكن تضخيمه وإعادة صياغته ليأخذ أبعاداً أكبر. في هذا الإطار، تُتهم إسرائيل باتباع أسلوب "الضبط عبر الغموض"، أي ترك المجتمع المحلي في حالة ترقّب دائم، دون الحاجة إلى تدخل عسكري مباشر. فمجتمع منشغل بالشائعات، ومقسوم حول تفسيرها، أقل قدرة على تشكيل موقف موحّد أو بيئة مستقرة.

صحفي محلي في درعا يتحدث عن حساب على تطبيق تلغرام كان يُقدَّم على أنه تابع لشخصية مطّلعة على خفايا الملف الأمني. الحساب نشر معلومات دقيقة في بداياته، ما أكسبه ثقة المتابعين، ثم بدأ لاحقاً بنشر تسريبات عن "قوائم أسماء" و"تحركات غير معلنة".

وبعض ما نُشر تبيّن لاحقاً أنه غير صحيح، لكن الحساب كان قد حقق هدفه. "الناس لم تعد تسأل إن كان الخبر صحيحاً، بل ماذا سيترتب عليه"، يقول الصحفي، موضحاً أن الخوف من الاحتمال بات أقوى من التحقق من الواقع.

يرى محللون أن أي دور إسرائيلي في هذا السياق يندرج ضمن إدارة صراع منخفض الوتيرة، يهدف إلى مراقبة ردود الفعل الشعبية، وتعميق الانقسامات الاجتماعية والعشائرية، وإبقاء الجنوب في حالة سيولة دائمة. وفي المقابل، يشير آخرون إلى أن جزءاً كبيراً من الشائعات تابع من الداخل، نتيجة تنافس محلي وصراعات مصالح، لكنهم لا ينفون أن إسرائيل هي المستفيد الأكبر من هذا الواقع، سواء عبر التدخل أو عبر ترك الساحة دون محاولة لتهدئتها.

يبقى المدنيون في درعا والقنيطرة الخاسر الأكبر. الشائعة تعطل الحياة اليومية، تؤجّل عودة الاستقرار، وتحوّل كل خبر إلى تهديد محتمل. ومع غياب مصادر موثوقة، يصبح الناس أسرى دوامة من القلق والترقّب. ويجمع إعلاميون محليون على أن مواجهة هذه الظاهرة لا تكون فقط بنفي الأخبار، بل ببناء ثقة، وتعزيز إعلام مهني، ورفع وعي مجتمعي بأساليب التضليل.

في الجنوب السوري، تُدار معارك كثيرة بلا ضجيج السلاح. كلمة غامضة، رسالة مجهولة، أو خبر بلا مصدر، قد تكون كافية لتغيير سلوك قرية كاملة. وسواء كانت الشائعات نتيجة إدارة خارجية واعية أو فوضى داخلية مستدامة، فإنها باتت أحد أخطر وجوه الصراع الصامت في هذه المنطقة الحساسة.

كاميرات المراقبة في حمص.. نافذة أمل وسط الانفلات الأمني

حمص/ بسام الحمد

بعد تدهور الأوضاع الأمنية في الأشهر الماضية وتصاعد موجات العنف والقتل التي أثارت مخاوف السكان في مدينة حمص بوسط سوريا، شرعت الجهات المسؤولة في تركيب كاميرات مراقبة في الشوارع الرئيسية والساحات الحيوية، كجزء من خطة لتعزيز الأمن ومحاربة الجريمة، وتهدئة المناخ الاجتماعي المتوتر. الخطوة تأتي في ظل توترات ما زالت آثارها واضحة في الحياة اليومية لأهالي المدينة، الذين عاشوا منذ زمن طويل أوقاتًا عصيبة بسبب الصراع المستمر والتوترات الطائفية التي تزعزع نسيج المجتمع.

شهدت المدينة خلال الأسابيع الأخيرة حالات من العنف طالت أحياء سكنية، مما دفع الأجهزة الأمنية إلى اعتماد إجراءات استثنائية ومحاولات لكبح تصاعد هذه الحوادث، ومنها تركيب شبكات كاميرات مراقبة تعمل على مدار الساعة.

في حي الحمرا القديم، وقف المواطن سيف الدين الكردي أمام إحدى الكاميرات المثبتة حديثاً وهو يحدق فيها بقلق ممزوج بأمل: «منذ أشهر والناس تخشى الخروج بعد غروب الشمس. بدأت الجرائم تأخذ منحى خطيراً، وشعرنا أن شيئاً ما يجب أن يتغير. ربما تُسهم هذه الكاميرات في ردع المجرمين، لكني لا أزال متشككاً إذا لم تتبعها إجراءات حقيقية من الجهات المختصة».

كانت حادثة مروعة في بلدة زيدل بريف حمص مثار جدل واسع بعد مقتل رجل وزوجته بطريقة أثارت غضب الأهالي، مع ظهور عبارات على جدران موقع الحادث أسهمت في إذكاء التوترات بين بعض السكان.

استدعى ذلك تدخل الأمن الداخلي وفرض حظر تجول في بعض الأحياء، فيما وُجهت دعوات من قِبل وجهاء المجتمع المدني للعودة إلى السلم الأهلي وتفهم خطورة الشحن الطائفي. الأهالي عبّروا حينها عن استيائهم من تفشي العنف، مؤكدين أن مثل هذه الأحداث تُعيد إلى الأذهان أياماً قاتمة من الانفلات الأمني الذي عاشته المدينة في مراحل سابقة.

بالنسبة للعديد من السكان، فإن تركيب الكاميرات ليس مجرد وسيلة تقنية، بل أمل بإعادة بعض الشعور بالأمان إلى الشوارع. ليلى عمر، طالبة جامعية في كلية الآداب، تقول: «نحن نعيش تحت وطأة خوف دائم من أن نصبح ضحية جريمة مفاجئة، سواء كانت سرقة أو إطلاق نار أو اعتداء. وجود هذه الكاميرات قد يوفر لنا وقاية ولو جزئية، لكنه ليس حلاً كاملاً إذا لم يكن هناك متابعة حقيقية من الشرطة والقضاء».

ورغم أن الكاميرات توفر قدرات رصد وتسجيل تساعد في التحقيقات، إلا أن بعض السكان يرون أن العنصر البشري هو الأساس في تنفيذ القانون والردع، لا الأجهزة وحدها. في حي القرابيص الشعبي، يروي سعيد الموسى صاحب محل خياطة كيف تعرض متجره للسرقة فجر أحد الأيام قبل تركيب الكاميرات: «حاولت تقديم تسجيلات من هواتف الجيران للشرطة، لكنهم قالوا إن الكاميرات المركزية لم تكن عندها تسجيلات في تلك اللحظة لأنها لم تكن مُفعّلة بعد. شعرت حينها بالإحباط لأن الشعور بالعدالة كان بعيداً جداً».

أما ريم حسون، وهي أم فقدت شقيقها في جريمة قتل طائفية قبل شهر، فتقول إن الحل لا يكمن فقط في التكنولوجيا، بل في بناء مجتمع يرفض العنف بكل أشكاله: «الكاميرات جيدة، نعم، لكنها ليست بديلاً عن احترام القانون والتفاهم بين أبناء المدينة. نحن بحاجة أيضاً إلى برامج للتثقيف المجتمعي ومحاربة الفكر المتطرف الذي يربط بين العنف والطائفة».

تتضمن الخطة الأمنية توزيع الكاميرات على النقاط الأكثر ازدحاماً والأماكن التي سجلت فيها حوادث متكررة خلال الأشهر الماضية، وربطها بمراكز شرطة يمكنها متابعة الأحداث في الوقت الفعلي، وتفعيل آليات سرعة الاستجابة للحوادث. وقد أبدى بعض رجال الأمن المحليين تفاؤلهم من أن هذه التكنولوجيا ستسهم في كشف المجرمين بسرعة أكبر، وتقديم أدلة قوية في المحاكم لتسريع إجراءات العدالة.

لكن التحديات لا تنتهي عند هذا الحد، إذ أن الوضع الاجتماعي في حمص يبقى حساساً، خاصة مع استمرار الشحن الطائفي بين بعض المجموعات في الأحياء المختلطة. فبعد حادثة القتل التي هزّت المجتمع مؤخراً، نُشر حظر تجول مؤقت في بعض المناطق، وأجريت لقاءات بين القيادات المحلية للأسر والعشائر لمحاولة تهدئة النفوس ومنع ازدياد الانقسام. ولا يزال الكثير من السكان يشعرون بأن الخوف لا يزال متربصًا بهم، وأن كاميرات الشوارع وحدها لا تكفي لطرد الظلال الثقيلة للعنف من مجتمعهم.

في الوقت نفسه، ظهرت مبادرات محلية من المجتمع المدني، حيث نظم بعض الشباب ورش عمل صغيرة حول أهمية التعايش السلمي، وأطلقوا حملات توعية في المدارس والمؤسسات الصغيرة للسكان حول مخاطر الكراهية والاختلافات الطائفية. شيماء الخطيب، معلمة في مدرسة ابتدائية، تقول: «نحاول تعليم أطفالنا أن الاختلاف لا يعني العنف. نحن قادرون على العيش معاً بسلام، لكن هذا يحتاج وقتًا وجهدًا من الجميع».

إن تركيب كاميرات المراقبة في حمص خطوة قد تُحدث تغييراً إيجابياً على المدى البعيد، لكنها ليست بديلاً عن الإصلاحات الأوسع التي يتطلع إليها السكان في مجالات العدالة، والتعليم، وبناء الثقة بين المجتمع والسلطات. يبقى أصحاب المتاجر والطلاب والأسر يتطلعون إلى يوم يشعرون فيه بالأمان الحقيقي في شوارعهم، بعيداً عن صدى الرصاص وهواجس الانقسام، ليكونوا قادرين على العيش بكرامة وسلام في مدينة حمص التي لطالما كانت رمزاً للتنوع الطائفي والثقافي في قلب سوريا.

بين الضجيج والخطر: الدراجات النارية تقلق حياة أهالي حماة وريفها

حماة/ جمانة الخالد

لم تعد الدراجات النارية في مدينة حماة وريفها، مجرد وسيلة نقل سريعة ومنخفضة التكلفة، بل تحولت في نظر كثير من السكان إلى مصدر إزعاج مستمر وخطر حقيقي يهدد السلامة العامة. انتشارها الواسع في الشوارع الضيقة، والأسواق الشعبية، والطرق الريفية،ترافق مع ارتفاع واضح في شكاوى الأهالي من الضجيج والحوادث والسلوكيات المتهورة، ما جعل هذه الظاهرة واحدة من أكثر القضايا اليومية إثارة للقلق.

في أحد أحياء مدينة حماة الشرقية، تجلس أم رائد قرب نافذة منزلها في ساعات المساء، محاولة تهدئة طفلها الرضيع الذي يستيقظ مفزوعاً مع كل صوت دراجة نارية تمر مسرعة. تقول إن الأصوات المرتفعة أصبحت جزءاً من يومها، لكنها لم تعتد عليها أبدًا. تضيف أن بعض الدراجات تصدر أصواتًا حادة تشبه الانفجارات الصغيرة، خاصة عند التسارع المفاجئ، ما يجعل النوم المتواصل أمرًا شبه مستحيل، خصوصاً في فصل الصيف حين تضطر العائلات لفتح النوافذ.

في مركز المدينة، حيث الحركة لا تهدأ، يشكو أصحاب المحال من الإزعاج والخطر معاً. نبيل، صاحب محل أحذية في شارع حبوبي، يروي كيف أصبحت الدراجات النارية تمر بسرعة بين السيارات والمشاة دون أي اعتبار. يقول إن أحد الزبائن تعثر وسقط بعد أن حاول الابتعاد بسرعة عن دراجة اقتربت منه بشكل مفاجئ. لم تقع إصابة خطيرة، لكن الحادثة تركت خوفاً دائماً لدى من شهدها، وأكدت أن المسألة تتجاوز الإزعاج إلى تهديد مباشر للأمان.

في ريف حماة، لا يختلف المشهد كثيراً، بل يأخذ أبعاداً أخرى. في قرية زراعية قريبة من سهل الغاب، يشتكي المزارع أبو عمار من مرور الدراجات النارية بسرعة كبيرة على الطرق الترابية الضيقة بين الحقول. يقول إن الغبار الكثيف الناتج عنها يزعج العاملين، ويؤثر على المزروعات القريبة من الطرق. لكنه يشير إلى خطر أكبر، حين تمر الدراجات قرب الأطفال أو المواشي دون تخفيف السرعة. يروي حادثة كادت أن تتحول إلى مأساة، عندما اصطدمت دراجة سريعة بغنمه، ما أدى إلى نفوقها وإصابة السائق بجروح.

في القرى، تُستخدم الدراجات النارية بكثرة من قبل المراهقين، وغالباً دون إشراف أو خبرة كافية. خالد، مدرس في إحدى مدارس الريف، يقول إن طلابه يتحدثون بفخر عن قيادتهم للدراجات، وبعضهم يقودها دون أي وسائل أمان. يضيف أن أحد طلابه تغيّب عن المدرسة لأسابيع بعد تعرضه لحادث أدى إلى كسر في ساقه. بالنسبة له، المشكلة لا تكمن في الدراجة بحد ذاتها، بل في غياب الوعي والتدريب، وتحول القيادة المتهورة إلى نوع من الاستعراض.

الإزعاج الصوتي لا يقتصر على المدن، بل يمتد إلى القرى الهادئة التي كانت تُعرف بسكونها. في إحدى القرى الغربية، تقول أم حسن إن صوت الدراجات أصبح يقطع هدوء المساء الذي اعتاد عليه الأهالي. تشرح أن بعض الشبان يتجولون ليلاً بدراجاتهم دون هدف واضح، فقط للقيادة وإحداث الضجيج. هذا الواقع دفع بعض كبار السن إلى تجنب الجلوس خارج المنازل، بعدما كانوا يقضون ساعات طويلة في الأحاديث المسائية.

أما الخطر المروري، فيتجلى بشكل واضح على الطرق العامة التي تربط المدينة بالريف. سامي، سائق شاحنة، يقول إن أكثر ما يقلقه هو ظهور الدراجات فجأة من طرق فرعية أو تجاوزها من اليمين واليسار دون إشارات. يؤكد أنه شهد حوادث مروعة كان ضحاياها في الغالب من سائقي الدراجات أنفسهم، نتيجة السرعة الزائدة أو عدم ارتداء الخوذ الواقية.

من جهة أخرى، يعترف بعض سائقي الدراجات بالمشكلة، لكنهم يبررون استخدامها بالظروف المعيشية الصعبة. علاء، شاب يعمل في توصيل الطلبات بين المدينة والريف، يقول إن الدراجة هي وسيلته الوحيدة للعمل، وإنه يحاول القيادة بحذر. لكنه يشير إلى أن الفوضى العامة، وغياب التنظيم، يجعل السائق الحذر عرضة للخطر أيضاً، بسبب تصرفات الآخرين المتهورة.

مع تزايد أعداد الدراجات النارية في حماة وريفها، بات الإزعاج والخطر الناتجان عنها واقعاً يومياً لا يمكن تجاهله. بين ضجيج يقلق راحة الناس، وسلوكيات تهدد الأرواح، يعيش الأهالي حالة من التوتر الدائم. ويجمع كثيرون على أن الحل لا يكمن في منع هذه الوسيلة، بل في تنظيمها، ونشر الوعي، وفرض قواعد تضمن حق الجميع في الأمان والهدوء، قبل أن تتحول هذه المشكلة إلى ثمن إنساني أكبر يصعب تداركه.

الأكشاك في درعا: حياة تضيع في الحاجة والفرص

درعا/ رجاء مختار

في شوارع درعا، تتوزع الأكشاك الصغيرة على الأرصفة والزوايا الضيقة، لتشكل مشهداً يومياً أصبح جزءاً من حياة السكان. من أكشاك بيع الخضروات والفواكه إلى تلك المتخصصة بالوجبات السريعة أو المشروبات، أصبح هذا الشكل من التجارة ظاهرة واضحة تعكس واقعاً اقتصادياً واجتماعياً معقداً.

يقول علي، بائع خضروات في حي طريق السد، مبتسماً بين صناديق الطماطم والباذنجان: «بدأت عملي هنا قبل ثلاث سنوات. لم أجد فرصة لفتح محل كبير، والأكشاك تمنحني دخلاً يومياً رغم صعوبة الظروف.»

الانتشار الكبير للأكشاك ليس مجرد مسألة تجارة، بل يرتبط مباشرة بواقع البطالة ونقص الفرص الوظيفية في درعا. فمع انخفاض الوظائف الرسمية وارتفاع معدلات الفقر، أصبح الكثير من الشباب يبحث عن أي وسيلة لكسب رزقه.

ليلى، شابة في الثانية والعشرين، تدير كشكاً لبيع السندويشات في حي طريق السد أيضاً، تقول: «بعد أن فقدت عملي في شركة صغيرة، لم يكن أمامي خيار سوى هذا الكشك. العمل صعب، لساعات طويلة تحت الشمس، لكن على الأقل أستطيع دفع إيجار المنزل والمساعدة في مصاريف العائلة.»

لا يقتصر دور الأكشاك على توفير مصدر دخل لأصحابها، بل أصبحت أيضاً نقطة التقاء اجتماعية. ففي كل زاوية تقريباً، يقف السكان لشراء احتياجاتهم اليومية، يتبادلون الأخبار ويستمعون إلى حكايات الجيران. محمد، صاحب كشك لبيع المشروبات الباردة، يقول: «الزبائن ليسوا مجرد عملاء، هم جيراني وأصدقائي. أتعرف على كل ما يحدث في الحي من خلالهم. الكشك أصبح جزءاً من حياة الناس اليومية.»

مع ذلك، انتشار الأكشاك جاء مع تحديات كبيرة. بعض أصحاب المحلات الرسمية يرون في هذه الأكشاك منافسة غير عادلة، خصوصاً عندما يتعلق الأمر ببيع نفس المنتجات بأسعار أقل. سعيد، صاحب محل بقالة في حي المنشية، يقول: «الأكشاك تأخذ زبائني، وأحياناً دون أي التزام بالقوانين. نحاول الصبر، لكن الأمر يضغط على أرباحنا.» كما أن بعض الأكشاك تعمل في مناطق مزدحمة، ما يعيق حركة المارة والمركبات، ويخلق أحياناً احتكاكاً بين أصحاب الأكشاك والسلطات المحلية.

السلطات المحلية في درعا لم تجد حتى الآن حلاً واضحاً لهذا الانتشار. بعض المحاولات لتنظيم الأكشاك من خلال تراخيص مؤقتة أو تخصيص مناطق معينة لم تنجح بشكل كامل، لأن معظم أصحاب الأكشاك يفضلون الأماكن المزدحمة والمربحة رغم المخاطر. حسن، موظف في قسم التنظيم البلدي، يقول: «نحاول التوازن بين حقوق أصحاب الأكشاك وحماية حركة المرور، لكن الكثافة الكبيرة وصعوبة الرقابة تجعل الأمر تحدياً يومياً.»

من الجانب الاجتماعي، تشير بعض الدراسات المحلية إلى أن انتشار الأكشاك مرتبط أيضاً بالتحولات في أنماط الاستهلاك. فقد أصبح السكان يعتمدون بشكل متزايد على الحلول السريعة، سواء للوجبات أو للخضروات الطازجة، بدلاً من الذهاب إلى الأسواق الكبيرة. فالأكشاك تقدم خدمة قرب المنزل والسرعة في الشراء. عبير، أم لطفلين، تقول: «أفضل شراء الخضروات والخبز من الكشك القريب. لا أملك وقتاً للذهاب إلى السوق، وأحياناً الأسعار تكون أفضل.»

في المقابل، يرى بعض الشباب أن العمل في الأكشاك يشكل بداية لمشاريع أكبر. علي، بائع الخضروات، يحلم بتوسيع نشاطه وفتح محل صغير، قائلاً: «الكشك علمني التجارة وإدارة المال، وحتى لو كانت الأرباح محدودة الآن، أتعلم خطوة خطوة كيف أبني مشروع أكبر.» هذه الرؤية تعكس كيف يمكن لظاهرة تبدو بسيطة أن تتحول إلى فرصة للتدريب الصرف الصحي مسؤولية الوضع القائم، بحجة أنها أنشئت من دون دراسات فنية مسبقة أو مراعاة للزيادة الكبيرة في الكثافة السكانية، ونتيجة لذلك، يترك المواطنون لمواجهة مصيرهم في ظل مخاطر صحية وبيئية متفاقمة.

ومع فيضان المياه الآسنة في الشوارع وتسربها إلى بعض المنازل، تنتشر الروائح الكريهة والقوارض والحشرات، ما يوفر بيئة خصبة لانتشار أمراض خطرة، في وقت تتحول فيه الشوارع، مع اشتداد هطول الأمطار، إلى مستنقعات تعيق حركة السكان وتنقلهم، وتضاعف معاناتهم اليومية في الوصول إلى أماكن عملهم أو مدارس أبنائهم.

ويرى الأهالي أن حجم الخلل القائم لا يحتمل الانتظار إلى خطط سنوية مؤجلة لمعالجة المشكلة، بل يتطلب وضع خطة طارئة وتنفيذ حلول عاجلة وفعالة، بدلاً من الاكتفاء على زيادة الأعمال، رغم صعوبة الظروف الاقتصادية.

لكن انتشار الأكشاك ليس بلا مخاطرة. فالعمل لساعات طويلة تحت الشمس، والتعامل المستمر مع الزبائن، والاعتماد على الدخل اليومي يجعل حياة أصحاب الأكشاك غير مستقرة. ناهيك عن المخاطر القانونية، فغياب التراخيص الرسمية قد يؤدي إلى مصادرة البضائع أو دفع غرامات. أحمد، صاحب كشك لبيع العصائر، يقول: «خسرت الكثير من المال بسبب مصادرة بعض المعدات. نحاول التأقلم، لكن الأمر محبط أحياناً.»

وتشكل الأكشاك في درعا صورة حية عن الاقتصاد غير الرسمي، وعن قدرة الناس على التكيف مع الظروف الصعبة، لكنها أيضاً تعكس نقص الفرص والغياب شبه الكامل للدعم المؤسسي. من خلال قصص علي وليلى ومحمد وحسن وعبير، يبدو واضحاً أن الأكشاك ليست مجرد تجارة صغيرة، بل حلقة في شبكة الحياة اليومية، تعكس التحديات الاقتصادية والاجتماعية، لكنها تمنح أيضاً مساحة للأمل، والإبداع، وإيجاد مورد رزق في مدينة تعيش بين تحديات متعددة.

مع استمرار هذه الظاهرة، يظل السؤال قائماً: هل ستتمكن السلطات والمجتمع من تنظيم هذا القطاع بشكل يحمي حقوق الجميع، أم ستظل الأكشاك مجرد علامة على واقع اقتصادي هش يحتاج إلى حلول أكثر شمولية واستدامة؟

هطول الأمطار ينذر بكارثة إنسانية في مناطق بمحافظة طرطوس

طرطوس/ ا-ن

يتجدد مع كل فصل شتاء مشهد تردي الخدمات الأساسية في مناطق الفقر والمخالفات والعشوائيات، إضافة إلى القرى والمدن التابعة لمحافظة طرطوس، ولا سيما فيما يتعلق بالبنى التحتية للشبكات العامة، من كهرباء ومياه وهاتف وصولاً إلى شبكات الصرف الصحي.

ومع دخول فصل الشتاء وتوالي المنخفضات الماطرة، تتكشف هشاشة هذه الشبكات، لتتحول سنوات الإهمال الرسمي إلى تهديد مباشر لحياة الآلاف المواطنين وصحتهم، رغم تكرار الشكاوى والمطالبات.

وتشير الوقائع الميدانية إلى أن الجهات المعنية في المحافظة تعتمد سياسة الحلول «الترقيعية» في التعامل مع هذه الأزمات، إذ إن شبكات الصرف الصحي في عدد كبير من قرى ومدن طرطوس متهالكة منذ أكثر من ثلاثين عاماً، بينما لا تتعدى الإجراءات المتخذة عمليات تسليك مؤقتة لا تعالج المشكلة من جذورها. وفي كل مرة، يضطر الأهالي إلى تحمل تكاليف صيانة مرتفعة، وسط حالة من الاعتياد على اللامبالاة الرسمية تجاه مطالبهم المتكررة بتحسين واقع الخدمات.

ويبرر المسؤولون هذا الإهمال بجملة من الذرائع، تتراوح بين ارتفاع التكاليف وعدم توافر التجهيزات والآليات اللازمة، وصولاً إلى تحميل الطابع العشوائي لتمديد شبكات الصرف الصحي مسؤولية الوضع القائم، بحجة أنها أنشئت من دون دراسات فنية مسبقة أو مراعاة للزيادة الكبيرة في الكثافة السكانية، ونتيجة لذلك، يترك المواطنون لمواجهة مصيرهم في ظل مخاطر صحية وبيئية متفاقمة.

ومع فيضان المياه الآسنة في الشوارع وتسربها إلى بعض المنازل، تنتشر الروائح الكريهة والقوارض والحشرات، ما يوفر بيئة خصبة لانتشار أمراض خطرة، في وقت تتحول فيه الشوارع، مع اشتداد هطول الأمطار، إلى مستنقعات تعيق حركة السكان وتنقلهم، وتضاعف معاناتهم اليومية في الوصول إلى أماكن عملهم أو مدارس أبنائهم.

ويرى الأهالي أن حجم الخلل القائم لا يحتمل الانتظار إلى خطط سنوية مؤجلة لمعالجة المشكلة، بل يتطلب وضع خطة طارئة وتنفيذ حلول عاجلة وفعالة، بدلاً من الاكتفاء بالوعود والتسويف والتصريحات الرسمية التي لم تسفر عن نتائج ملموسة على مدى عقود.

ويؤكدون أن المطلوب هو استبدال خطوط الصرف الصحي في هذه الأحياء بشكل كامل، إلى جانب اتخاذ إجراءات جدية لتنظيف المصارف والشوايات المطرية، في ظل واقع يزداد اختناقاً يوماً بعد يوم.

وفي مقابل ذلك، ما تزال هذه المشاريع حبيسة الانتظار، بين وعود بالمصادقة عليها وإجراءات توصف بأنها حثيثة وواعدة، فيما تبقى معظمها على الورق، دون أن يلمس المواطنون أي تحسن فعلي على الأرض.

ومع تصاعد المخاطر، يطالب السكان الجهات المعنية، من محافظة وبلديات وإدارات محلية، بالإصغاء إلى شكاواهم والتحرك الفوري، مؤكدين أن الواقع لم يعد يحتمل مزيداً من التأجيل، وأن دق ناقوس الخطر بات موجها إلى كل مسؤول، باعتبار أن التحرك قبل فوات الأوان واجب ومسؤولية أخلاقية وإنسانية تجاه حياة الناس وسلامتهم.

الديمقراطية وشكل الحكم في سوريا.. نحو دولة تشاركية وحلٍّ سوريّ سوريّ جامع

لم تعد مسألة الديمقراطية وشكل الحكم في سوريا موضوعًا نظريًا أو نقاشًا مؤجلًا إلى ما بعد انتهاء الأزمات، بل أصبحت جوهر السؤال السوري كله: كيف يمكن بناء دولة عادلة بعد سنوات طويلة من الصراع، وكيف يمكن منع تكرار المأساة، وضمان وحدة البلاد واستقرارها، وصون كرامة الإنسان السوري؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة لا تنفصل عن تبنّي نموذج حكم ديمقراطي حقيقي، يعيد الاعتبار لدور الشعب، ويؤسس لعقد اجتماعي جديد يقوم على المشاركة، والعدالة، والاعتراف بالتعدد.

لقد كشفت السنوات الماضية، بكل ما حملته من آلام ودمار، أن الأزمة السورية لم تكن حدثًا طارئًا أو وليدة لحظة سياسية عابرة، بل نتيجة تراكم طويل من الإقصاء وغياب المشاركة السياسية، وهيمنة أنماط حكم مركزية أغلقت المجال العام، وضيّقت على المجتمع، وحرمت السوريين من حقهم الطبيعي في التعبير والمساءلة والمساهمة في صنع القرار. ومع غياب الديمقراطية، تحوّلت الدولة من إطار جامع إلى سلطة فوق المجتمع، ما أدى إلى اتساع الفجوة بين الحاكم والمحكوم، وانفجارها لاحقًا بشكل مأساوي.

الديمقراطية في جوهرها ليست شعارًا يرفع ولا نظامًا مستوردًا، بل هي حاجة مجتمعية عميقة، وأداة لتنظيم الخلاف سلميًا، وضمان الحقوق، وتحقيق التوازن بين السلطة والمجتمع. وهي في الحالة السورية ضرورة وطنية قبل أن تكون خيارًا سياسيًا. فبلد متعدد القوميات والأديان والثقافات مثل سوريا لا يمكن أن يُدار بعقلية اللون الواحد أو الصوت الواحد، بل يحتاج إلى نظام حكم يعترف بهذا التنوع، ويحوّله إلى عنصر قوة، لا إلى سبب للصراع أو التفكك.

ومن هنا، فإن الحديث عن الديمقراطية يقود تلقائيًا إلى إعادة النظر في شكل الحكم. لقد أثبتت التجربة السورية، كما تجارب عديدة في المنطقة، أن المركزية المفرطة لم تعد قادرة على تلبية حاجات المجتمعات المحلية، ولا على إدارة التباينات الجغرافية والديمغرافية بشكل عادل. بل إن هذه المركزية كانت في كثير من الأحيان سببًا مباشرًا للتهميش، وغياب التنمية المتوازنة، واحتكار القرار. في المقابل، يبرز نموذج الحكم اللامركزي الديمقراطي بوصفه أحد الحلول الواقعية، والتي تحافظ على وحدة الدولة، وفي الوقت ذاته تمنح المجتمعات المحلية حق إدارة شؤونها، والمشاركة الفعلية في صنع القرار.

اللامركزية الديمقراطية لا تعني التقسيم ولا المساس بوحدة سوريا، بل على العكس، تعني توزيع الصلاحيات بشكل عادل، وتعزيز الثقة بين الدولة والمواطن، وإشراك الناس في إدارة حياتهم اليومية. وهي تفتح المجال أمام نشوء إدارة أكثر كفاءة وشفافية، وتخفف من الاحتقان، وتخلق شعورًا بالانتماء الحقيقي للدولة، لأن المواطن يصبح شريكًا فيها لا مجرد متلقٍ للأوامر.

في هذا الإطار، تبرز تجربة الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا كأحد النماذج السورية التي حاولت، في ظروف شديدة التعقيد، تطبيق مبادئ ديمقراطية على أرض الواقع. هذه التجربة لم تأتِ من فراغ، بل نشأت في سياق فراغ إداري وأمني، وحاجة ملحّة لتنظيم شؤون المجتمع، وحماية السلم الأهلي. ورغم كل التحديات، استطاعت أن تبني هياكل إدارية تعتمد على المجالس المحلية، وتفعيل دور المجتمع، وإشراك مختلف المكونات القومية والدينية في إدارة مناطقهم، بما يعكس فيهًا عمليًا لفكرة الشراكة الوطنية.

كما شكّلت مشاركة المرأة في مواقع القرار إحدى السمات البارزة لهذه التجربة، في خطوة غير مسبوقة في السياق السوري، أعادت الاعتبار لدور المرأة بوصفها عنصرًا فاعلًا في الحياة السياسية والاجتماعية، لا مجرد تابع. كذلك، سعت الإدارة الذاتية إلى إرساء أسس للعدالة الاجتماعية، وتنظيم العلاقة بين المكونات المختلفة على قاعدة التعايش والاحترام المتبادل، بعيدًا عن منطق الإقصاء أو الهيمنة.

إن الإشادة بهذه التجربة لا تعني تقديمها كنموذج مكتمل أو خالٍ من الأخطاء، بل الاعتراف بأنها تجربة سورية نابعة من الواقع المحلي، تحمل دروسًا مهمة يمكن البناء عليها وتطويرها. فبدل إنكارها أو محاصرتها، من الأجدى فتح نقاش وطني هادئ حولها، والاستفادة من إيجابياتها، ومعالجة سلبياتها ضمن إطار حوار سوري شامل، يهدف إلى الوصول إلى صيغة حكم ديمقراطية جامعة لكل السوريين.

إن أخطر ما يهدد أي مشروع ديمقراطي في سوريا هو الإقصاء المتبادل ورفض الآخر. فالديمقراطية لا تُبنى بمنطق الغلبة، ولا تنجح إذا كانت حكرًا على طرف دون آخر. إنها عملية توافق طويلة، تتطلب شجاعة سياسية، واستعدادًا للاعتراف بالأخطاء، والقبول بالتنوع، والإيمان بأن سوريا لا يمكن أن تُدار إلا بتشارك جميع أبنائها. ومن هنا، فإن الدعوة موجّهة إلى كل القوى السياسية والاجتماعية السورية، داخل البلاد وخارجها، للانخراط في مسار ديمقراطي حقيقي، يضع مصلحة الوطن فوق الحسابات الضيقة، ويؤسس لحل سوري–سوري بعيد عن الإملاءات الخارجية.

إن الحل الشامل للأزمة السورية لا يمكن أن يكون عسكريًا ولا أمنيًا، ولا قائمًا على إعادة إنتاج أنماط الحكم التي فشلت وأوصلت البلاد إلى ما وصلت إليه. الحل الحقيقي يبدأ بالاعتراف بحق السوريين في تقرير مصيرهم، وصياغة دستور جديد يضمن الحقوق والحريات، ويكفل المساواة بين جميع المواطنين، ويحدد شكل حكم ديمقراطي لامركزي، يحفظ وحدة سوريا، ويصون كرامة الإنسان، ويمنع عودة الاستبداد بأشكاله المختلفة.

لقد دفع السوريون ثمنًا باهظًا خلال السنوات الماضية، ولا يمكن القبول بأن تذهب هذه التضحيات سدى، أو أن يُفرض عليهم مستقبل يعيد إنتاج المأساة نفسها. وحدها الديمقراطية، بوصفها ثقافة وممارسة ونظام حكم، قادرة على فتح أفق جديد لسوريا، أفق يقوم على السلام، والعدالة، والمشاركة، والاعتراف بالآخر. إنها ليست حلًا سحريًا، لكنها الطريق الأكثر واقعية وأمانًا للخروج من النفق، وبناء دولة سورية حديثة، قوية بتنوعها، ومتحدة بإرادة شعبها.

تحوّلات الاستشراق الإيطالي

عزالدّين عناية

تحوز دراسة العالم العربي ضمن انشغالات الاستشراق الإيطالي مكانة مميّزة، الأمر الذي يستوجب تتبّعًا للأطوار وتمعّنًا في التقاليد المتوارثة. فما من شك أنّ هناك قامات علمية بارزة طبعت محطّات حاسمة، لا يستقيم الحديث دون الإتيان على إسهاماتها أثناء تناول مسيرة الاستشراق الإيطالي، على غرار ميكيلي أمّاري (١٨٠٦-١٨٨٩)، وليونه كايتاني (١٨٦٩-١٩٣٥)، وإيغناسيو غويدي (١٨٤٤-١٩٣٥). ففي ضوء ما أنتجه الرعيل الأول من أعمال موسوعية، تسنّى إنشاء ما يشبه الأرضية المعرفية لكوكبة من الدارسين اللاحقين، بدأت تتبلور معهم معالم المدرسة الاستشراقية الإيطالية، ذات المنحى المنشغل بالدراسات العربية، وهو ما تطور مع جورجيو لافي ديلّا فيدا ومايكل أنجيلو غويدي.

فمع تلك المرحلة المبكّرة حاز «معهد الدراسات العليا» الفلورنسي قصب السبق في الانشغال بالمعارف الشرقية. فمنذ العام ١٨٦٠ أنشئ كرسي الدراسات العربية وآخر للسنسكريتية برعاية ميكيلي أمّاري، كما سعى أيضا إلى تدشين تقرّعات أخرى على صلة بالدراسات اللغوية السامية المقارنة. ولا يمكن فصل دراسات الحضارة الإسلامية والعالم العربي عن المناخ العام السائد في أوساط السياسات الأوروبية، الباحثة عن التمدّد نحو الخارج والفوز بحضور في إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا، وهو ما سيلوح بارزا مع الحركة الاستعمارية لاحقا. بدت الحاجة ماسة في التوسع الاستعماري إلى سند معرفي، الأمر الذي دفع في إيطاليا إلى إنشاء «كوكبة الدراسات الشرقية» برئاسة المذكور أمّاري خلال العام ١٨٧٢، التي ستتحوّل في غضون أربع سنوات إلى «الأكاديميا الشرقية». لكن التحوّل البارز من دراسة كلاسيكيات الإسلام إلى دراسة أحوال مجتمعات الإسلام، ذات الطابع البراغماتي، هو ما ستتبلور معالمه مع «مدرسة روما للاستشراق» بفعل قرب القائمين عليها من مراكز صنع القرار في ذلك العهد. فقد طبع أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين قلق وتحفّز، في إيطاليا، تمثّل في البحث عن نفوذ خارجي احتذاءً ببريطانيا وفرنسا. وقد مثّل كارلو ألفونسو نللينو (١٨٧٢-١٩٣٨) صاحب مجلة «أوريينتي موديرنو» (الشرق الحديث)، أبرز وجوه الاستشراق المتحفّز نحو الشرق في تلك الفترة. إذ خصّصت المجلة المذكورة منذ إنشائها حصيلة تتركز حول متابعة الأخبار الواردة من العالم العربي. سجّل فلافيو ستريكا في بحثٍ بعنوان: «كارلو ألفونسو نللينو ومشروع احتلال ليبيا» انضمام نللينو إلى هيئة المستشارين لدى الاستعمار الإيطالي. وقد كان التحاق نللينو بالتدريس بجامعة القاهرة، في فترة لاحقة، مندرجًا ضمن محاولة الاقتراب أكثر من أوضاع البلاد العربية وفهم تحولاتها.

في تلك الأجواء شكّل صعود الفاشية دعمًا لأنشطة الجماعة المتحلّقة حول «أوريينتي موديرنو» في «معهد الشرق» المعروف بـ (IPO) حديث الإنشاء (١٩٢١). فقد عاضد المعهد حينها سياسة موسوليني الشرق أوسطية، في ظلّ التنافس مع بريطانيا، وبدأ تصوير الفاشية كحامية للإسلام وراعية للقومية العربية الصاعدة. ستقود هذه السياسةُ الدوتشي إلى تقلّد «سيف الإسلام» في ليبيا، ووعد الليبيين إبان زيارة طرابلس (١٩٣٧) بالرخاء، بدعوى أن الملك فيتوريو إيمانويل هو من حثّه على زيارة ليبيا، ومذكّرا الليبيين أن إيطاليا ضامنة الرفاه للمسلمين وحامية لهم، وأنه يتعاطف مع المسلمين في العالم بأسره ويحفظ العهود (انظر كتاب «موسوليني والمسلمون» لجانكارلو مازوكا و جامارکو والش، ميلانو ٢٠١٧). شملت تلك السياسة توجيه دعاية عبر «راديو باري» نحو البلاد العربية، من خلال إطلاق برامج دعائية بالعربية هدفت إلى كسب ودّ العرب.

منذ ذلك العهد بات شمال إفريقيا ومنطقة القرن الإفريقي أكثر الفضاءات حضورا في دراسات الاستشراق الإيطالي من ناحية تاريخية وأنثروبولوجية ولغوية، لا سيما على مستوى اللهجات. وهو ما سيتعزّز بإنشاء «المعهد الإيطالي للشرقيّن الأوسط والأقصى» -١٩٣٣- (ISMEO) برئاسة جوفاني جنتيلي صاحب «مانيفستو المثقفين الفاشيين». الشهير وباعث الموسوعة الإيطالية، بوصف المعهد الأداة المعرفية الطيّعة في يد موسوليني. تكثّفت دراسة اللهجات العربية، وخاصة لهجات منطقة شمال إفريقيا، وقد كان المستشرق نللينو الرائد في دراسة الدارجة المصرية، وتدعّم ذلك التقليد في الدراسات الإيطالية مع إستر بانيتا التي انشغلت بالدارجة في ليبيا، ومع أوليفييه دوران المنشغل حتى الوقت الحالي بتدريس «ديالِيتولوجيا عَرَبا» أي (علم اللهجات العربية) في جامعة روما.

بغروب شمس الفاشية (١٩٤٣) حدثت تبدّلات في انشغالات الاستشراق، ولم تحدث مراجعات في المنهج. ولّى المستشرق فرانشيسكو غابرييللي (١٩٠٤-١٩٩٦) شأن «معهد الشرق» (IPO) بدعوى تطهيره من بقايا الفاشية. وقد كان غابرييللي أستاذ اللغة والآداب العربية في جامعة روما، روى لي تلاميذه أنّ عربيته قاموسية وأعوزته القدرة على الكتابة والتعبير بالعربية، لكن الرجل خلّف أثرا واضحا في دراسات الاستشراق الإيطالي الحديث، حيث تميزت كتاباته بالتركيز على الإسلاميات والأدب. وبالتزافق مع غابرييللي عمل أومبرتو ريتزيتانو، وليد القاهرة (١٩١٣-١٩٨٠)، الأستاذ في جامعة باليرمو، على نشر طبعة جديدة للمكتبة العربية الصقلية لميكيلي أمّاري.

لكن الدراسات العربية في هذه الحقبة بقيت مطبوعة بخاصيتين أساسيتين: هيمنة النسق الاستشراقي المدرسيّ وضيق دائرة المنشغلين. ولو نظرنا، على سبيل المثال، إلى أعمال الترجمة نلاحظ محدودية الإنتاجات، فقد أورد مؤلّف «الحضور العربيّ الإسلاميّ في المطبوعات الإيطالية» (٢٠٠٠)، الصادر عن وزارة الثقافة الإيطالية، أنّ عدد الترجمات من العربية بين ١٩٠٠ و ١٩٨٨ لم تتجاوز الثلاثين عملا. ناهيك عن بقاء مراكز تدريس العربية والآداب العربية محصورة في جامعات معينة مثل «الأوريينتالي» و«لاسابيينسا» و«بالِيرمو» ومدرجة ضمن تخصصات وأقسام أخرى.

خلال العقود الثلاثة الأخيرة تنوّعت المقاربات في الاستشراق الإيطالي، وتوزعت بين الدراسات الأدبية واللغوية والحضارية والسياسية والتاريخية والدينية والسوسيولوجية ذات العلاقة بالمهاجرين خصوصا. بَيْدَ أنّ هذا التنوع لا يعني متانة في الدراسات أو مقدرة علمية لدى الخبراء. فقد كانت طلبات الجمهور ضاغطة لمعرفة ما جلبته الهجرة، وما تمور به الساحة العالمية من أخبار حول العالم العربي والإسلام. لم تكن العروض في مستوى كثافة الطلبات وتنوّعها، وهو ما خلق نوعًا من الارتباك والعجلة والخلط، إن لم نقل التدنّي في المعارف المقدّمة، فقد تسرّب هاجس التوترات السياسية إلى حقل الدراسات المعرفية وأثّر على انشغالاتها.

مثّل خطّ الاستعراب، في الوقت الحالي، المتمحور حول دراسة الأدب العربي المعاصر عنصر تحوّل إيجابي. وتركّز الاهتمام على نقل الأعمال الأدبية المعاصرة، وتدريس القضايا التي تمور بها الساحة الثقافية العربية، بغرض تقديم صورة راهنة عن العالم العربي. برز جملة من المترجمين منهم مونيكا روكو وماريا أفينو وإليزابيتا بارتولي وبابلا فيفياني وباربرا تيريزي ووسيم دهمش وغيرهم. لكن تبيّن أن ملاحقة الإنتاجات الأدبية وحدها لا تكفي، وهو ما حثّ على توسيع نطاق الانشغال بالثقافة العربية. فكان أن ظهرت في الساحة اهتمامات بالمقاربات السوسيولوجية والتاريخية والدينية والأنثروبولوجية والسياسية، لترسيخ وعي علمي بالوقائع الجديدة، بعيدا عمّا تروّجه الإسلاموفوبيا، وكان من أبرز المنشغلين فيها إنزو باتشي وماسيمو كامبانيني وإيدا زيليو غراندي وأوغو فابييتي وستيفانو اليافي ولاورا غواتزوني.

بخلاصة موجزة، ثمة نزوع إيجابي للخروج من الأنساق التقليدية للاستشراق الثانية، مع ما يمكن نعته إجمالا بالاستشراق النقدي.

ارتفاع سعر زيت الزيتون في دمشق.. عبء اقتصادي يُثقل كاهل الأسر ويُقلق الأسواق

دمشق/ مرجانة اسماعيل

تشهد الأسواق في دمشق والعاصمة السورية والمناطق المحيطة بها، ارتفاعاً مستمراً في أسعار سوق زيت الزيتون، حتى بات هذا العنصر الغذائي الأساسي يُعد رفاهيةً يتعذر على كثير من العائلات العادية شراؤها بكميات كافيةً، مما أثار قلق المستهلكين والباعة على حدٍّ سواء.

في الأسواق المحلية، تجاوز سعر تنكة زيت الزيتون (١٦ لتراً) مستويات قياسيةً، حيث وصل في بعض المناطق إلى نحو ٩٠ – ١٠٠ دولار أمريكي تقريباً في السوق المحلية بسبب عدة عوامل اقتصاديةً وزراعيةً، وهو ما يعادل أضعاف القوة الشرائية لغالبية السكان.

الأسباب وراء هذه الزيادة تبدو مركبةً، إذ أن انخفاض إنتاج الموسم الأخير من الزيتون بسبب ظروف مناخية صعبة جعل الكميات المتاحة في السوق أقل من الطلب بكثير، مما تسبب في رفع الأسعار. كما أن عمليات تهريب وتصدير الزيت إلى دول مجاورة بأسعار أعلى ساهمت في نضوب الكميات في الأسواق المحلية وارتفاع الأسعار بشكل يصعب على المستهلك العادي تحمله.

في دمشق، أحد الأسر المكونة من ستة أفراد أشار إلى أن ارتفاع سعر الزيت جعله يضطر لشراء كميات قليلة للغاية مقارنةً بما كان يعتاد عليه في الأعوام السابقة. يقول: «كنتُ أشتري تنكة زيت الزيتون كل موسم لأغطي بها احتياجات العائلة طوال العام، لكن الآن لا أستطيع سوى شراء نصف الكمية التي أحتاجها»، هذه القصة تعكس واقعاً يعيشه الآلاف من الأسر السورية التي تواجه تراجعاً في الدخول وارتفاعاً في تكاليف الحياة.

من ناحية أخرى، إحدى ربّات المنزل تشكو من تدهور جودة بعض المنتجات المعروضة في الأسواق، إذ تقول: «الناس اليوم تبحث عن أرخص زيت ممكن حتى لو كانت جودته أقل، لأن الأسعار أصبحت خارج الحسابات الطبيعية للاستهلاك المنزلي»، وتضيف أن كثيراً من الأسر اضطرت إلى الاعتماد على زيوت بديلة أقلّ جودةً في الطبخ والحياة اليومية، مما أثر على عادات الاستهلاك الغذائي.

هذا الارتفاع في الأسعار لا يقتصر تأثيره على المستهلك فقط، بل يشمل أيضاً الفلاحين والمنتجين الأصغر الذين يعتمدون على بيع الزيت للحصول على دخل يكفيهم لسدّ احتياجاتهم. ففي ريف أحد المناطق الزراعية القريبة من دمشق، أحد المزارعين قال: «الإنتاج هذا العام أقل من المعتاد، وكثير من الزيت تُباع في السوق السوداء أو تُهرّب إلى خارج البلاد مقابل عملة صعبة، مما يقلل من الكمية المتوفرة للسوق المحلي ويرفع السعر بصورةٍ غير منطقيةٍ.»

التجار في دمشق يؤكدون أن الزيادة في السعر جاءت نتيجة عوامل متعددة تشمل ارتفاع تكاليف النقل، انخفاض الإنتاج، وتراجع القدرة الشرائية للمستهلك، إضافةً إلى الممارسات التجارية التي يجعلها البعض في السوق وسيلةً لتحقيق أرباح سريعة على حساب المواطنين. أحد بائعي التجزئة في سوق شعبي قال: «نشتري التنكة من الجملة بسعر مرتفع، ولا يمكننا بيعه بسعر أقل لأننا سنخسر، لكن في الوقت نفسه، نجد المستهلك يشتكي من السعر ولا يشتري إلا قدر قليل.»

بعض الخبراء الاقتصاديين في دمشق يشيرون إلى أن تراجع قيمة الليرة السورية وتأثير التضخم الشامل على الاقتصاد المحلي لعب دوراً أساسياً في رفع أسعار السلع الأساسية مثل زيت الزيتون، حيث ترتفع تكلفة الإنتاج والنقل والتجارة بما يتناسب مع التدهور الاقتصادي العام، ما يجعل الأسعار في ارتفاع مستمر يفوق قدرة الغالبية العظمى من السكان على التكيف معها.

من جانب المستهلكين، الحلول قصيرة الأمد التي تُطرح في الأسواق، مثل استيراد زيوت بديلة أو فتح باب الاستيراد من الخارج، قد تخفف من حدة المشكلة مؤقتاً، لكنها لا تعالج الأسباب البنيوية التي أدّت إلى هذا الارتفاع الكبير. بينما يرى آخرون أن تعزيز الإنتاج المحلي وتشجيع الفلاحين على زيادة مساحات الزراعة وتحسين أساليب الحصاد والعصر قد يساهم في زيادة المعروض وبالتالي خفض الأسعار، لكن هذا لا يمكن أن يحدث بين ليلةٍ وضحاها.

في الأرياف المحيطة بدمشق، إحدى العائلات التي تعيش على دخلٍ محدودٍ من الزراعة والمواشي اعتادت أن تعصر زيت الزيتون سنوياً لتغطية احتياجاتها. تقول العائلة: «في الماضي، كان لدينا مخزون يكفي العام كله، لكن هذه السنة لم تسعفنا الأشجار، وكثير من الإنتاج تُباع في سوقٍ غير رسميٍ بسعرٍ أعلى مما نستطيع تحمله».

تداعيات هذا الارتفاع في سعر زيت الزيتون وصلت أيضاً إلى المطاعم والمقاهي في دمشق، حيث بات أصحاب المطاعم يطالبون الزبائن بدفع تكلفة إضافية أو استبدال زيت الزيتون بزيوت نباتية أقلّ تكلفةً في بعض الأطباق، ما أثار جدلاً بين الزبائن الذين يشعرون بفقدان جودة الأطعمة التي اعتادوا عليها.

ويبقى ارتفاع سعر زيت الزيتون في دمشق تحدياً اقتصادياً واجتماعياً يعكس الواقع المعاش للعديد من السوريين في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجه البلاد، ويستمر تأثيره على الأسرة والمزارع والتاجر على حدٍّ سواء، مما يستدعي إيجاد حلول متوازنة بين سياسات الدعم، وتشجيع الإنتاج، والتحكم في المضاربات التجارية لضمان عودة هذا المنتج الغذائي المهم في متناول غالبية السكان.

تكاليف البقاء تُرهق محدودي الدخل في الساحل السوري

تقرير/ ا-ن

تتفاقم معاناة محدودي الدخل في مدن الساحل السوري وسط ظروف معيشية تزداد صعوبة يوماً بعد يوم، ما يفرض على الأسر اعتماد قدر أعلى من العقلانية في الصرف والاستهلاك، والاقتصار على الحاجات الأساسية كالغذاء والدواء، إلى جانب تعزيز التعاون الأسري والانتباه لاستهلاك الغاز والكهرباء وتخفيف الأعباء من خلال تبادل الملابس المستعملة والمواد الغذائية.

ويستفيق أفراد هذه الطبقة يومياً على مخاوف فقدان لقمة العيش، في وقت تُعلن فيه الجهات الحكومية قرارات تزيد الضغط على قدرتهم الشرائية، ومن ذلك تحديد وزارة الاقتصاد في الحكومة السورية الانتقالية سعر ربطة الخبز التجاري بـ ٥٥٠٠ ليرة من كوات المخابز و٦٠٠٠ ليرة لدى المعتمدين، بينما استُثنيت الأفران التموينية الحكومية من القرار. وبررت الوزارة هذه الخطوة بمطالب أصحاب المخابز التجارية الذين اشتكوا من ارتفاع تكاليف الإنتاج، مؤكدة أن الخبز التمويني ما زال مدعوماً. لكن هذه الزيادات تُشكل تهديداً مباشراً لأصحاب الدخل المحدود الذين يعتمدون على الخبز كعنصر أساسي في غذائهم.

كما أوضحت مديرية المؤسسة السورية للمخابز في طرطوس وجود دراسة لتعديل سعر ربطة الخبز أو تقليص وزنها ضمن خطة تهدف إلى تحرير السعر جزئيًا بالتوازي مع إجراءات لتحسين دخل المواطن، مُشيرة إلى أن كلفة ربطة الخبز تصل إلى نحو ٨٥٠٠ ليرة بينما كانت تُباع سابقاً بـ ٥٠٠٠ ليرة. ومع كل تعديل جديد تتراجع القدرة الشرائية بشكل واضح، إذ تعني الزيادة الأخيرة عبئاً إضافيًا يتجاوز ٣٠٪ على الأسر محدودة الدخل، فالعائلة المؤلفة من خمسة أشخاص تحتاج إلى ربطتين يومياً على الأقل، ما يعني زيادة تقارب ٥٠٠٠ ليرة يومياً، الأمر الذي يضعها أمام خيارات صعبة بين تقليص استهلاك الخبز أو اقتطاع المبلغ من بنود أخرى كالتدفئة أو الغذاء.

ولمواجهة ارتفاع أسعار الغذاء، لجأ بعض الأهالي في طرطوس واللاذقية إلى زراعة الخضروات على أسطح المنازل أو في حدائق صغيرة أو حتى على الشرفات، كخطة لتقليص النفقات. ومع ارتفاع أسعار الكهرباء بات استخدام الإضاءة الموفرة للطاقة ضرورياً، إضافة إلى إطفاء الأجهزة وتنظيم ساعات تشغيل الأدوات الكهربائية ذات الاستهلاك العالي، وهي خطوات تُسهم في الحد من فواتير الكهرباء والوقود. وعلى وقع تراجع فرص العمل الثابتة، اتجه كثيرون إلى استثمار مهاراتهم في أعمال منزلية مثل الحياكة، إصلاح الأجهزة، إعداد المأكولات المنزلية وبيعها، أو تقديم الدروس الخصوصية، في محاولة لخلق مورد إضافي يُسند الأسرة ويُوَفر دخلها.

وقبيل سقوط النظام بأشهر معدودة، أصدرت هيئة التخطيط والتعاون الدولي الاستعراض الوطني الطوعي الثاني عن أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٤، كاشفًا عن أرقام لم تكن مُحدّثة منذ سنوات. إلا أن الواقع اليوم يشير إلى أن أكثر من ٩٠٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر وفق تقارير أممية، فيما تتجاوز تكاليف المعيشة الأساسية بكثير متوسط الأجور. وتعاني فئة محدودي الدخل في الساحل من انخفاض حاد في القدرة الشرائية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وعدم القدرة على تأمين الاحتياجات الضرورية، ما أدى إلى تلاشي الطبقة الوسطى وانتشار الفقر المدقع.

وفي بلد أنهكه صراع استمر أكثر من عقد، باتت أزمة محدودي الدخل من أكثر الملفات إلحاحًا، ومع تدهور الليرة وتفاقم التضخم وجد الملايين في الساحل أنفسهم في سباق يومي لتأمين أبسط مقومات الحياة. ولطالما كانت هذه الطبقة في مهب الريح حتى قبل عام ٢٠١١ حين واجه أصحاب الدخل المحدود صعوبات على رأسها تدني الرواتب، وعدم مواكبة الأجور لمعدلات التضخم، ما دفع كثيرين إلى تقليص إنفاقهم على الكساء الشتوي أو تأجيله. وأمام استمرار ارتفاع الأسعار وثبات الدخول، تبدو قدرة هذه الأسر على الاستمرار في تلبية حاجاتها الأساسية مهددة يوماً بعد يوم.

ارتفاع غير مسبوق لأسعار السلع في القنيطرة يزيد من معاناة الأهالي

درعا/ رجاء مختار

تشهد مدينة القنيطرة حالياً ارتفاعاً غير مسبوق في أسعار السلع الأساسية، ما أثر بشكل مباشر على حياة السكان وقدرتهم على تلبية احتياجاتهم اليومية. التضخم المتزايد جعل من شراء أبسط المواد الغذائية تحدياً يومياً، إذ لم يعد المواطن قادراً على تحمل تكاليف المعيشة الأساسية، وازدادت الضغوط على الأسر ذات الدخل المحدود بشكل ملحوظ.

داخل سوق الخضار في المدينة، تستقبل الحاجة سلوى الخطيب الزبائن بابتسامة باهتة، لكنها تخفي وراءها ضغوطاً كبيرة. تقول سلوى إن سعر كيلو الطماطم قبل عام كان ألفي ليرة، أما اليوم فالكيلو تجاوز خمسة آلاف ليرة، بينما تضاعف سعر البصل ثلاث مرات تقريباً. تلاحظ سلوى أن الزبائن أصبحوا يختارون فقط الضروري من السلع، تاركين غيره بسبب ارتفاع الأسعار.

في محل بيع اللحوم، يروي البائع حسين الميداني أن سعر كيلو لحم الضأن تجاوز عشرة آلاف ليرة، وهو رقم فاق توقعات الجميع. ومع ذلك، فإن الطلب ضعيف، إذ لا يمتلك أغلب السكان القدرة على شراء اللحوم بانتظام. يشير حسين إلى أن ارتفاع أسعار الوقود أثر على تكاليف النقل والتبريد، ما انعكس على السعر النهائي للسلعة.

عائلة أبو سامر، المكونة من سبعة أفراد، تواجه صعوبة في تلبية احتياجاتها الأساسية. يشير رب الأسرة إلى أن إيجار شقته ارتفع من ٤٥٠ ألف ليرة إلى نحو ٧٥٠ ألف ليرة، بينما لم يزد دخله بما يتناسب مع هذا الارتفاع. يحاول الأب توزيع المهام اليومية بين أفراد الأسرة لتقليل التكاليف، في حين يظل الخوف من ارتفاع الأسعار مستمراً مع كل رحلة إلى السوق.

التجار يعزون جزءاً من ارتفاع الأسعار إلى زيادة تكاليف النقل والمحروقات، ما دفعهم لرفع الأسعار على المستهلكين لتعويض النفقات الإضافية. الأسعار المتقلبة تجعل من التسوق تجربة مرهقة للأسر، حيث تضطر إلى المقارنة بين المحلات واختيار الأرخص، أحياناً على حساب الجودة أو الكمية.

في الأحياء الشعبية، تواجه السيدات معضلة اختيار ما يمكن شراؤه من السلع الأساسية، خاصة مع محدودية الدخل. تروي رقية أحمد كيف اضطرت إلى الاقتصار على شراء الحاجات الأساسية فقط، وترك الكماليات البسيطة للأطفال مثل الحلوى أو العصائر، بسبب ارتفاع الأسعار بشكل كبير.

الشباب أيضاً يعانون من تداعيات الأزمة الاقتصادية، إذ بات العثور على فرص عمل تغطي تكاليف المعيشة أمراً صعباً، حتى الأعمال المؤقتة لم تعد تكفي لسد الاحتياجات اليومية. وصف بعض الشباب حياتهم اليومية بأنها «معركة مستمرة مع الأسعار»، حيث يتطلب كل قرار شرائي تخطيطاً دقيقاً للحفاظ على الاستقرار المالي للأسرة.

الارتفاع المتواصل للأسعار في القنيطرة يعكس أزمة اقتصادية أوسع، تشمل التضخم العام وارتفاع تكاليف النقل والطاقة. معاناة السكان اليومية أصبحت جزءاً من الواقع اليومي، وسط غياب حلول سريعة لتحسين القدرة الشرائية أو تثبيت الأسعار.

دعوات متزايدة تُرفع من قبل الأهالي والمجتمع المدني لمطالبة الجهات المعنية بضبط السوق ومنع الاحتكار، وتقديم دعم مباشر للأسر الفقيرة. يرى كثيرون أن الحلول الجزئية لن تنجح ما لم يتم تخفيض تكاليف التشغيل للتجار وتأمين سلاسل إمداد مستقرة للسلع الأساسية، لضمان عدم استغلال المواطنين في ظل الأزمات المستمرة.

واقع ارتفاع الأسعار في القنيطرة يشكل ضغطاً يومياً على الأهالي ويؤثر على جودة حياتهم، ويحتاج إلى سياسات إصلاحية طويلة الأمد، ودعم اقتصادي واجتماعي فعال، لضمان حياة كريمة للمواطنين وتقليل العبء المالي الذي يثقل كاهل الأسر.

نقص الأطباء والحواضن يفاقم أزمة رعاية الأطفال الخدّج في مستشفيات درعا

درعا/ رجاء مختار

في أروقة مستشفيات محافظة درعا، تتكثف أزمة صامتة لكنها قاسية، عنوانها نقص الأطباء والحواضن، وضحاياها الأطفال الخدّج الذين يولدون قبل اكتمال نموهم، ويحتاجون إلى رعاية دقيقة ومتخصصة في الساعات والأيام الأولى من حياتهم.

هذه الأزمة، التي تتقاطع فيها عوامل نقص الكوادر الطبية، وتهالك التجهيزات، وضعف الدعم، باتت تهدد حق هؤلاء الأطفال في الحياة، وتضع عائلاتهم أمام اختبارات نفسية وإنسانية قاسية.

تعاني مستشفيات درعا الحكومية من ضغط متزايد على أقسام الحواضن، في وقت لا يتناسب فيه عدد الأطباء المختصين مع أعداد الولادات المبكرة. طبيب أطفال واحد قد يكون مسؤولاً عن متابعة عشرات الحالات في مناوبة واحدة، فيما تعمل الممرضات بإمكانات محدودة وساعات طويلة.

ومع غياب عدد كافٍ من الحواضن الحديثة، تُضطر الكوادر إلى اتخاذ قرارات صعبة: أي طفل يحصل على الحاضنة، ومن يُنقل إلى مستشفى آخر بيعد عشرات الكيلومترات، وربما لا يحتمل جسده الصغير رحلة كهذه.

وُلدت "ليان" في شهرها السابع داخل مستشفى درعا الوطني. كانت تزن أقل من كيلوغرامين وتعاني من صعوبات في التنفس. تروي والدتها، أم محمد، كيف وقفت لساعات في الممر وهي تنتظر خبراً مطمئناً: "قالوا لي لا توجد حاضنة شاغرة الآن. كنت أرى الضوء الأزرق في الغرفة المجاورة وأتمنى لو أُفتح لنا".

بعد ساعات من الانتظار، توفرت حاضنة قديمة كانت تعمل بشكل متقطع. قضت ليان أيامها الأولى بين انقطاع كهربائي متكرر ومحاولات حثيثة من الطاقم الطبي للحفاظ على استقرارها. نجت ليان، لكن قصتها تركت أثراً عميقاً في نفس والدتها، التي تقول إن الخوف لم يفارقها حتى بعد العودة إلى المنزل.

ولا يقتصر التحدي على نقص الحواضن فحسب، بل يمتد إلى غياب الأطباء المختصين برعاية الخدّج. كثير من الأطباء غادروا المحافظة خلال السنوات الماضية بحثاً عن ظروف عمل أفضل أو أمان وظيفي أكبر. من طالباً عدم ذكر اسمه: "نحن لا نواجه المرض فقط، بل نواجه الوقت، ونقص الإمكانيات، والإرهاق. أحياناً نضطر للاعتماد على خبرتنا الشخصية بدل بروتوكولات حديثة غير متوفرة".

في قرية ريفية قريبة من درعا، وُلد "سامر" بوزن منخفض جداً، ما استدعى نقله فوراً إلى المستشفى. بعد الفحص الأولي، تبين أن جميع الحواضن ممتلئة. بدأ سباق مع الزمن، حيث تنقلت العائلة بين مستشفيين بحثاً عن مكان شاغر. في النهاية، تم نقل سامر إلى محافظة مجاورة بعد ساعات طويلة في سيارة إسعاف بسيطة.

وتقول جدته: "كنا نخشى أن نفقده في الطريق. كل دقيقة كانت تمر كأنها ساعة". نجا سامر، لكنه لا يزال يعاني من مشاكل صحية تتطلب متابعة طويلة، وهو ما يشكل عبئاً إضافياً على عائلة محدودة الدخل.

تترك هذه الأزمة آثاراً تتجاوز الجانب الطبي. فالأمهات يعشن حالات قلق مستمر، والخوف من فقدان الطفل يصبح رفيقاً دائماً. بعض العائلات تضطر لبيع ممتلكاتها لتغطية تكاليف نقل أو علاج خاص، فيما تتفاقم الفجوة بين من يستطيع الوصول إلى خدمات أفضل ومن لا يملك سوى انتظار الفرج. كما تؤدي هذه الظروف إلى تراجع الثقة بالمنظومة الصحية، وزيادة الاعتماد على الحلول الفردية أو البديلة.

ورغم الصورة القاتمة، تظهر بين الحين والآخر مبادرات صغيرة تحاول سد جزءاً من الفجوة. تبرعات أهلية لتأمين حاضنة مستعملة، أو حملات تطوعية لدعم أقسام الأطفال بالمستلزمات الأساسية. بعض الأطباء الشباب يبذلون جهداً إضافياً للبقاء وتقديم ما يستطيعون، مدفوعين بإحساس عميق بالمسؤولية. لكن هذه الجهود، على أهميتها، تبقى غير كافية أمام حجم الحاجة.

إن معالجة أزمة رعاية الأطفال الخدّج في درعا تتطلب خطة متكاملة، تبدأ بتأمين حواضن حديثة وصيانتها بشكل مستمر، مروراً بتشجيع الكوادر الطبية على البقاء من خلال تحسين ظروف العمل والتدريب، وصولاً إلى دعم نفسي واجتماعي للعائلات. الاستثمار في هذا القطاع ليس ترفاً، بل ضرورة إنسانية، لأن كل طفل خدّج هو حياة قابلة للنمو إذا ما أُتيحت لها الفرصة.

تبقى قصص ليان وسامر وغيرهما تذكيراً حياً بأن الأرقام والإحصاءات تخفي وراءها وجوهاً صغيرة وقلوباً معلقة بالأمل. أزمة الأطباء والحواضن في درعا ليست مجرد نقص في الموارد، بل اختباراً حقيقياً لضمير المجتمع وقدرته على حماية أضعف أفراده.

برد اللاذقية يفضح العجز.. التدفئة تتحول إلى حلم بعيد المنال

اللاذقية/ سلاف العلي

مع أولى موجات البرد في اللاذقية وريفها، تتكشف معاناة جديدة للمواطنين، حيث تحولت التدفئة من حاجة أساسية إلى رفاهية بعيدة المنال لغالبية الأسر. فقبل فترة قصيرة، كانت المدفأة الصغيرة تُباع بسعر يتراوح بين ٣٥٠ و٤٥٠ ألف ليرة سورية، بينما قفز سعرها اليوم إلى ما بين ٧٥٠ و٩٠٠ ألف ليرة، في حين تراوح أسعار الأحجام الأكبر والأنواع الأفضل بين مليون ومليون ونصف ليرة، وهي أرقام لا تمت بصلة إلى دخل معظم المواطنين في اللاذقية ومدنها وريفها.

ورغم الارتفاع الكبير في أسعار المازوت، تبقى التدفئة به – مقارنة بالكهرباء والغاز – الخيار الأكثر جدوى والأقل انقطاعاً، ما دفع الطلب باتجاهه رغم كلفته الثقيلة، في المقابل، تراجع الإقبال على مدافئ الكهرباء والغاز بعد الرفع الكبير للتسعيرة، إذ تحولت فاتورة الكهرباء إلى كابوس شهري، وأصبحت أسطوانة الغاز عبئاً مؤجلاً لا يُستخدم إلا للضرورة القصوى.

ومع تضييق خيارات التدفئة واتساع دائرة الغلاء، يُدفع الفقراء إلى الزاوية مع كل انخفاض جديد في درجات الحرارة. ففي اللاذقية وريفها، لا يبدأ الشتاء من النوافذ ولا من الغيوم، بل من الأسواق، وتحديداً من واجهات محال مدافئ المازوت، حيث ارتفعت الأسعار بوتيرة صادمة، وكأن البرد نفسه بات سلعة تُباع في سوق بلا رقابة.

وتشهد أسواق مدافئ المازوت ومتمماتها حالة من الفوضى الواضحة، وسط غياب أي رقابة حقيقية، حيث تنشط الفوارق السعرية الكبيرة بين محل وآخر، وأحياناً تكون صادمة، وتختلف باختلاف الحي والمكان ومزاج التاجر، المواصفات غير واضحة، والجودة متقلبة، ولا معيار يحكم السوق سوى القدرة على الدفع؛ فمن يملك المال يختار، ومن لا يملكه يُنصح بالصبر والتحمّل.

وفي هذا السياق، لا يمكن تجاهل تصاعد معدلات الاستغلال، فالبرد لا ينتظر، والأطفال لا يحتملون، والمفقرون لا يملكون ترف المقاطعة أو الانتظار، فيجدون أنفسهم مضطرين للشراء بأسعار يدرك الجميع أنها غير عادلة، لكن لا أحد يوقفها، وحين يفقد المفقرون الأمل، يصبح المشهد أكثر قسوة.

فالأقسى في هذه الصورة ليس الأرقام وحدها، بل الوجوه: أطفال ينامون بملابسهم الثقيلة، وأبٍ صغيرة متشققة من الصقيع، وبيوت يغلفها البرد أكثر مما تغلفها الجدران، وعائلات فقدت أي أمل بالحصول على وسيلة تدفئة حقيقية مع بدء فصل الشتاء، وتتعامل مع البرد كقدر لا كأزمة يمكن حلها.

الشتاء هنا لا يعني المطر فقط، بل يعني الإذلال اليومي، وحساب ساعات تشغيل المدفأة، وإطفاءها قبل أن ينام الأطفال، والقلق من مرض لا يُعالج لأن التدفئة كانت أول ما جرى الاستغناء عنه، وفي هذا الواقع، يبدو الغضب مشروعاً، بينما تبقى المسؤولية غائبة، ليس فقط عن جشع بعض التجار، بل عن السياسات الحكومية التي رفعت أسعار الكهرباء والمازوت والغاز دفعة واحدة، من دون توفير بدائل حقيقية أو حماية للفئات الأضعف.

وحين تُرفع الأسعار بلا ضبط للسوق ولا دعم للفقراء، يتحول البرد إلى عقوبة جماعية لا إلى ظرف طبيعي، فالتدفئة ليست من الكماليات، بل حق إنساني أساسي، خصوصاً للأطفال وكبار السن، وأي دولة لا تضع هذا الحق في صلب سياساتها، تترك مواطنيها عراة أمام الشتاء، مهما كثرت التصريحات.

في اللاذقية وريفها، البرد هذا العام ليس أشد من الأعوام السابقة، لكن القدرة على مواجهته هي التي انهارت، وبين مدفأة تضاعف سعرها، وسوق بلا رقابة، وحكومة ترفع التسعيرات، يبقى المفقرون وحدهم في مواجهة الصقيع، بلا نار، ولا عدالة، ولا أمل قريب.

الزيادات المفاجئة... أزمة الإيجارات تضغط على سكان حماة

حماة/ جمانة الخالد

تشهد مدينة حماة في الأشهر الأخيرة أزمة متصاعدة في سوق الإيجارات، حيث يجد العديد من السكان أنفسهم مجبرين على دفع مبالغ إضافية بعد شهر واحد فقط من بدء عقد الإيجار. هذه الزيادات المفاجئة تسببت في توتر كبير بين المستأجرين وأصحاب المنازل، وأضرت باستقرار الأسر التي تبحث عن مأوى دائم وسط المدينة المكتظة بالسكان.

في حي المساكن، يروي محمود، موظف في إحدى شركات النقل، تجربته مع إيجار شقته قبل ثلاثة أشهر: "وقعت العقد مع صاحب المنزل بعد تفاهمات شفوية عن سعر ٧٠٠ ألف ليرة شهرياً. بعد شهر فقط، اتصل بي فجأة وقال إن السعر تغير ويجب أن أدفع مليون ليرة شهرياً اعتباراً من الشهر القادم وإلا فعلي أن أخرج من البيت". وجد محمود نفسه أمام خيار صعب: إما دفع الزيادة المفاجئة التي تزيد بشكل كبير على دخله المحدود، أو البحث عن منزل آخر وسط سوق يعاني شحاً في العرض.

وفي حيّ مجاور، تتحدث سلوى، أم لطفلين، عن معاناتها مع صاحب المنزل الذي يملك بيتاً صغيراً كانت تستأجره منذ أكثر من سنة: "بعد أن وافقت على السعر ولم أجد خياراً أفضل، قال لي صاحب البيت بعد شهر واحد فقط إنه لم يعد يقبل بالسعر المتفق عليه لأنه يستطيع الحصول على مستأجر بسعر أعلى. اضطررت لدفع الزيادة لأنني لا أستطيع أن أترك البيت وأبحث عن آخر، خاصة مع طفلي الصغير." وتضيف أن هذه الزيادة لم تكن المرة الأولى، إذ يحاول بعض المالكون استخدام التهديدات بالرحيل كوسيلة للضغط على المستأجرين لرفع السعر كلما سنحت الفرصة.

وفي حي الدباغة، يروي خالد، عامل بناء، مأساة مشابهة: "استأجرت غرفة في بيت قديم بسعر معقول، لكن صاحب المنزل قال إن لديه فرصة لتأجير الغرفة بسعر مضاعف، ويجب أن أخرج في غضون أسبوع. لم يكن أمامي سوى قبول العرض الثقيل لأبقى بالقرب من عملي ومدارس أطفالي."

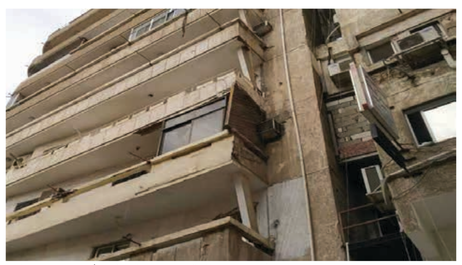

تتكرر مثل هذه الحالات في مختلف أحياء حماة، خصوصاً في المناطق القريبة من وسط المدينة حيث الطلب على السكن مرتفع. ومع ازدحام المدينة بالسكّان وعودة الكثير من العائلات بعد سنوات من النزوح أو الغربة، ارتفع الضغط على سوق الإيجارات بشكل كبير، فيما بقي المعروض من الشقق والمنازل دون تحديث يُلبي هذا الطلب المتزايد.

ويشير سكان في حي القصور إلى أن بعض أصحاب المنازل يستغلون غياب الضوابط الرسمية أو تقييمات عقارية واضحة، في رفع الإيجار بشكل متسلسل، ليس فقط عند تجديد العقد السنوي، بل حتى بعد شهر واحد من توقيع العقد الأولي، بحجة ارتفاع أسعار المواد أو توفر بدائل بسعر أعلى في السوق.

هذا الوضع يجعل المستأجرين في موقف هش، إذ يجدون أنفسهم مضطرين لدفع مبالغ إضافية أو مواجهة صعوبة في الانتقال إلى مكان آخر، خصوصاً مع قلة الخيارات المتاحة.

من جانب آخر، يرى محللون محليون أن غياب تشريعات واضحة لتنظيم سوق الإيجارات في حماة سمح لمثل هذه الممارسات بالانتشار، خصوصاً في ظل ضعف الرقابة أو آليات حماية المستأجرين، ما جعل أصحاب المنازل يتحكمون بالسوق بشكل كبير ويمارسون الزيادة المتكررة دون رادع حقيقي. وبدلاً من وجود سقف محدد للزيادات السنوية أو حماية قانونية للمستأجرين، يجد السكان أنفسهم تحت رحمة السوق الحرة التي يستغلها البعض لتحقيق أكبر ربح ممكن.

وفي حي الشريعة، تشير بعض العائلات إلى أنها لجأت لحلول مؤقتة، مثل مشاركة الشقق مع أقارب أو اللجوء إلى وحدات أصغر حجماً، لتخفيف العبء المالي على ميزانيتهم. ويقول أحد السكان: "كل زيادة مفاجئة تضغط على دخلنا اليومي، وتجعلنا نتأقلم بشكل مستمر مع وضع غير مستقر، دون أن يكون هناك حماية حقيقية".

ويرى ناشطون محليون أن الحل يكمن في إقرار نظام عقود موحدة يحد من الزيادات المفاجئة ويضمن حقوق المستأجرين، مع وضع سقف محدد للزيادة السنوية والزام المالك بإشعار المستأجر قبل أي تعديل. كما يقترحون تطوير برنامج دعم سكني للأسر ذات الدخل المحدود، ما يقلل من الضغط على الأسواق ويحد من استغلال الحاجة الملحة للسكن.

بين قصص الإحباط اليومية في أحياء الميدان والزهراء والمساكن والمصلى، وبين سيطرة بعض الملاك على سوق الإيجارات، يبقى السؤال مطروحاً: هل ستتمكن حماة من وضع ضوابط تحمي المستأجرين وتضمن استقرار حياتهم اليومية؟ وبينما يحاول السكان التكيف مع الواقع، تبقى الحاجة إلى سياسات واضحة وأدوات قانونية فعّالة أمراً ضرورياً لوقف الاستغلال وإعادة التوازن إلى سوق السكن في المدينة.

البالة في مدن طرطوس ملجأ للفقراء أمام تحديات الغلاء

طرطوس/ ا-ن

ما تزال أسواق الألبسة المستعملة، المعروفة محلياً باسم «البالة»، تشكّل ملجأ أساسياً للفقراء وأصحاب الدخل المحدود في مدن وقرى وريف طرطوس، هروباً من الأسعار المرتفعة للألبسة الجاهزة الجديدة في الأسواق المحلية.

ومع عاصفة الغلاء وارتفاع تكاليف المعيشة وتآكل القدرة الشرائية التي تتصاعد بوتيرة متسارعة، لم تعد هذه الأسواق مجرد بديل مؤقت، بل تحولت إلى الخيار الوحيد لمعظم المواطنين من مختلف الطبقات الاجتماعية.

ويقبل المواطنون على شراء الألبسة المستعملة لما توفره من قطع ذات جودة أعلى وماركات عالمية معروفة، بما يُعرف شعبياً بـ«اللقطة»، وبأسعار تُعد مقبولة نسبياً مقارنة بالألبسة الجديدة، إضافة إلى أن كثيراً من هذه القطع يصمد لفترات أطول مقارنة ببعض المنتجات الوطنية مرتفعة الثمن والأقل جودة أحياناً، وتنتشر هذه الأسواق اليوم بشكل واسع في طرطوس وريفها ومدنها، وسط إقبال متزايد يوماً بعد يوم.

وتجدر الإشارة إلى أن تجارة البالة كانت شبه ممنوعة خلال فترة حكم النظام، وكانت بضائعها تدخل بطرق غير رسمية عبر التهريب، إلا أن الواقع اليوم لم يشهد تغييراً يُذكر، بل ازداد انتشارها وتعددت مصادرها في ظل غياب أي تنظيم قانوني واضح، ما أوجد فراغاً تشريعياً سمح بحالات استغلال وتلاعب، وسياسات متأرجحة بين المنع والتساهل، دون حسيب أو رقيب.

وفي مقابل ذلك، باتت أسعار الألبسة الجديدة، التي يُسعّر بعضها بالدولار، تفوق قدرة المواطن المادية، ما يدفعه إلى إعادة ترتيب أولوياته المعيشية، لتصبح محال الألبسة المستعملة والبسطات المنتشرة في كل مكان مقصداً للفقير وميسور الحال على حد سواء.

ومع هذا الواقع، تلاشت إلى حد كبير النظرة السلبية أو المحرجة التي كانت ترافق شراء البالة في السابق، إذ أصبحت خياراً اجتماعياً واسع الانتشار، فعلى سبيل المثال، يتراوح سعر الجاكيت المستعمل بين ١٠٠ و١٥٠ ألف ليرة سورية في أفضل الأحوال، في حين وصل سعر الجاكيت الجديد إلى نحو ٧٠٠ ألف ليرة سورية.

غير أن هذا الإقبال الواسع لسد الحاجة لم يسلم من جشع بعض الباعة واستغلالهم، حيث تشهد الأسواق تلاعباً بالأسعار وفق معادلة الجودة والمصدر ومرونة البائع، سواء كانت القطعة معروضة على بسطة متواضعة أو ضمن واجهات محال تجارية.

ويبرز ذلك بشكل خاص في ما يُعرف بالقطع النادرة ذات الماركات العالمية الشهيرة، التي تُسوّق تحت مسميات مثل «ألبسة أوروبية نظيفة»، في سوق مفتوح بلا ضوابط.

وتدخل هذه الألبسة، التي تنتقل من الحاويات المغلقة إلى أرفف المحال، عبر التهريب دون أي رقابة صحية أو إجراءات فحص وتعقيم تضمن السلامة العامة، وهو ما حذرت منه منظمة «الصحة للجميع»، التي أشارت إلى مخاطر انتشار أمراض جلدية أو حالات تحسس نتيجة استخدام الألبسة المستعملة غير المفحوصة.

وفي بعدٍ اقتصادي أوسع، أسهم انتشار البالة في ترسيخ نمط استهلاكي يعتمد على البقايا الأجنبية الرخيصة، ما يعرقل أي محاولة لإحياء الهوية الإنتاجية المحلية. وتُعد هذه التجارة منافسة غير عادلة للصناعة الوطنية، خاصة في ظل إغلاق أكثر من ٤٠٪ من معامل النسيج الصغيرة والمتوسطة خلال سنوات الحرب، في حين يعمل ما تبقى منها بأقل من طاقته الإنتاجية.

وقد كان ذلك سبباً رئيسياً لغزو البالة للأسواق، حيث تُباع بأسعار أقل من كلفة الإنتاج المحلي، نظراً لأن التاجر لا يتحمل رسوماً جمركية ولا تكاليف مواد أولية، ما يخلق منافسة مشوهة تُقصي المنتج الوطني.

ويضاف إلى ذلك تأثير سياسات الأجور المجحفة وارتفاع الأسعار الجنوني، التي فاقمت الأوضاع المعيشية، وحولت الألبسة المستعملة من بديل مؤقت إلى خيار دائم.

ورغم أن التعليمات الرسمية كانت وما زالت تمنع استيراد البالة لأسباب تتعلق بالصحة العامة وجهالة المصدر، إضافة إلى اعتبارها أسلوباً إقصائياً للصناعة الوطنية، إلا أن هذه التعليمات لم توقف الظاهرة، بل دفعتها إلى قنوات التهريب، وعلى مدى عقود، ظلت أسواق البالة معروفة وموجودة رغم مخالفتها للقوانين، وعملت وما زالت تعمل وفق سياسة الأمر الواقع وغضّ النظر الحكومي، تحت ذريعة تلبية حاجات الفقراء.

ويرى متابعون أن هذا الواقع يطرح تساؤلات حول وجود مستفيدين من هذه التغطية شبه الرسمية، متسائلين عن أسباب عدم قوننة هذه التجارة حتى اليوم، رغم الإقرار الضمني بخدماتها وصعوبة تجاهل دورها.

ويؤكد هؤلاء أن الحل لا يكمن في المنع الذي أثبت فشله، ولا في التساهل والفوضى التي تغذي الفساد، بل في تنظيم هذا النشاط التجاري عبر تشريعه وفق قيود وشروط واضحة، خاصة تلك المتعلقة بالصحة العامة، وتحديد مصادر البضائع، ومراقبة تجهيزها وتعقيمها وتغليفها في بلد المصدر كشرط للسماح باستيرادها رسمياً.

كما يدعون إلى فرض الرسوم الجمركية والضرائب اللازمة، واعتماد رقابة صارمة على التسعير وفق الكلفة والجودة، مع تحديد سقف للربح للحد من جشع المستغلين، بما يحقق حماية المستهلك، ويضمن السلامة العامة، ويؤمن في الوقت نفسه إيرادات الخزينة، دون الإضرار بالفئات الأكثر فقراً.

من الحاجة إلى المبادرة.. كيف تعيد درعا تشكيل خريطة العمل والوظائف

درعا/ رجاء مختار

غرفت محافظة درعا، لعقود بأنها سلة زراعية أساسية في سوريا، تشهد سوق العمل تحوّلات لافتة فرضتها سنوات الصراع وتراجع القطاعات التقليدية، لكنها في الوقت نفسه أفرزت خيارات جديدة في الوظائف والمهن، أعادت تشكيل مفهوم العمل لدى شريحة واسعة من الشباب والنساء. فبين الحاجة والابتكار، بدأت مهن لم تكن مألوفة سابقاً تجد طريقها إلى الحياة اليومية، وتتحول من حلول مؤقتة إلى مصادر رزق مستقرة نسبياً.

في أحد أحياء مدينة درعا، يجلس سامر، وهو شاب في أواخر العشرينات، خلف حاسوبه المحمول داخل غرفة صغيرة في منزل عائلته. قبل سنوات، كان يعمل في محل لبيع الأدوات الزراعية، لكن تراجع الحركة التجارية دفعه إلى البحث عن بديل. تعلّم سامر تصميم الغرافيك عبر الإنترنت، وبدأ بتنفيذ أعمال بسيطة مقابل أجور متواضعة.

اليوم، يعمل مع زبائن من خارج المحافظة، وأحياناً من خارج البلاد. "لم أتخيل يوماً أن عملي سيكون من البيت"، يقول سامر، مضيفاً أن العمل الحر عبر الإنترنت منحه دخلاً أفضل واستقراراً نسبياً مقارنة بوظائف كثيرة داخل السوق المحلي.

هذا التحول نحو العمل الرقمي لم يعد حالة فردية في درعا. فمع انتشار الإنترنت، ولو بحدود متفاوتة، بدأ عدد متزايد من الشباب يتعلّم مهارات مثل الترجمة، إدارة صفحات التواصل الاجتماعي، إدخال البيانات، وصيانة البرمجيات.

هذه المهن لا تحتاج إلى رأس مال كبير، لكنها تتطلب وقتاً للتعلّم وصبراً لبناء سمعة مهنية، وهو ما وجد فيه كثيرون بديلاً عن البطالة أو العمل الموسمي غير المستقر.

في الريف الشرقي، حيث تضررت الزراعة بشكل كبير بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وشح الموارد، ظهرت مهن جديدة مرتبطة بالتصنيع الغذائي المنزلي. أم لؤي، وهي ربة منزل في الأربعينات، بدأت قبل عامين بصناعة المربيات ودبس الرمان في مطبخ بيتها.

في البداية، كانت تبيع منتجاتها للجيران فقط، ثم توسعت الدائرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. "لم أكن أعتبر ما أفعله عملاً"، تقول، "لكن مع الوقت صار مصدر دخل أساسي". اليوم، تشغّل أم لؤي امرأتين من قريتها، في نموذج صغير يعكس تحوّل العمل المنزلي إلى نشاط اقتصادي فعلي.

كما برزت في درعا مهن مرتبطة بالخدمات، خاصة تلك التي تلبي احتياجات المجتمع اليومية في ظل ضعف البنية الخدمية. فمهن مثل صيانة الأجهزة الكهربائية، إصلاح أنظمة الطاقة الشمسية، وتركيب مضخات المياه أصبحت مطلوبة بشكل متزايد.

وفي مدينة الصنمين، يروي خالد، وهو فني كهرباء شاب، أن الإقبال على الطاقة الشمسية فتح له باب رزق لم يكن متوقعاً. "تعلمت تركيب الأنظمة من خلال العمل مع فنيين آخرين"، يقول، مشيراً إلى أن الطلب المتزايد جعله يطوّر مهاراته ويؤسس فريقاً صغيراً للعمل.

النساء أيضاً دخلن بقوة إلى سوق العمل الجديد، ليس فقط عبر المشاريع المنزلية، بل من خلال مهن خدمية وتعليمية. في إحدى بلدات ريف درعا الغربي، افتتحت هناء مركزاً صغيراً لتعليم الأطفال دروساً تقوية. بعد أن كانت معلمة مدرسة، وجدت نفسها بلا عمل منتظم، فحوّلت غرفة في منزلها إلى صف دراسي. "الأهالي بحاجة لمن يساعد أبناءهم"، تقول، موضحة أن المشروع وفر لها دخلاً وساعد عشرات الطلاب على تحسين مستواهم التعليمي.

ومن بين المهن التي بدأت بالانتشار أيضاً، العمل في النقل الخفيف والتوصيل. مع توسع التجارة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ظهرت حاجة إلى شبكات توصيل محلية. محمود، وهو شاب يملك دراجة نارية، يعمل على توصيل الطلبات بين القرى والمدينة. "لم أكن أظن أن التوصيل يمكن أن يكون مهنة"، يقول، "لكن الطلب كبير، خاصة مع انتشار البيع الإلكتروني المحلي".

في المقابل، لم تختفِ المهن التقليدية، لكنها تغيّرت في شكلها. فالزراعة، رغم تراجعها، بدأت تتجه نحو أساليب أقل كلفة وأكثر مرونة، مثل الزراعة المنزلية أو البيوت البلاستيكية الصغيرة. بعض الشباب عادوا إلى الأرض، لكن بعقلية مختلفة، تجمع بين التجربة المحلية والمتابعة عبر الإنترنت لأساليب حديثة.

يرى مختصون في الشأن الاقتصادي المحلي أن هذه التحولات تعكس قدرة المجتمع على التكيّف، لكنها في الوقت نفسه تبرز غياب التخطيط الرسمي لسوق العمل. فمعظم هذه المهن نشأت بشكل فردي، دون إطار قانوني أو دعم مؤسسي، ما يجعلها عرضة للتقلبات. ومع ذلك، فإنها وفّرت فرصاً حقيقية لآلاف الأسر، وساهمت في تخفيف حدة البطالة.

يواجه العاملون في هذه المهن الجديدة تحديات عديدة، من بينها ضعف التمويل، وغياب التدريب المنظم، وصعوبة الوصول إلى أسواق أوسع. لكن قصص النجاح الصغيرة تشجع آخرين على المحاولة. في درعا اليوم، لم يعد السؤال "أين أجد وظيفة؟" بل "كيف أخلق فرصة؟".

بين العمل الرقمي، والمشاريع المنزلية، والمهن الخدمية المتخصصة، تتشكل في درعا خريطة جديدة لسوق العمل، تعكس واقعاً مختلفاً عما كان سائداً قبل سنوات. ورغم الصعوبات، تشير هذه التحولات إلى أن المحافظة، التي أنهكتها الأزمات، ما تزال قادرة على إنتاج خيارات جديدة للحياة والعمل، مستندة إلى روح المبادرة، والاعتماد على الذات، والبحث المستمر عن بدائل ممكنة.